# الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

## لا لاستعمال بلادنا جسرا للامبريالية والصهيونية !

1984

2

# كلمة العدد

## خطوة جديدة على درب الخيانة القومية

انتهت أشغال المؤتمر اليهودى بالرباط، بمشاركة ٣٨ شخصية اسرائيلية، منها من لهم مسؤولية مباشرة في المجازر المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ومنهم عدد من أعضاء الكنيست الصهيوني. ان هذه المشاركة هي في حد ذاتها اعلان واضح عن الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتحد سافر ليس للشعب المغربي فحسب، بل لكافة الجماهير في الوطن العربي.

تأتي هذه الخطوة لخدمة هدفين رئيسيين : أولهما تعزيز التحالف مابين الامبريالية الامريكية ونظام الخيانة في المغرب، وثانيهما تحضير الاجواء للمبادرات الامبريالية/ الرجعية بشأن القضية الفلسطينية والشرق الاوسط عامة. واذا كانت هذه الاهداف ليست بالجديدة، واذا كان النظام المغربي قد تصدر لها أكثر من مرة.. فانها اليوم تكتسي طابعا أكثر خطورة، بالنظر لطبيعة الوضع القائم حاليا داخل المغرب من جهة، وفي الوطن العربي من جهة ثانية.

فعلى الصعيد الداخلي، تصادفت زيارة الوفد الصهيوني للمغرب مع حدثين آخرين هما :

ـ المناورات العسكرية المغربية الامريكية التي أطلق عليها اسم "الشركي" والتي استمرت شهرا كاملا (من ٢٤ أبريل الى ٢٤ ماى) فوق التراب المغربي.

ـ اجتماع اللجنة العسكرية المغربية الامريكية المشتركة، برئاسة كاتب الدولة الامريكي في الدفاع كاسبار واينبرغر.

وقد صرح هذا الاخير، بعد اجتماعه برئيس الدولة المغربي: "ان مضاعفة قدراتنا على ردع ومنع العدوان، وبالتالي اقرار وحفظ السلام والحرية.. هذا هو العمل الرائع الذى حققته اللجنة العسكرية المشتركة"، مضيفا بأنه لا يعرف "قوات عسكرية أخرى أحبذ أن تكون بجانبي عند الحاجة غير الجيش المغربي". وقد كان ممثل الجانب المغربي في اجتماع اللجنة المذكورة قد أعلن بدوره أن المغرب "لا يتردد في الدفاع عن السلام والحرية، حتى خارج حدوده، عندما يعتدى على أصدقائه أو عندما يطلب منه أصدقاؤه الدعم..".

ونضيف الى هذه التصريحات ـ ونحن نعرف ما يقصده الامريكان بالحرية والسلام ـ تصريحا آخر جاء هذه المرة على لسان مايير شيتريت، نائب حزب الليكود في الكنيست الصهيوني، الذى قال بعد انتهاء المؤتمر اليهودى: "ان حضورنا سيزيد من أهمية الملك الحسن في الولايات المتحدة ولدى الطائفة اليهودية في العالم أجمع. ولكنني أعتقد بأن أهم نتيجة لهذا المؤتمر ستكون هي فتح الطريق لمبادرة سلام جديدة في العالم العربي".

ان مجمل هذه التصريحات الواضحة والقاطعة تبين الى أى حد بعيد يربط النظام المغربي وجوده واستمراره بخدمة المصالح الامبريالية على جميع الواجهات: السياسية والعسكرية والاعلامية.. مقابل الحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية والامنية والدعم الامريكي للتنفيس عن أزمته والحفاظ على مصالح قاعدته الطبقية. وفي هذا الصدد، نشير على سبيل المثال للزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس الوزراء المغربي للولايات المتحدة، وما تمخضت عنه من اثقال كاهل البلاد بديون خارجية وبما يرافقها من شروط اقتصادية وسياسية أمبريالية، بما في ذلك القروض العسكرية التي خصصتها الحكومة الامريكية للنظام المغربي. ومن المعروف أيضا أن اهتمام ادارة ريغان بالمغرب قد لعبت فيه علاقات رئيس الدولة المغربي باللوبي الصهيوني في الكونغريس دورا نشيطا، وأن المؤسسات المالية الامريكية تلعب دورا مباشرا في التوجيه الاقتصادى بالمغرب، كما يلعب الوجود العسكرى الامريكي، عن طريق القواعد والمعاهدات، دور الاشراف الامني والعسكرى. ومن المعلوم أن القواعد العسكرية الامريكية في المغرب قد توسعت وتطورت من أجل تقديم دعم مباشر وأكثر فعالية للحكومة الاسرائيلية و"للعالم الحر" بصفة عامة.

ولا يكتفي النظام المغربي بالخضوع والتبعية للامبريالية الامريكية في هذه المجالات فحسب، بل انه أبدى استعداده لتقديم أنواع وأصناف أخرى من الخدمات، السرية والمعلنة، مثل اقامة محطة لارسال برامج "صوت أمريكا" فوق التراب المغربي، موجهة لبلدان المغرب العربي وشرق البحر المتوسط وعدد من



البلدان الافريقية.. وهذا بعد السماح لصحيفة "الشرق الاوسط" وصحف يمينية أخرى بالصدور في المغرب. وبذلك يتزاوج الغزو الاقتصادى والعسكرى مع الغزو الاعلامي السافر، في الوقت الذى تتعرض فيه حرية الصحافة والتعبير داخل المغرب للخنق والتضييق اليوميين!.

وهكذا يتبين أن من بين أهداف الخطوة التي أقدم عليها النظام المغربي باستضافة أقطاب الصهيونية للمغرب، اقامة الدليل للامبريالية الامريكية، والغرب عامة، على حسن سيرته واستعداده الكامل لحراسة مصالح الامبريالية مقابل رعاية هذه الاخيرة له وحمايتها المباشرة له عند الحاجة.

أما على الصعيد العربي، فان الصمت الذى التزمته أكثر الانظمة العربية ازاء خطوة النظام المغربي يشير الى موافقتها على المبادرة ويبين أن النظام أقدم عليها ليس بالاصالة عن نفسه فقط، بل أيضا بالنيابة عن حلفائه الرجعيين العرب وبخاصة مكونات المحور الرجعي النشيط: السعودية، مصر والاردن. فهي اذن ليست مبادرة معزولة، خاصة وأن رئيس النظام المغربي هو أيضا رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الاسلامية ورئيس القمة العربية. وقد أعلن، بهذه الصفة الاخيرة: "انني أترأس اللجنة السباعية العربية المكلفة بشرح مشروع فاس الذى يعترف باسرائيل ويدعو الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات".

كما أعلن يوسي سريد اثر مؤتمر الرباط أنه مقتنع بأن الملك المغربي يستطيع أن يلعب دورا أساسيا "بحمل الفلسطينيين والاردن على الالتحاق بمسلسل السلام". أما الارهابي شامير، فقد صرح قائلا بأن زيارة الوفد الاسرائيلي للمغرب، "تشهد بأن العالم العربي يخضع شيئا فشيئا للاعتراف بوجود دولة اسرائيل".

لقد أصبح دور العراب والسمسار والحليف الامين للامبريالية.. هو الصورة الاولى التي تتبادر الى ذهن الجماهير العربية بخصوص النظام المغربي، بعد الوساطات المتعددة التي قام بها سواء في التحضير لكامب دافيد أو لمشروع فهد وغيرهما، والان ها هو يعلن استعداده "للوساطة بين اسرائيل والفلسطينين" تحت غطاء التسامح الديني مع اليهودية وتحت مظلة "لجنة القدس" أيضا. وباسم التسامح والحوار اليهودى/ العربي، يوجه أبوحصيرة وزير الاديان الصهيوني السابق وعضو الكنيست الدعوة للملك لان يزور اسرائيل مثلما فعل السادات من قبله. وفي انتظار هذه الزيارة، بادر الطرفان ـ النظام المغربي والكيان الصهيوني ـ الى انشاء "جمعية للحوار اليهودى ـ العربي" تضم من بين أعضائها المؤسسين شخصيات اسرائيلية شاركت في مؤتمر الرباط. كما نقل راديو العدو الصهيوني خبرا حول احتمال تشكيل لجنة صداقة مغربية اسرائيلية في الرباط من أجل هذا "الحوار".

يبقى أن نقول في النهاية أن الاوساط المغربية وبخاصة زمرة بوعبيد التي شاركت في اللقاء مع الوفد الصهيوني، وهي تدعي التقدمية، قد قدمت تزكيتها المباشرة لمبادرة النظام. وبدل أن تقف ضد مسلسل اقامة الجسور ما بين النظام المغربي والحركة الصهيونية العالمية.. هذا المسلسل الذى ينتهي اليوم الى تطبيع العلاقات المغربية الاسرائلية.. نقول بدل ذلك وقفت موقفا مخزيا، ووجدت نفسها من جديد مكبلة بقيود "الاجماع الوطني" وسجينة سياسة النظام وتحالفاته، بل وحتى تبريراته وعلى رأسها الدعوة لما أسماه بالتسامح.

فأىّ تسامح هذا الذى يعني الدعوة لقبول الدولة الصهيونية وتطبيع العلاقات معها، وخدمة أغراض الصهيونية والامبريالية في المنطقة العربية في اطار الحلف الاستراتيجي مع العدوانية الامريكية! طبعا ان محاولة تغليف العمالة المكشوفة بشعار التسامح لن تجدى مع الجماهير العربية المتشبتة بقضاياها القومية وبحقها في الكفاح ضد الكيان الصهيوني والمتعاملين معه. ففي اللحظة التي كان فيها حكام الرباط يدعون، في المؤتمر اليهودى، الى هذا التسامح المشبوه والى الاعتراف بـ"اسرائيل"، كانت هذه الاخيرة تعلن ترخيصها باقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وقبل ذلك بأيام قلائل كانت جريمة مخيم عين الحلوة في لبنان...

ان مختلف التبريرات والتغطيات الواهية التي انعقد في ظلها المؤتمر الصهيوني ببلادنا، لا يمكنها أن تحجب حقيقة ناصعة وواضحة وضوح الشمس: ان هذه المبادرة هي خطوة جديدة على درب الخيانة والتواطؤ المكشوف مع الصهيونية والامبريالية العالمية. وانها لا يمكن أن تخلّف في نفس أىّ مواطن مغربي حر الا الشعور بالاهانة العميقة، باعتبارها تدنيسا لتراب الوطن ومساسا خطيرا بكرامة الشعب.

★

# العلاقات المغربية الاسرائيلية :
# ١٥ عاما من الاتصالات على أعلى مستوى

حتى أوائل آذار (مارس) المنصرم ، وهو التاريخ الذى أعلن فيه لاول مرة ان وفدا من كبار الشخصيات الاسرائيلية المنحدرة من المغرب ، بينهم تسعة من نواب الكنيست وبعض رؤساء البلديات وأساتذة الجامعات ، سوف يقوم بزيارة رسمية الى المغرب في أيار (ماى) الجارى يشارك أثناءها في مؤتمر لليهود المغاربة.. كانت الوقائع المعروفة تشير الى أن الاتصالات المغربية/ الاسرائيلية بدأت في العام ١٩٧٠ وبشكل مباشر عبر رئيس المؤتمر اليهودى العالمي ناحوم غولدمان الذى التقى ملك المغرب الحسن الثاني في ذلك العام : بيد أن رئيس الدولة اليهودية ، حاييم هير تسوغ ، كشف في أواخر نيسان (أفريل) الماضي أن هذه الاتصالات بدأت في شكل مباشر وفي العام ١٩٦٩ ، فقد أبلغ هيرتسوغ عائلات يهودية من أصل مغربي ، زارها في ٢٣ نيسان (أفريل) الماضي لمناسبة عيد "ميمونة" الخاص باليهود المغاربة ، انه قام بزيارة سرية الى المغرب في العام ١٩٦٩ ، لـ"مهمة سرية" . وفي ذلك الوقت كان هيرتسوغ يحمل رتبة جنرال في الجيش الاسرائيلي ، وشغل منصب رئيس في المخابرات العسكرية قبل أن يصبح حاكما عسكريا للضفة الغربية المحتلة اثر عدوان حزيران ـ جوان ١٩٦٧.

واذ لم يفصح رئيس الدولة اليهودية عن طبيعة المهمة السرية التي ذهب بها الى العاهل المغربي ، وعما اذا كانت قد جرت اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة والحسن الثاني تمهيدا للزيارة ، فان ناحوم غولدمان

لم يتحرج في سرد التفاصيل المتعلقة بلقائه بملك المغرب.

"لقد حاول دائما أن يقرب بين اليهود والعرب. وشخصيا حاول أن يجمعني بعرفات مرتين على الاقل، في المرة الاولى كنت موجودا في روما في بداية صيف ١٩٧٠ حين اتصل بي رئيس تحرير الـ"نوفيل أوبزرفاتور" ـ الفرنسية، جان دانيال، وثيق الصلة بزعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي فرانسوا متيران ـ وهو صديق للملك، ليقول لي: ان الحسن الثاني ينتظرك في الرباط على جناح السرعة. لم أستطع أن أقطع زيارتي وفضلت أن يتم ذلك خلال أسبوعين... وعندما ألح، اتصلت بموشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، في تل أبيب لاخبره بالزيارة.. وجاءتني الموافقة من دايان للقاء ملك المغرب. وحالما وصلت استقبلني الملك بحبور، ثم طرح على مباشرة اللقاء بعرفات. وكان ردّي للملك: انني لست متيقنا من أن هذا اللقاء سينجح أم لا... ثم طلبت أن أتصل بصديقي دايان لاستشيره، فجاء رده في الحين: لست ضد اللقاء مبدئيا.. لكنه أضاف "هناك أزمة خطيرة بين عرفات والملك حسين. ومن الاحسن أن تنتظر حتى تمر هذه الازمة، ذلك أن عرفات ربما لن يكون موجودا في المستقبل". كان ذلك قبل مذبحة أيلول ١٩٧٠، وكان دايان يعرف مسبقا بالمشروع الاردني لتصفية المقاومة الفلسطينية.

ان المعلومات الخاصة بزيارتي هيرتسوغ وغولدمان الى المغرب لم تتكشف الا في السنوات الاخيرة، بينما لم يجر الحديث حتى الان عن فعاليات مماثلة يمكن أن تكون قد تمت في السنوات اللاحقة مباشرة لعامي ٦٩ و١٩٧٠، وربما سيكون من المتيسر من الان فصاعدا معرفة حقائق جديدة حول اتصالات وزيارات متبادلة بين المسؤولين الاسرائيليين والمغاربة خلال تلك الحقبة، بعد أن تجاوز الملك المغربي الحرج في اخراج صلاته مع "اسرائيل" الى دائرة الضوء منذ الاعلان عن المؤتمر اليهودي المغربي ومشاركة وفد اسرائيلي رسمي فيه، جرى استقباله بكل المظاهر الرسمية العلنية.

## رئيس وزراء اسرائيلي في المغرب

وأرشيف العلاقات المغربية/ الاسرائيلية يحفظ وثائق عن تطور مثير في العلاقة بين الملك المغربي والدولة الصهيونية. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، آنذاك، اسحق رابين بزيارة سرية الى المغرب وعقد لقاء مع الحسن الثاني. رابين أقلته طائرة مغربية صغيرة من باريس.. وبالاضافة الى المحادثات التي أجراها مع العاهل المغربي ورئيس وزرائه، وصهره في الوقت نفسه،



أحمد عصمان، تجول المسؤول الاسرائيلي في مدن فاس والرباط والدار البيضاء، أخيرا طنجة التي انتقل منها الى العاصمة الاسبانية مدريد ثم باريس فتل أبيب أخيرا. ويومها قالت مجلة "جون افريك" الفرنسية انه جرى في اللقاء جس النبض واكتشاف النيات الحسنة، ليس فقط فيما يخص العلائق الاسرائيلية مع الدولة المغربية، وانما بالطبع أيضا مع باقي الانظمة العربية التي توثقت علاقات الحسن الثاني بها، وخصوصا السعودية ومصر.

وفي ذلك الوقت أصبحت الطريق ما بين تل أبيب والرباط سالكة في الاتجاهين.. فالمعلومات المتوفرة تفيد بأن وفودا مغربية عديدة من وزارة الزراعة ووزارة المناجم وشركة الطيران المدني المغربية ومن مؤسسات حكومية أخرى تقوم بزيارات روتينية الى "اسرائيل".

وتلك الفترة كانت تشهد نشاطا أمريكيا ـ اسرائيليا ـ مصريا علنيا لاقامة صلح عربي ـ اسرائيلي، كان للحسن الثاني فيه، كما تبين الوقائع، دور لا يقل في أهميته عن دور السادات. ففي كتابه "خريف الغضب" يذكر محمد حسنين هيكل أنه في ٤ أيار (ماى) ١٩٧٧ التقى السادات في مدينة الرباط مع الملك المغربي الذى كان قد اجتمع بزعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيريز، قبل أسبوع فقط من لقائه بالرئيس المصرى. ويلمح هيكل الى دور الوساطة الذى قام به الحسن الثاني بين الرجلين خصوصا وان "اسرائيل" كانت في ذلك الوقت مقبلة على انتخابات جديدة للكنيست، وكان من المتوقع أن يفوز فيها حزب العمل، ليصبح بيريز رئيسا للحكومة الاسرائيلية. لكن ما حدث بعد ذلك هو فوز تكتل "الليكود"، فصعد الى كراسي الحكومة مناحيم بيغين بدلا من بيريز. وأول ما فعلته حكومة بيغين لاختيار حقيقة نوايا السادات التصالحية ومصداقية الوساطة المغربية، أن قامت ـ كما يثبت هيكل ذلك في كتابه ـ بارسال معلومات الى السادات، عبر الحسن الثاني، تقول بأن هناك "مؤامرة" ليبية ضد السادات. وتضمنت الرسالة الاسرائيلية استعدادا لاعطاء التفاصيل الى مندوب مصرى مفوّض مباشرة وليس عن طريق طرف ثالث، فسارع السادات الى ارسال مدير المخابرات العسكرية المصرية الى الرباط، حيث التقى برئيس المخابرات الاسرائيلية "الموساد" الذى قدم له "قصة تفصيلية عن مؤامرة يدبرها القذافي لاغتيال السادات". وبعد هذا أمر السادات بشن "حرب تأديبية" على ليبيا. ولمدة أسبوع كانت الطائرات المصرية تقصف المواقع الليبية على الحدود ووراءها.

وهنا يشير هيكل الى العلاقات الوثيقة القائمة بين المحفل اليهودى والقصر الملكي في المغرب، وكذلك بين المخابرات المغربية والمخابرات الاسرائيلية. كما أن

"نادى سافارى" المغربي ـ وهو جزء من مؤسسة سياسية عالمية للمخابرات الامريكية والموساد الاسرائيلية دور أساسي في انشائها وتنظيم نشاطاتها المعادية للشيوعية والحركات الثورية ـ وأجهزة المخابرات المتعاونة فيه قد اتصلوا في بعض المناسبات بالمخابرات الاسرائيلية.

## كامب دافيد يبدأ من قصر الحسن الثاني

وكانت الخطوة الكبرى في نشاط الملك المغربي لتمهيد الطريق أمام السادات لزيارة القدس المحتلة وعقد اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية هي استقبال الحسن الثاني لوزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان في مطلع شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. كان دايان في زيارة الى العاصمة البلجيكية بروكسيل عندما اختفى فجأة ليظهر في باريس، ثم ليختفي مرة أخرى في العاصمة الفرنسية دون أن يعرف أحد أين ذهب.. وظهر فيما بعد، وهو ما أكده دايان في كتاب مذكراته "الاختراق" ان زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي كانت على دعوة رسمية من الملك المغربي الذى يبدو أنه اتفق مع السادات عليها، اذ تم خلالها وباشراف الحسن الثاني اجتماع بين دايان ونائب رئيس الوزراء المصرى، مستشار السادات، حسن التهامي. وجرى في هذا الاجتماع البحث بشكل خاص في مسألة المفاوضات المباشرة بين مصر و"اسرائيل" كما يؤكد هيكل.

ويبدو أنه حتى قيام السادات بزيارته الى القدس المحتلة تحولت المغرب الى محطة للقاءات المكثفة بين المسؤولين الاسرائيليين والمصريين، فقد لوحظت في تلك الفترة كثرة تردد كل من حسن التهامي ونائب السادات، حسني مبارك، على المغرب. وعشية زيارة السادات كان مبارك موجودا في الرباط التي بقي فيها أثناء الزيارة.

وتذكر المعلومات أيضا أن مناحيم بغين الذى أصبح في ذلك الوقت رئيسا للحكومة الاسرائيلية كان يتأهب لزيارة العاصمة البريطانية، لندن، في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧.. لكنه ما لبث أن ألغى مشروعه ذلك، لان السادات أعلن قبل ذلك بيوم واحد فقط ـ ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ـ وأمام مجلس الشعب المصرى، عن قراره الشهير بزيارة القدس المحتلة "ليخطب في الكنيست"، والغاء بيغين لمشروع زيارته الى العاصمة البريطانية الذى كان له ما يبرره، اذ أن الهدف الوحيد من تلك الزيارة كان هو الاجتماع سرا بالملك المغربي في لندن. انه لولا زيارة السادات الى القدس لكان قد التقى ملك المغرب سرا أو لقام بزيارة سرية الى



المغرب.

وبتطور العلاقات الاسرائيلية/ المصرية على النحو الذى مضت فيه بعد الزيارة وتوقيع اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية/ الاسرائيلية، لم ينقطع حبل الود بين تل أبيب والرباط، بل انه ازداد وثوقا، وظل المسؤولون الحكوميون والزعماء السياسيون في "اسرائيل" يترددون على المغرب، وفي ضيافة القصر الملكي والملك الحسن الثاني ذاته على الرغم من أن "منظمة المؤتمر الاسلامي" قد كلفته برئاسة اللجنة الخاصة بـ"الجهاد من أجل تحرير مدينة القدس من الاحتلال الاسرائيلي". فقد فوضته هذه المنظمة باجراء الاتصالات الضرورية لتحقيق هذه الغاية وربما فهم الحسن الثاني ـ أو على الارجح كان ذلك في صلب قرار التفويض نفسه! ـ ان هذه الاتصالات تشمل الاسرائيليين أيضا.

في نيسان الماضي (أفريل)، وفي عيد "ميمونة" الذى يحتفل به يهود "اسرائيل" المغاربة، أبلغ زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريز العائلات التي زارها جنبا الى جنب مع رئيس الدولة اليهودية هيرتسوغ، انه، هو الاخر، قام بزيارة سرية الى المغرب في العام ١٩٧٩ لـ"مهمة سرية" أيضا. وأعلن، كما نشرت الصحف الاسرائيلية، أنه زار الرباط والدار البيضاء، وطلب من أفراد حرسه الشخصي، وهم من المخابرات المغربية، أن يسمحوا له بالجلوس في شرفة مقهى بالدار البيضاء "ولكن لسوء الحظ (!) عرفني على الفور بعض الاشخاص الذين حيّوني بحرارة".

وفي تعليقها على الخبر، قالت وكالة الصحافة الفرنسية أنه منذ مطلع الثمانينات كثرت الزيارات التي قام بها رجال سياسة اسرائيليون "من أصل مغربي" الى المغرب.

## ما بعد الكامب

ولم تكن تلك المرة الوحيدة أو الاخيرة التي يطير فيها بيريز الى المغرب لمقابلة عاهلها، فقد اتبعها بزيارة أخرى في آذار (مارس) ١٩٨١، كشف عنها التلفزيون الاسرائيلي قبل أية جهة أخرى. كان زعيم حزب العمل الاسرائيلي يزور لندن "زيارة خاصة". ويومها كان موجودا في العاصمة البريطانية الامير حسن، ولي العهد الاردني في "زيارة شخصية" أيضا. أما العاهل المغربي فكان يقوم بزيارة سرية الى العاصمة الفرنسية قابل خلالها السفير الاردني في باريس، ثم عددا آخر من الشخصيات الصهيونية والاسرائيلية، بينهم ناحوم غولدمان، الذى كان قد استقال من منصب رئاسة المؤتمر اليهودى. وتيدى كوليك، رئيس بلدية القدس، ومقابلة

الحسن الثاني مع كوليك لم تتم بصفة الحسن الثاني ملكا للمغرب فقط، بل كذلك بصفته رئيسا للجنة القدس. وتروى القصص الصحفية أن العاهل المغربي اتصل برئيس تحرير صحيفة "نوفيل أوبزرفاتور" وكلفه بالاتصال بشمعون بيريز ليتفق معه على موعد قريب جدا مع الملك المغربي.. في المغرب. كما أرسل الحسن الثاني مستشاره "كديرة" الى لندن لمقابلة ولي العهد الاردني. وفي ١٨ آذار (مارس) ١٩٨١، كان الثلاثة: الحسن الثاني والحسن الاردني وشمعون بيريز في الرباط، يعقدون اجتماعا حضره مستشار الملك المغربي "كديرة". ويومها، وصف التلفزيون الاسرائيلي الاجتماع بأنه كان مطولا، أعرب فيه الملك المغربي عن خشيته من فشل كامب دافيد "اذا لم تلحقه خطوات أخرى"، وعبر عن قناعته بأن الخطوة اللاحقة "يجب أن تبدأ مع الاردن باتجاه منظمة التحرير الفلسطينية"... ويومها أيضا افتعلت ضجة بين الاوساط الحاكمة الاسرائيلية حول اجتماع بيريز مع المسؤولين "العربيين" لانه لم يأخذ سلفا موافقة الحكومة الاسرائيلية على عقد الاجتماع!

وبعد هذا كله، يمكن أن تفهم تماما الان لماذا طرح السعوديون في ذلك الوقت مشروعهم الخاص بتصفية الصراع العربي/الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، وهو المشروع الذى اشتهر باسم "خطة الامير فهد" الذى كان وليا للعهد في السعودية قبل أن يصبح ملكا، ولماذا اختيرت المغرب مرتين لعقد القمة العربية في دورتين متعاقبتين: الاولى في أواخر ١٩٨١، والتي أرادها السعوديون والمغاربة بشكل خاص أن توافق على "خطة الامير فهد"، وهي القمة التي انفرط عقدها بسبب معارضة بعض الزعماء العرب للخطة، ثم القمة اللاحقة التي انعقدت في أواخر ١٩٨٢، والتي أقرت خطة فهد بعد احداث تعديل طفيف عليها، وفي ظروف الاحتلال الاسرائيلي للبنان واخراج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت والجنوب اللبناني، ولماذا أيضا اختيرت المغرب مرة أخرى لعقد القمة الاسلامية التي قررت الاعتراف بكامب دافيد واستئناف عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامي. وفي الحالات الثلاث كان العاهل المغربي، جنبا الى جنب مع الملك السعودى فهد بخاصة، يلقي بكل ثقله من أجل التسوية الاستسلامية لقضية الصراع العربي الاسرائيلي.

لقد كان الملك المغربي يدعو على الدوام، وبأعلى صوت، الى الجمع بين "العبقرية الاسرائيلية والمال العربي".. وهو ما يعني ليس فقط القبول بالدولة الصهيونية والتعايش معها، بغض النظر عن طبيعتها العنصرية العدوانية، وانما أيضا الى اقامة حلف استراتيجي معها ذى امتداد أمريكي. ولا يمكن النظر الى الخطوة الاخيرة التي أقدم عليها الحسن الثاني باستقبال رسميين اسرائيليين علنا، الا باعتبارها مؤشرا الى مرحلة جديدة في العمل العربي الرسمي المنسق الذى تتعاون



فيه وتتشارك جميع الانظمة العربية الرجعية لتصفية قضية الشعب الفلسطيني، وهو ما أفصحت عنه دونما مواربة المصادر الرسمية المغربية التي أعلنت بعد اختتام المؤتمر اليهودى في المغرب أن الملك سيبدأ ما أسمته بـ"وساطة بين اسرائيل والفلسطينيين".

عدنان حسين

عن مجلة "الهدف" ـ العدد: ٧٢٣ ـ ٢١/ ٥/ ١٩٨٤

★

# بيان صادر عن اللقاء الفلسطيني بالجزائر

ان اللقاء الفلسطيني المنعقد في الجزائر بين ممثلي حركة فتح والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني يستنكر قيام السلطات المغربية باستضافة وفد صهيوني يضم عددا من أعضاء الكنيست لمؤتمر ممثلي يهود المغرب.

ان ممثلي الفصائل الفلسطينية يرون في هذا الاجراء المغربي ضربة مؤلمة للشعب الفلسطيني الذى يقاوم ببطولة الاحتلال الصهيوني العنصرى لفلسطين والمدعوم من الامبريالية الامريكية عسكريا واقتصاديا، كما أن هذه الخطوة المغربية تتناقض تناقضا كاملا مع الالتزام القومي لعروبة فلسطين وتشكل خروجا على مقررات القمم العربية المتعاقبة بشأن فلسطين وتفتح ثغرة في الموقف العربي الرافض لاتفاقيات كامب دافيد والمعبر عنه في مقررات قمة بغداد وما تلاها من مقررات تدين خيانة السادات وقيامه بالاعتراف بالكيان الصهيوني العنصرى وفي تطبيع العلاقات على حساب حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين.

ان ممثلي القوى الفلسطينية المشاركة في اللقاء يشجبون بشدة هذا التطور الخطير في السياسة المغربية المنسجم مع المخططات الامريكية والهادفة الى تحطيم الارادة العربية في المجابهة وفرض الوجود الاسرائيلي على المنطقة العربية وتصفية أهداف الشعب الفلسطيني ووجوده.

اننا اذ نستغرب هذه الخطوة في الوقت الذى يترأس فيه المغرب اللجنة الاسلامية لانقاذ القدس، نناشد الامة العربية دولا وشعوبا بقطع الطريق على هذا التسلل الصهيوني الى قلب الصف العربي في الوقت الذى هزم الشعب اللبناني العظيم اتفاق ١٧ مايو، ويقاوم فيه الشعب المصرى العظيم التطبيع ويضغط بقوة لقطع العلاقات الدبلوماسية ولالغاء اتفاقيات كامب دافيد مع الكيان الصهيوني.

ولذلك فاننا نطالب باجتماع لوزراء الخارجية العرب لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف هذا الانحدار الخطير الذى يهدد قضية العرب المصيرية.

الجزائر

١٩٨٤/٥/١٦



# أقطاب الصهيونية في المغرب : تحدّى سافر للشعب المغربي

عرف المغرب خلال اليومين الاخيرين حدثا خطيرا يتمثل في استقبال النظام المغربي، في واضحة النهار، لعدد من الشخصيات الصهيونية، من بينها: شمعون بيريز ووزيرين سابقين في حكومة بيغين ونوابا برلمانيين عن حزب الليكود وحزب العمل، وأساتذة جامعيين ورؤساء تحرير الجرائد الصادرة بتل أبيب.. بالاضافة الى عدة مسؤولين عن المؤسسات اليهودية العالمية. وقد أحاط النظام المغربي هذه الشخصيات بعناية خاصة، مثلما كان الامر بالنسبة للزيارات السابقة التي قامت بها شخصيات سياسية صهيونية الى بلادنا، بدعوة من رئيس النظام المغربي.

ان العلاقات بين النظام المغربي والعدو الصهيوني لم تنقطع في يوم من الايام. فقد دأب النظام باستمرار على بذل الجهود التي آل على نفسه أن يقدمها كعميل للامبريالية والصهيونية. وملف هذه العلاقات الخيانية مليء بالوقائع الساطعة:

ـ ففي بداية الستينات، ساعد جهاز الموصاد على تكوين جهاز المخابرات المغربية، بطلب من الملك.

ـ ومقابل هذه الخدمات، سمح النظام لاسرائيل بأن تستعمل التراب المغربي كمحطة عبور لمعظم نشاطاتها السرية تجاه البلدان العربية، وسمح أيضا

للجالية اليهودية بالمغرب بالهجرة الى فلسطين المحتلة.

ـ وبلغ التنسيق بين أجهزة النظام المغربي والاجهزة الاسرائيلية ذروته أثناء اختطاف الزعيم المغربي المهدى بنبركة في اكتوبر ١٩٦٥، حيث ساهمت عناصر الموصاد في تحضير العملية الاجرامية.

ـ وفي أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، سمح النظام المغربي للبواخر الاسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية، كما كانت القواعد العسكرية الامريكية في المغرب تزود العدو الصهيوني بالعتاد والذخيرة.

ـ وقد وصل النظام في تعامله مع الصهاينة الى درجة أنه اشترى أسلحة مستعملة من اسرائيل، ومن ضمنها دبابات "ام ايكس ١٣" وطائرات "فوغاماجيستير".

ـ أما الدور الخياني البارز على الصعيد العربي، فلقد لعبه النظام المغربي عندما نصب نفسه وسيطا بين الكيان الصهيوني ونظام السادات، من أجل نسج خيوط مؤامرة كامب دافيد. وقد أصبحت تفاصيل هذا الدور معروفة وثابتة.

ان هذه الوقائع التي نوردها على سبيل الذكر لا الحصر، وهذه الادوار الخيانية المخزية تندرج كلها في سياق ضرب نضال الجماهير العربية المناهض للامبريالية والصهيونية، وهي اعتراف ما بعده اعتراف بالكيان الصهيوني وهذا ما عبر عنه رئيس الدولة المغربي بقوله: "تصوروا ولو لحظة ما يمكن أن تحققه الثروة المالية والاقتصادية العربية الهائلة اذا ما توحدت مع العبقرية الخلاقة لاسرائيل من أجل تحويل المنطقة بكاملها".

فتطبيقا لهذه النظرية الموالية لاسرائيل، فتح النظام أبواب المغرب للقادة الصهاينة منذ بداية السبعينات حيث توافدوا لزيارة المغرب عدة مرات، ونذكر من بينها زيارة ناحوم غولدمان عام ١٩٧٠، وزيارة اسحق رابين في اكتوبر ١٩٧٦، ثم زيارات موشي ديان المتتالية، وزيارة شمعون بيريز... كل هذا والنظام يتصدر رئاسة لجنة القدس ورئاسة القمة الاسلامية ورئاسة القمة العربية..!

وهكذا، فان الزيارة الاخيرة للشخصيات الصهيونية، تحت غطاء المشاركة في أشغال مجلس الطائفة اليهودية بالمغرب، تأتي في اطار نفس الادوار والمهام التي أسندتها الامبريالية الامريكية للنظام المغربي ليقوم بها ضد حق الشعوب العربية، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني. كما تأتي هذه



الزيارة في ظرف يتميز باشتداد القمع الداخلي، وانتشار الاعتقالات والمحاكمات على طول وعرض البلاد، ومتابعة المناضلين المخلصين لقضايا الشعب المغربي وللقضية الفلسطينية التي يعتبرونها قضيتهم الوطنية.. تأتي أيضا والقواعد العسكرية جاثمة فوق ترابنا الوطني، والغزو الاعلامي الرجعي آخذ في التوسع، والمؤسسات المالية الامبريالية تتحكم أكثر فأكثر في مصير بلادنا الاقتصادى...

انها خطوة خيانية جديدة وتحدى صارخ في وجه الشعب المغربي الملتزم بنصرة القضية الفلسطينية والمتشبث بدعمه لها. وسيعرف شعبنا ولا شك كيف يرد على هذا التحدى السافر لمشاعره ومبادئه.

ان كل الوطنيين والمناضلين المخلصين المغاربة (يهودا أو مسلمين) لا يمكنهم الا أن يستنكروا أن يدنس أرض بلادنا صهاينة معروفون بعدائهم وممارساتهم الفاشية في حق الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يندددوا بالتحالف الرجعي/ الصهيوني الذى يحتل فيه النظام المغربي موقع الصدارة.

ان من واجب كل القوى الديموقراطية والوطنية العربية أن تعمل على كل المستويات، شعبيا ورسميا، لتطبيق اجراءات المقاطعة في حق النظام المغربي وتعليق عضويته في الجامعة العربية والمنظمة الاسلامية، بموازاة الدعم والمساندة لنضال الجماهير الشعبية المغربية وقواها الحية من أجل مغرب حر ديموقراطي وملتزم بعروبته ووطنيته وبخدمة قضايا الشعوب ونضالاتها العادلة.

حركة الاختيار الثورى

١٥ ماى ١٩٨٤

★

للجالية اليهودية بالمغرب بالهجرة الى فلسطين المحتلة.

ـ وبلغ التنسيق بين أجهزة النظام المغربي والاجهزة الاسرائيلية ذروته أثناء اختطاف الزعيم المغربي المهدى بنبركة في اكتوبر ١٩٦٥، حيث ساهمت عناصر الموصاد في تحضير العملية الاجرامية.

ـ وفي أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، سمح النظام المغربي للبواخر الاسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية، كما كانت القواعد العسكرية الامريكية في المغرب تزود العدو الصهيوني بالعتاد والذخيرة.

ـ وقد وصل النظام في تعامله مع الصهاينة الى درجة أنه اشترى أسلحة مستعملة من اسرائيل، ومن ضمنها دبابات "ام ايكس ١٣" وطائرات "فوغاماجيستير".

ـ أما الدور الخياني البارز على الصعيد العربي، فلقد لعبه النظام المغربي عندما نصب نفسه وسيطا بين الكيان الصهيوني ونظام السادات، من أجل نسج خيوط مؤامرة كامب دافيد. وقد أصبحت تفاصيل هذا الدور معروفة وثابتة.

ان هذه الوقائع التي نوردها على سبيل الذكر لا الحصر، وهذه الادوار الخيانية المخزية تندرج كلها في سياق ضرب نضال الجماهير العربية المناهض للامبريالية والصهيونية، وهي اعتراف ما بعده اعتراف بالكيان الصهيوني وهذا ما عبر عنه رئيس الدولة المغربي بقوله: "تصوروا ولو لحظة ما يمكن أن تحققه الثروة المالية والاقتصادية العربية الهائلة اذا ما توحدت مع العبقرية الخلاقة لاسرائيل من أجل تحويل المنطقة بكاملها".

فتطبيقا لهذه النظرية الموالية لاسرائيل، فتح النظام أبواب المغرب للقادة الصهاينة منذ بداية السبعينات حيث توافدوا لزيارة المغرب عدة مرات، ونذكر من بينها زيارة ناحوم غولدمان عام ١٩٧٠، وزيارة اسحق رابين في اكتوبر ١٩٧٦، ثم زيارات موشي ديان المتتالية، وزيارة شمعون بيريز... كل هذا والنظام يتصدر رئاسة لجنة القدس ورئاسة القمة الاسلامية ورئاسة القمة العربية..!

وهكذا، فان الزيارة الاخيرة للشخصيات الصهيونية، تحت غطاء المشاركة في أشغال مجلس الطائفة اليهودية بالمغرب، تأتي في اطار نفس الادوار والمهام التي أسندتها الامبريالية الامريكية للنظام المغربي ليقوم بها ضد حق الشعوب العربية، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني. كما تأتي هذه



الزيارة في ظرف يتميز باشتداد القمع الداخلي، وانتشار الاعتقالات والمحاكمات على طول وعرض البلاد، ومتابعة المناضلين المخلصين لقضايا الشعب المغربي وللقضية الفلسطينية التي يعتبرونها قضيتهم الوطنية.. تأتي أيضا والقواعد العسكرية جاثمة فوق ترابنا الوطني، والغزو الاعلامي الرجعي آخذ في التوسع، والمؤسسات المالية الامبريالية تتحكم أكثر فأكثر في مصير بلادنا الاقتصادى...

انها خطوة خيانية جديدة وتحدى صارخ في وجه الشعب المغربي الملتزم بنصرة القضية الفلسطينية والمتشبث بدعمه لها. وسيعرف شعبنا ولا شك كيف يرد على هذا التحدى السافر لمشاعره ومبادئه.

ان كل الوطنيين والمناضلين المخلصين المغاربة (يهودا أو مسلمين) لا يمكنهم الا أن يستنكروا أن يدنس أرض بلادنا صهاينة معروفون بعدائهم وممارساتهم الفاشية في حق الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يندوا بالتحالف الرجعي/ الصهيوني الذى يحتل فيه النظام المغربي موقع الصدارة.

ان من واجب كل القوى الديموقراطية والوطنية العربية أن تعمل على كل المستويات، شعبيا ورسميا، لتطبيق اجراءات المقاطعة في حق النظام المغربي وتعليق عضويته في الجامعة العربية والمنظمة الاسلامية، بموازاة الدعم والمساندة لنضال الجماهير الشعبية المغربية وقواها الحية من أجل مغرب حر ديموقراطي وملتزم بعروبته ووطنيته وبخدمة قضايا الشعوب ونضالاتها العادلة.

حركة الاختيار الثورى

١٥ ماى ١٩٨٤

★

# الوضع السياسي الراهن .. خلاصات وآفاق

أ ) على المستوى الاقتصادى والاجتماعي :

أصبح من قبيل التكرار ، التأكيد على خطورة الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها البلاد من جراء النهج السائد منذ الاستقلال الشكلي وتراكم عوامل التأزيم سنة بعد أخرى. غير أن الوضع الاقتصادى ، الاجتماعي الراهن ، يستلزم مع ذلك ، وقفة ضرورية بالنظر الى الحدة والعمق اللذان يطبعان الازمة على هذا المستوى ،اذ أنه لم يعد من المبالغ فيه الحديث عن وضعية افلاس حقيقي . كما أن مجمل التدابير والاجراءات الترقيعية التي لجأ ويلجأ لها النظام في الشهور الاخيرة تستدعي شيئا من التمحيص لتعرية ظرفيتها كمنافذ للتنفيس على الازمة ولكشف انعدام فعاليتها مادامت تندرج في آطار نفس الهياكل والخيارات المفروضة من طرف الطبقة السائدة.

١ ــ مظاهر التأزم والافلاس الاقتصادى :

ــ تكاثف الانعكاسات السلبية الناجمة عن نهج التبعية والارتباط العضوى بالسوق الرأسمالية العالمية. ففضلا عن الاجراءات المتخذة من طرف دول السوق

الاوروبية المشتركة في اطار سياسة الحماية التي تنتهجها أكثر فأكثر، تأتي آفاق توسيع هذه السوق أمام اسبانيا والبرتغال، بعد اليونان، لتهدد أهم الصادرات المغربية في هذا الاتجاه (الطماطم والحوامض...الخ). وبغض النظر عن هذه الافاق المظلمة، تعرف الصادرات المغربية حاليا تقهقرا مريعا، حيث أن الفوسفاط، الذى يشكل أهم هذه الصادرات يعرف تقلصا متزايدا في أسعاره؛ كما تضاءلت صادرات المغرب من الطماطم والحوامض وتعمقت أزمة تصدير المنسوجات والمصبرات وغيرها. وبالمقابل تزايدت احتياجات المغرب للواردات وبالاخص في مجال الحبوب والسكر (وصل العجز في الحبوب سنة ١٩٨٣ الى ٢ر٤ مليون طن).

ان هذا التأزم في مجال التصدير وتزايد الارتهان للسوق العالمية ينعكس بالتقليص المستمر للمداخيل في مجال الصادرات وبموازاة ارتفاع تكاليف الواردات خصوصا مع حمى ارتفاع سعر الدولار. فتغطية فاتورة استيراد البترول، أصبحت لوحدها تأخذ ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات، حيث ستصل خلال السنة الجارية حسب توقعات الحكومة نفسها الى ٢ر٨ مليار درهم، أى ما يعادل مجموع مبيعات المغرب من فوسفاط وحامض الفوسفوريك وحوامض وأسماك كانت معلبة أم طرية.

ـ في مثل هذا الوضع، تصبح الديون والمساعدات الخارجية، حجر الزاوية في التسيير الاقتصادى وخاصة عندما تصبح هذه الديون تعادل ٩٠ ٪ من الانتاج الداخلي الخام. فقد وصلت الديون الخارجية الى ما يناهز ١٣ مليار دولار، بحيث لم يعد المغرب عاجزا عن تسديد ديونه المتراكمة فحسب، بل حتى عن تغطية فوائدها وتكاليفها. واذا كانت هذه القروض الخارجية تشكل تعبيرا في حد ذاتها عن حجم ومدى الافلاس المالي، فانها تشكل في ذات الوقت تكريسا لنفس مقومات الازمة وعلاتها. فمن الواضح أنها ليست مجانية، ففضلا عن كونها تزيد من بسط الهيمنة الامبريالية على بلادنا وتربطها مصلحيا واستراتيجيا بدوائر ومراكز التقرير الامبريالية فانها مرهونة بتعليمات وشروط محددة ترسم السياسة الاقتصادية التي يجب نهجها، وقد قطع النظام، مقابل حقنات المساعدة، أشواطا بعيدة في تطبيق شروط البنك العالمي، وعلى رأسها تخفيض قيمة العملة، حيث انخفضت قيمة الدرهم، من غشت ١٩٨٣ الى ماى ١٩٨٤، بنسبة تقارب ١٨ ٪ مقارنة مع ٢١ عملة أجنبية رئيسية.

ـ استمرار الجفاف وانعكاساته المأساوية، حيث انخفضت مستويات المياه في كل خزانات الرى الكبرى الى نسب تتراوح ما بين ٧ و٢٤ ٪ من السعة الكاملة. ورغم سقوط الامطار في المدة الاخيرة، فان المحاصيل الزراعية لهذه السنة لن تتحسن بالشكل الكافي. فمحاصيل الحبوب، على سبيل المثال لن تغطي في أحسن الاحوال حتى ٥٠ ٪ من حاجيات البلاد. ان ارتهان الفلاحة لاحوال المناخ وتقلباته غير



تعبير عن خطورة الاختيارات الاقتصادية الرسمية، فقد أصبحت الدولة تلتجيء للبحث، فضلا عن القروض السالفة الذكر، عن المساعدات الغذائية. فبعد التوصل لجموعة من المساعدات على شكل مواد غذائية من ايطاليا ومن المنظمة العالمية للتغذية (فاو) وضمان امدادات من القمح الامريكي، هاهي ذى الدولة تلجأ عبر وزارة التعاون الى طلب المساعدة الغذائية من جديد..

ـ توجه الدولة الى الحلول المالية التقنية بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي، تلك الحلول التي تضمن التوازنات على الورق، لكنها تؤدى على مستوى الواقع الى نتائج مأساوية بالنسبة لغالبية الجماهير الشعبية في كل المستويات. فالتقشف الذى يشكل محور هذه الحلول يشمل بالدرجة الاساسية الاستثمارات العمومية أى استثمارات الدولة، التي تشكل، كما هو الحال في دول ما يسمى بالعالم الثالث، المستثمر الاول والمشغل الاول في البلاد.. هذا فضلا عن تعليق العديد من المشاريع الانمائية المتعلقة بمجالات حيوية كالنقل والاسكان والتنمية الصناعية، علما بأن ظاهرة الكساد تتقوى أكثر فأكثر متجلية على الخصوص في انهيار العديد من المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة.

## ٢ ـ الانعكاسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

ان اعتماد توصيات وتوجيهات البنك الدولي، وان كان يوفر للدولة قروضا جديدة ويسمح لها باعادة جدولة ديونها القديمة، فانه لا يزيد في الحقيقة الا في تعميق الازمة على المدى المتوسط والبعيد. ذلك أن اللجوء الى الحلول المالية التقنية، بموازاة تجميد الاستثمارات الاجتماعية والانمائية واضعاف القدرة الشرائية وتكسيرها، لا يسمح بانطلاقة اقتصادية جديدة، بقدر ما ينفس عن الازمة المالية، كأرقام وموازنات، لكن بثمن باهظ التكاليف وبالغ الخطورة، ألا وهو تخلي الدولة شيئا فشيئا عن أبسط التزاماتها الاجتماعية وبتكريس نفس الهياكل والعوامل التي ولدت الازمة ولا تزال. هكذا، عمدت الدولة طوال الشهور الاولى من هذه السنة الى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتقليص دعمها لصندوق المقاصة وتقديم المزيد من التسهيلات أمام الاستثمارات الاجنبية والاستدانة أكثر فأكثر. كل هذا في ظل مجموعة من الاجراءات الديماغوجية المحدودة التأثير. فبرنامج التشغيل الوطني برنامج موسمي لا يتعدى الـ٦ أشهر، ومحاربة مدن القصدير ليست الا غطاء لممارسة الطرد التعسفي وتحطيم هذه المدن على رؤوس أصحابها دون أية بدائل حقيقية، بل أنها ترمي في الحقيقة الى تسهيل التطويق الامني والبوليسي وتشتيت "بؤر

التمرد". أما مشاريع الانماء بالشمال، فانها ليست فقط متأخرة، بل الادهى من ذلك أنها تفتقر للحدود الدنيا للتخطيط والشمولية.. هدفها، فضلا عن توسيع صفوف الاحتكاريين والرأسماليين، ذر الرماد في عيون جماهير فرض عليها النظام المنطق الاستعماري "كمغرب غير نافع". أما حملة مراقبة الاسعار وتعيين محاسبين جدد، فانها ترمي الى تحويل أنظار الجماهير المسحوقة عن المسؤولين الحقيقيين على تعاستها وشقائها، عبر تقديم عدد من التجار كأكباش ضحية لهذا الغرض. ان مجمل هذه التدابير ذات بعد سياسي واضح، ألا وهو امتصاص النقمة الشعبية التي عبرت عن نفسها في انتفاضة يناير.

لكن هذه المناورات تبقى جد قاصرة عن تحقيق أهدافها الديماغوجية نتيجة تأزم الاوضاع الاجتماعية للجماهير يوما عن يوم وفي كل المجالات. ذلك أن هذه الجماهير هي الضحية الاولى لتخفيض الاستثمارات وسياسة التقشف.

ـ فعلى مستوى الشغل، جمّدت الدولة منذ الصيف الماضي المناصب الجديدة التي كانت مقررة (١٩ ألف وظيفة) كما تخلت عملياً عن تطبيق التزاماتها ازاء الطلبة المتخرجين والمتعاقدين معها.. وتم تجميد كل مباريات التوظيف الى ما بعد نوفمبر ١٩٨٤. أما في ميزانية هذه السنة، فقد تم تخفيض اعتمادات التوظيف بشكل عام (بعشرة ملايين من الدراهم في التعليم مثلا). الى جانب كل هذا تعممت سياسة التسريح والطرد من المعامل والمؤسسات (٣٠٠٠ عامل بمنجم الفحم بجرادة دفعة واحدة على سبيل المثال). وفضلا عن تجميد التشغيل أو الطرد من العمل، هناك التخفيض في ساعات العمل الذى أصبح أسلوبا معتادا لدى أرباب العمل بما يعنيه ذلك من تخفيض في الاجور. ومعلوم أن الاجور مجمدة والحد الادنى لم يزد الا بـ ٤ ٪ منذ تسعة أشهر مضت حيث انتقل من ٦٨٠ الى ٧١٠ درهم، علما بأن ٨٠٪ من المعامل المتوسطة والصغيرة لا تطبق الحد الادني للاجور القديم وللان.

ـ هذا في الوقت الذى عرفت فيه الاسعار منذ بداية السنة عدة زيادات، فضلا عن زيادات غشت الماضي. هذا الارتفاع الذى كان أحد العوامل الاساسية وراء انفجار الغضب الشعبي في يناير الماضي. ورغم الوعد الرسمي الذى أعطي غداة الانتفاضة وبفعلها بعدم الزيادة في الاسعار، عرفت بعض المواد نسب ارتفاع كبيرة، أهمها البنزين الذى أثر على النقل وأدى الى زيادة غير معلنة فيه تقارب ١٠ ٪، فضلا عن ارتفاعات أخرى في الادوية والطوابع المخزنية. وتأتي الميزانية الاخيرة التي صادق عليها المجلس الوزارى، بعد طول تأخر، لتعلن عن زيادات أخرى مقبلة، حيث تنص هذه الميزانية على زيادة في الضرائب المباشرة بـ ٢ر٥ ٪، وفي الضرائب غير المباشرة ب ٢ر٤٤ ٪، وفي الرسوم الجمركية بـ ٢ر٥ ٪، ورفع الضريبة



على السيارات بمرتين، وحقوق التسجيل والتنبر بـ ١١ ٪ .. هذا فضلا عن سحب الدعم عن المواد الغذائية باستثناء الدقيق والسكر والزيت.

ـ أما في الميدان الصحي، فان تخفيض اعتمادات التوظيف في هذا القطاع سيصل الى أزيد من ١٣ مليون درهم. وصفة العمومية أصبحت اسما دون مسمى في هذا المجال، اذ يفرض على المرضى جلب الاغطية وشراء الدواء والجبس وخيوط الجراحة... الخ، بل الادهى من ذلك أن العديد من المستشفيات العمومية عمدت مؤخرا الى حذف وجبات الاكل! هذا دون الحديث عن الازمة العميقة التي يعيشها ميدان الصحة سواء من حيث التجهيز أو التسيير والتأطير. وقد تنامت في الاسابيع الاخيرة ظاهرة اختفاء أدوية أساسية من السوق، رغم أهميتها وانعدام امكانية تعويضها أو الاستغناء عنها.

ـ وفي قطاع التعليم، تتكاثف الاجراءات النخبوية والتصفوية؛ فبعد حرمان الموظفين الصغار من متابعة التعليم الجامعي وبعد التقليص في المنح الدراسية سواء من حيث عددها أو من حيث قيمتها، أصدرت الوزارة في الشهر الماضي، مذكرة تمنع الرسوب لاكثر من مرتين طوال التعليم الثانوى وتحدد السن الاقصى للقبول في هذا السلك. هذا الاجراء الذى ستكون نتيجته طرد ٤٠ ألف تلميذ في نهاية هذه السنة (من بينهم ١٠٠٠٠ في الدار البيضاء وحدها) بتوصية من خبراء البنك الدولي الذين زاروا المغرب في اكتوبر الماضي. كل هذا في الوقت الذى تستمر فيه قوات القمع مرابضتها في الجامعات والمؤسسات التعليمية وتواصل مضايقاتها وتعسفاتها ضد الطلبة، مع استمرار التجميد العملي لمنظمتهم الطلابية (أ.و.ط.م).

هكذا نجد أن الاوضاع الاجتماعية تسير من سيّء الى أسوأ بترابط مع الاوضاع الاقتصادية المزمنة بكل ما ينتج عن ذلك من تدهور في الاوضاع المعيشية اليومية لاوسع الجماهير الكادحة. ان ملايين الدولارات التي يقترضها النظام، راهنا بذلك حاضر ومستقبل البلاد، لا تؤثر بأىّ شيء ايجابي في واقع الشعب، بل تجلب معها، من خلال تعليمات البنوك الدولية المزيد من الحرمان والتعاسة اليومية.

ب) على المستوى السياسي:

ان النتيجة المنطقية لهذا الافلاس الاجتماعي الاقتصادى، هي المزيد من التضييق على العمل السياسي والنقابي والمزيد من الخنق للحريات الفردية والعامة. فالطبقة السائدة تلتجيء أكثر فأكثر في حربها الشعواء ضد القوى الحية للجماهير الشعبية، الى سلاح القمع والارهاب، بفرض ما عجزت عن تحقيقه عبا الاجماع

الوطني المزعوم. ذلك أن ما يسمى بالانفتاح السياسي بقي انفتاحا نخبويا هامشيا لا يرتكز على أسس مادية ملموسة، تسمح بالحديث حتى عن اجماع نسبي. وهذا مسار طبيعي، اذ أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والسياسة المنتهجة من الطبقة السائدة لا تسمح بأدنى وهم بخصوص امكانية ليبرالية ولو محدودة. وقد اضطر النظام أمام ضغط الواقع الموضوعي العنيد لتعليق مهازله الانتخابية وتأجيلها الى شهر سبتمبر القادم، هذه المهازل التي لم تعد تقنع أحدا ولو بشكل نسبي، حتى لدى أكثر المتحمسين لها بالامس. فمنذ أزيد من سنة ونصف، والنظام يحاول جاهدا ودون جدوى، تجميد أى تحرك سياسي أو نقابي أو جمعوى. فمن المنظمات النقابية، طلابية وعمالية وجمعيات وتظاهرات ثقافية كمهرجان المسرح أو مهرجان الشعر، ومنع المجلات الثقافية مؤخرا... أصبح النهج الثابت للنظام هو شل أية امكانية للتعبير أو التحرك الجماهيرى خارج دائرة اجماع النخبة. ان تضافر عامل الافلاس الاقتصادى وعامل الاختناق السياسي هو شرارة الانفجار الشعبي البطولي الذى هز البلاد في مطلع هذه السنة. ورغم القمع الدموى الوحشي الذى أغرق فيه النظام هذه الانتفاضة فان كل مقومات الانفجار تبقى قائمة، فالاجراءات التي اتخذها النظام غداة الانتفاضة لن تؤدى في أحسن الاحوال سوى الى تأجيل الانفجار.. فالقروض والمساعدات المالية الجديدة، التي حصلت عليها الدولة لن تزيد الا في تعميق المشكل الاقتصادى أما المناورات السياسية التي اتخذها النظام، بدءا مما سمي بحكومة الائتلاف الى حملات مراقبة الاسعار والتشغيل الوطني وغيرها، فانها تبقى كما تقدم عاجزة عن تغطية وضع سياسي سمته القمع والارهاب.

فالاعتقالات التي سبقت الانتفاضة وصاحبتها لم تتوقف لحد الان رغم تقلصها من حيث الحجم. كما أن المحاكمات لا تزال تتواصل ضد المناضلين والمواطنين المعتقلين في جل المدن المغربية شمالا وجنوبا غربا وشرقا. وقد أصدرت هذه المحاكم لحد الان قرونا وقرونا من السجن وملايين السنتيمات كغرامات مالية. كل هذا وفق محاضر ومتابعات مهيأة سلفا وتفتقد لادنى شروط النزاهة. كما أن حقوق الدفاع مهضومة ودفوعاته مرفوضة دون نقاش يذكر.

في جو تعميم القمع والارهاب هذا، بادر الحكم للاعلان مؤخرا عن تحديد موعد الانتخابات البرلمانية القادمة في ١٤ سبتمبر المقبل، بعد سلسلة من التأجيلات. ان البرلمان المقبل بحكم التجربة السابقة والشروط التي يتم فيها التحضير لتشكيله لن يختلف عن سابقه من حيث المضمون: أى كواجهة شكلية لاضفاء طابع من الدستورية على حكم مخزني مطلق. فاذا كان في حكم الشبه مؤكد، أن "المعارضة الاشتراكية البناءة" ستعرف نفخا في حصتها من المقاعد كثمن لتواطؤها وانجرارها في سياسة



النظام، فان مراكز القرار الرئيسية تشريعا وتنفيذا ستبقى كما كانت دوما فوق "المؤسسات" والحكومات على اختلاف تسمياتها ونعوتها. انه فصل آخر من فصول التآمر والتلاعب بالسيادة الشعبية كغطاء سياسي لنهج ثابت في الحكم وفي ظل تحكم الطبقة السائدة بكل شروط اللعبة وقواعدها. وكما أن التجارب الممسوخة الماضية لم تنجح في تخدير وعي الجماهير والهائها، فان المهزلة الانتخابية المقبلة، لن تكون هي الاخرى بأحسن حظ من سابقاتها.

ان هدف النظام من اللعبة الانتخابية هو اعطاء نفس جديد للاجماع المزعوم خصوصا في مرحلة تتسم بوصول كل مناوراته ومساوماته بشأن القضية الوطنية الى طريق مسدود. واذا كانت هذه القضية قد شكلت بالامس حجر الزاوية في مخطط النظام لفرض مصداقيته وشرعيته داخليا وخارجيا، فانها تنذر اليوم بقلب هذه الخطة رأسا على عقب. خاصة وأن مناورة المغرب العربي، مغرب الانظمة، لا زالت كما انطلقت وكما ستبقى، مكبلة بالحسابات الضيقة لكل نظام على حدة ومرهونة بمصالح جد متضاربة ومتناقضة.

غير أن أهم واجهة يحاول النظام من خلالها تركيز دعائمة وضمان استمراره تبقى هي مجال التبعية بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية الامريكية، حيث تعرف علاقاته على هذا المستوى تطورا ملحوظا وبالاخص منذ وصول ريغان الى قمة الادارة الامريكية. فبعد التسهيلات الممنوحة للعدوانية الامريكية في بلادنا، يحاول النظام توظيف موقعه في رئاسة القمة العربية والقمة الاسلامية ولجنة القدس، لخدمة مخططات الامبريالية والصهيونية وجعلهما حريصين على دعمه وتقويته. في هذا الاطار، تندرج الخطوة الخيانية الوقحة الاخيرة التي بادر النظام الى قطعها، والمتجسدة في استقبال شخصيات ومسؤولين صهيونيين بالمغرب في واضحة النهار. وبغض النظر عن خطورة هذه المسألة وما تقتضيه من ردود فعل قاطعة وحازمة، فانها تعبّر في ذات الوقت عن مدى الثمن الباهظ الذى يعبّر النظام عن استعداده لدفعه مقابل ضمان الدعم الامبريالي الصهيوني في وجه الازمة الداخلية العاصفة، أى أن لا حدود قصوى في العمالة والخيانة بالنسبة له، ما دام مصيره مرهونا بها. كل هذا يتم وقوى الاحتراف والارتزاق السياسي تؤكد يوما بعد يوم انجرارها واغراقها في تزكية سياسة معادية للوطنية في أدنى شروطها وحدودها الدنيا.

ج) خلاصات وآفاق:

ان الحقيقة الاساسية التي يفرزها هذا العرض المركز لسمات الوضع السياسي الاقتصادى الراهن، هي أن مقومات وعوامل الانفجار الشعبي لا تزال قائمة، بل انها

في تزايد مستمر. فمجمل التدابير التي التجأ اليها النظام قبل وبعد الانتفاضة المجيدة الاخيرة، تبقى تدابير محدودة التأثير شكلا ومضمونا. كما أن مختلف المناورات السياسية الجارية أو تلك التي يتم طبخها في كواليس النظام ونخبته السياسية، عاجزة تمام العجز على تسكين وضعية غليان حقيقية. فالاوضاع الاقتصادية الاجتماعية لاوسع الجماهير سائرة في التردى أكثر فأكثر، وخنق الحريات الفردية والعامة في تصاعد وتكاثف مستمرين. لقد أكدت التجربة الحية للشعوب أن التجويع والارهاب لم ولن يمكنا أيّ نظام كان من حل مشاكله. فتأثيراتهما محدودة في الزمان والمكان أمام صلابة الواقع الموضوعي واصرار الجماهير الشعبية على فرض سيادتها واقرار كرامتها الانسانية.

كما أن الارتياح الغربي للقضاء على انتفاضة يناير وتسارع حكومات أوروبا وأمريكا ودول الخليج لمد النظام بالقروض والمساعدات، يؤكد هو الاخر الاهمية الاستراتيجية المتزايدة للمغرب، والتي تجعل من الامبريالية على اختلاف المصالح الظرفية لاطرافها جزءا من الصراع الداخلي، بل وعنصرا مؤثرا وفعالا فيه. وبالتأكيد فان هذا الجانب يزيد من تعقيد مهام الثورة المغربية ويطرح أمامها صعوبات أكبر وأكبر.. غير أن التجربة التاريخية أكدت هنا أيضا، أن تضافر العامل الخارجي لصالح قوى الرجعية والتخلف ليس من شأنه حماية هذه القوى ولا بامكانه وقف المد النضالي الجماهيرى وحرمانه من النصر.

ان مواجهة الحرب الطبقية للنظام وشراسة قمعه ومواجهة التكالب الامبريالي الذى يشكل سند ودعم النظام، يقتضي التصعيد من وتيرة النضال الديموقراطي للجماهير الشعبية وقواها الحية وتكثيفه عبر الرفع من مستوى وعي هذه الجماهير وتمريسها على النضال المنظم الهادف وشحذ قدراتها وطاقاتها الابداعية على كافة المستويات وفي مختلف الواجهات. ان توجها من هذا النوع يستلزم المزيد من النضال الايديولوجي والسياسي الصارم ضد تمييعات قوى الاحتراف والارتزاق السياسي للمعركة الديموقراطية الحقة ومحاولاتها لسجن هذه المعركة في اطار خط انتخابي مزيف يفتقد لادنى مقوّمات الوجود والعيش في المجتمع المغربي وغير قادر، وفي أحسن الاحوال، الا على انتاج تقليد كاريكاتورى ممسوخ للبرلمانية الغربية.

لقد عبرت الجماهير الشعبية المغربية بتضحياتها وتعبّر يوميا بنضالاتها المطلبية وتحركاتها النقابية والجمعوية والثقافية، عن استعداد كبير للبذل والعطاء، وهذا ما يجعل الامل في انتصار ارادة الشعب أملا راسخا وقويا لن تنال منه لا ضربات القمع والارهاب ولا الانتصارات الظرفية المهزوزة التي تحققها الطبقة السائدة من حين لاخر بفضل تواطوءات وخيانات أقطاب الاحتراف السياسي وتجمعاتهم الانتهازية.

# تقرير هام حول الاوضاع القانونية والقضائية في المغرب

على اثر الانتفاضة الجماهيرية لشهر يناير ١٩٨٤، والقمع الدموى الذى رافقها، والاعتقالات الجماعية والمحاكمات الصورية التي تلتها، قامت كل من رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية والحركة الدولية للحقوقيين الكاثوليك (باكس رومانا) بانجاز تقرير هام حول الاوضاع القانونية بالمغرب، على اثر الزيارة والتحقيقات التي قام بها مبعوث لهما في المغرب.

وهذه ترجمة لنص التقرير:

**"يعترف المغرب رسميا، مثله مثل بقية البلدان التي صادقت على ميثاق الامم المتحدة، بضرورة تطبيق نصوص القانون الدولي ذى الطبيعة الكونية، وخاصة الميثاق الدولي لحقوق الانسان.**

**وينص هذا الميثاق على أنه لا تجوز متابعة أى انسان أو اعتقاله أو محاكمته أو الحكم عليه، بسبب أفكاره السياسية أو الفلسفية، أو انتمائه العرقي والديني، كما ينص على أن "كل الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق".**

**ويمنع دستور المغرب، مثله مثل دساتير عدد كبير من البلدان الاعضاء في الامم المتحدة، اللجوء الى الممارسات التمييزية. الا أن المغرب يحتفظ ببعض الاجراءات والقوانين الاستثنائية التي تستعمل كأساس لمسطرة تمكن من تحويل النظام القضائي والقانوني بأكمله الى نظام "انعدام القانون" الذى يمس بشكل مباشر وخطير بالمواثيق الدولية المذكورة أعلاه، وذلك بشكل متكرر ولاسباب سياسية.**

ولقد ارتأت رابطة الحقوقيين الديموقراطيين الدولية، بتنسيق مع الحركة العالمية للحقوقيين الكاثوليك (باكس رومانا)، تكليف مراقب بزيارة المغرب، بهدف تجميع المعطيات التي تهم :

ـ سير النظام القضائي، والاسلحة القانونية المستعملة في اطار القمع الذى تلا الاحداث التي زعزعت المغرب خلال شهر يناير ١٩٨٤.

ـ مستوى هذا القمع وأسبابه ونتائجه.

ومن أجل القيام بهذه المهمة، زار المراقب المغرب وأقام به الوقت الكافي لانجاز تحقيقه على أتم وجه، وذلك خلال فترة كانت تجرى فيها محليا محاكمات لها صلة مباشرة بمهمته.

ان الشهادات التي حصل عليها لدى ملاحظين محليين، لا يشغلون أى منصب رسمي في الدولة، تسمح لنا بالتأكيد على ما يلي :

## ١ ـ تذكير سريع بالاحداث التي استلزمت الزيارة.

اطلع الرأى العام الفرنسي والدولي من خلال الاخبار التي نشرتها الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية على الاحداث الخطيرة التي جرت بتونس أولا ثم المغرب، والتي اصطلح عليها عامة بـ"مظاهرات الجوع".

ولقد اتخذت هذه الاحداث شكل انتفاضات شعبية حقيقية ذات حجم كبير كما تدل على ذلك بعض الصور النادرة التي تمكنت بعض أجهزة التلفزة من التقاطها في بداية الاحداث.

وأمام هذه الانتفاضات، التجأت سلطات هذين البلدين الى استعمال قوة السلاح لاسترجاع الهدوء في الشارع.

وتحدثت الصحافة عن سقوط مئات القتلى بتونس. واكتفت بالنسبة للمغرب وفي غياب معلومات دقيقة، بالتذكير بالبيان الرسمي لحكومة الملك، والذى يشير الى ٢٩ قتيل و ١٤٤ جريح. الا أنه تم التأكيد على استعمال الاسلحة الثقيلة من طرف الجيش لقمع المظاهرات. لكن مبعوثنا لم يتوفر على ما يسمح بتأكيد ذلك أو نفيه، عدا التأكيدات التي تلقاها من طرف عدد من مخاطبيه بهذا الشأن.

وفي تونس كما في المغرب، اضطرت السلطات ـ التي فوجئت على ما يظهر بأهمية السخط الشعبي ـ الى الاعلان رسميا عن الغاء الاجراءات الاقتصادية حول الاسعار، الشيء الذى ترتب عنه توقف حركات الاحتجاج والعودة الى السلم الاجتماعي.



ويظهر بالنسبة لتونس أن الرئيس بورقيبة قد اختار حلا سياسيا يسمح بتهدئة الاوضاع، وامتنع عن اعادة انتاج مسلسل القمع. والمحتمل ـ في هذا البلد الذى عرف قمعا دمويا ـ أن يكون نشر الاخبار حول الوسائل التي استعملت لاسترداد الامن العام، وما خلقته من قلق في الضمير الدولي، قد أثر في قرار نهج سياسة من هذا القبيل.

وعلى العكس من ذلك، تؤكد جميع الاخبار الواردة من المغرب على أن القمع المباشر للانتفاضات التي حدثت خلال النصف الاول من شهر يناير، قد تلته موجة من القمع القاسي جدا، والذى أصبح، للاسف، أمرا معتادا في هذا البلد.

ان الصحافة الفرنسية والدولية بصفة عامة، لم تقم بنقل هذه الحقيقة الاقل اثارة من الانتفاضات، باستثناء صحيفة لوموند بشكل خاص والتي نشرت في عددها ليومي الاحد والاثنين ١٩ و٢٠ يناير، مقالا يشير الى قلة الاخبار حول هذا الموضوع، رغم خطورته وأهميته المؤكدة.

ولقد أشار المقال المذكور، الى الاعتقالات الواسعة التي تمت، دون ذكر أية أرقام رسمية تسمح بتحديد عدد هذه الاعتقالات. واضافة الى الاشخاص الذين ساهموا في الانتفاضات، تمت الاشارة الى الاعتقالات في أوساط التلاميذ والطلبة والمنظمات السياسية المعارضة وكذلك بعض الاوساط الدينية، واللجوء الى المسطرة الجنائية أو المساطر الخاصة لمتابعة المعتقلين.

وأمام غياب معطيات دقيقة حول الاجراءات القضائية التي اتخذت، برزت ضرورة واستعجالية العمل على المستوى القضائي فقط لمحاولة اظهار الحقيقة الملفقة لاسيما وأن الملك الحسن الثاني قد عين بكل وضوح للشرطة والقضاء أولئك الذين يتوجب متابعتهم واتخاذ الاجراءات في حقهم، وذلك من خلال الخطاب الذى ألقاه اثر الاحداث.

## ٢ ـ التنفيذ العملي للمهمة

لقد قام مبعوثنا الفرنسي بمهمة القيام بتحقيق رصين، بشكل خاص لدى المراقبين المحليين (غير الحكوميين) للحياة القانونية والقضائية. كما شملت مهمته التوجه الى الهيئات القانونية والادارية والسياسية، كلما اقتضت الضرورة. والواقع أنه سرعان ما اتضح عدم جدوى هذه الامكانية الاخيرة، بالاضافة الى حجم الصعوبات التي ستعترض المراقب الفرنسي في جمع المعلومات.

فبينما كان يسعى الى مقابلة نقيب المحامين في مدينة أساسية من مدن

البلاد، من خلال الاتصال هاتفيا بمكتبه، أجابته سكريتيرة النقيب أن هذا الاخير يوجد بمقر هيأة المحامين بالمحكمة، حيث يمكن الاتصال به بكل تأكيد. فقصده مباشرة هناك، لكنه أجيب من طرف سكريتيرة الهيأة، أن النقيب غائب وأنه لن يحضر قبل ١٥ يوما...

في مثل هذه الظروف، توجه التحقيق فقط نحو شخصيات غير منتمية للهيئات الرسمية، والتي احترمت بشأنها كل الاجراءات الضرورية لحفظ أمنها. واستكملت بعض جوانب التحقيق من خلال مشاهدة الحياة اليومية العادية (في المقهى والتاكسي ولدى التاجر...الخ).

ونؤكد مسبقا على أن حرية التجول قد بدت محترمة بالنسبة لمراقبنا. واذا كان البلد يعاني من قلة التجهيز بوسائل الاتصال، وخاصة الهاتف، فانه يمتاز بشبكة طرقاته العصرية، الجيدة بشكل خاص، والتي لا تعوقها مراقبة الجيش أو الشرطة.

## ٣ ــ حول حرية التعبير والتجمع

ان حرية التعبير والاخبار قد انعدمت بشكل مؤكد منذ منتصف شهر يناير ١٩٨٤. ويمكن لاى مراقب عادى أن يتأكد من هذه الحقيقة، لان عدد الصحف المحلية المعروضة للبيع قد تم تقليصه، في حين أن محتوى الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية، يمتاز بفقره المثير.

وللاسف، فان الصحافة المكتوبة تتعرض في المغرب لرقابة مسبقة، أى قبل صدورها. هذا دون الحديث عن الرقابة الذاتية الناتجة عن خشية القمع. وباستثناء الاخبار المستوحاة بشكل مباشر من العمل السياسي للدولة والاحداث الدولية، لم تنشر الصحافة (خلال الفترة المعينة) أى مقال يمكن اعتباره ذى محتوى نقدى تجاه السياسة بشكل عام.

ولقد وصلت الوضعية درجة استثنائية من الخطورة، لان نشر صحافة الرأى أصبح ممنوعا بشكل كامل قانونيا أو من خلال الواقع. وهذه هي وضعية صحيفة حزب التقدم والاشتراكية تحديدا (الحزب الشيوعي المغربي) التي لم تعد موجودة لدى الباعة ولم تعد تطبع.

وحسب قول بعض الاشخاص المطلعين، فان صدور هذه الصحيفة قد علق بشروط فرضتها الدولة، خاصة حول "تفسير الازمة"، والتي رفضت من طرف مسؤولي الصحيفة، الشيء الذى يفسر هذا الفراغ الخطير في الاخبار المناقض والذى يمس



بشكل مباشر بحرية الرأى.

واضافة الى بعض الجرائد المغربية الوطنية أو الجهوية، باللغتين العربية والفرنسية، والمعرضة للرقابة، فان الاكشاك تعرض مجلات مختصة، من نوع مجلات السيارات والدراجات النارية أو قصص الحب، وكذلك الصحافة الاجنبية وخاصة الفرنسية، لكن فقط ف.س.د. والفيغارو وليبيراسيون. أما صحيفة لوموند، فلقد منعت من دخول البلاد على ما يظهر بسبب الاخبار والتعاليق التي نشرتها على اثر الاحداث.

ان التحقق من غياب الحريات هذا، لا يمكنه الا أن يكون مختوما بخاتم الحكم السياسي، نظرا لانه لا توجد في هذا الميدان أية "هيئات وسيطة" تسمح للدولة بالادعاء أن بعض الدواليب قد فلتت من يدها. وعلى العكس من ذلك، فان السلطات المحلية تلعب دور الوسيط هذا بالنسبة لممارسة حق التجمع، الذى منع منعا كليا حتى بالنسبة للانشطة الثقافية. وهذه هي وضعية نادى للشعر في احدى المدن الكبيرة بالجنوب المغربي مثلا، الذى أغلقت في وجهه القاعة التي تستعمل عادة لمثل هذه اللقاءات، بدعوى أنها تستعمل لاشياء أخرى.

ويشرح المراقبون المحليون أن المضايقات في ميدان ممارسة الحريات العامة، بلغت درجة من الحدة، جعلت الناس ــ بحكم نوع من التعود الذى يبعث على الحذر أو اليأس ــ ينتظرون استعداد السلطات عن طيب خاطرها لاستئناف مثل هذه الانشطة.

وخلاصة القول أن حق التجول يظهر ساري المفعول، لكن لم تعد هناك أية حرية عامة مضمونة فعلا من طرف القانون، على العكس من ذلك، وكما سنوضح أسفله، فان ممارسة هذه الحريات العامة نفسها يمكن أن تستعمل كأساس قانوني لمتابعة جنائية تحت تهمة المس بالامن العام.

## ٤ ــ حول حرية الرأى والانتماء الفكرى

ان حرية التعبير عن الرأى الشخصي لم تعد موجودة في المغرب بشكل مؤكد، حسب ما يبدو منذ الاحداث.

ولقد أكد المراقبون المحليون الذين التقوا بمراقبنا بعد اتخاذ احتياطات دقيقة، أن مجرد اللقاء معه، يعرضهم لخطر اعتقال حقيقي. ولقد بلغت درجة الوعي بهذا الخطر بالنسبة لاحدهم، ما أدى به الى طلب الاتصال به في أوقات محددة خلال الايام التي ستلي المقابلة معه، للتأكد من عدم اعتقاله. كما أنهم

طلبوا جميعا، الاتفاق حول مبرر رسمي للقاء مع مراقبنا غير المبرر الحقيقي لهذا اللقاء، وذلك رغم الطابع العادى (بمفهوم المنطق الغربي) للمحادثة التي لم تتناول سوى سير المؤسسات وحجم القمع والاسلحة القانونية المستعملة.

ان مراقبنا قد تأثر بجو الخوف المرعب، الذى اعتبره في البداية مجرد رد فعل لبعض الشخصيات... لكنه اضطر الى تسجيله بشكل موضوعي نظرا لطابعه المعمم، وفي بلد شكلت فيه التقاليد وحرارة شخصية الناس، سمعة مستحقة بكل تأكيد حول تقاليد الضيافة الاخوية، استمع مراقبنا الى اعتذارات مخاطبيه الذين اكتفوا بلقاءات سريعة، لان أىّ تعبير آخر عن الصداقة والمحبة سيعرض حديثهم للخطر.

## ٥ ــ اختيار القمع السياسي ووسائله القانونية

أ) أوامر القمع التي أعطاها الملك: يوم ٢٢ يناير، وجه الملك الحسن الثاني خطابا للامة عبر التلفزة (...) (*).

ويلح جميع المراقبين على طابع التعليمات العامة الموجهة للشرطة والقضاء من خلال هذا الخطاب: ان مجموع آليات الشرطة والقضاء قد تلقت عبر وسائل الاعلام الاوامر للتحرك في الاتجاه الذى حدده الملك.

وحسب المراقبين، فان جهاز القمع قد استعمل بشكل مضبوط، كما أن الظهير المشهور الذى يرجع تاريخ صدوره فعلا الى سنة ١٩٣٥، أى خلال العهد الاستعمارى، قد وجد تطبيقات له...

ب) فخلال عهد "الحماية"، أصدرت السلطات الفرنسية ــ التي لم تكن تبالي في هذه الديار بتفاصيل القانون ــ ظهيرا سنة ١٩٣٥، بهدف ايجاد أساس قانوني لقمع الانتفاضات المحلية التي كان يقوم بها أصحاب البلاد، اذ يمكن بموجب هذا الظهير متابعة هؤلاء بدون أية حاجة لحجج مادية حول مساهمة في أعمال يمنعها القانون، بل ان أىّ مؤشر ذاتي، كمثل رأى ما في الموضوع، كان كافيا لاصدار أحكام جنائية تتراوح ما بين شهر واحدوخمس سنوات سجنا كحد أقصى

(*) تعرض التقرير هنا لبعض المقاطع من الخطاب، خاصة الفقرات المتعلقة بقمع الاطفال بنفس الطريقة التي تمارس في حق الرجال والنساء، والتهديد الموجه للاساتذة والمعلمين ولسكان الريف بشكل خاص.



اضافة الى الغرامات. هذه هي الطريقة التي عالج بها هذا النص قانونيا ما كان يسميه بـ"الاخلال بالامن العام". ولقد تم الحفاظ على هذا النص بعد الاستقلال ضمن الاسلحة القانونية العامة الى يومنا هذا، مع ادخال بعض التعديلات عليه لدمجه ضمن قوانين المسطرات العصرية، دون المساس بعمق الاجراءات التي ينص عليها.

ولقد أمر الملك بتطبيق هذا الظهير من خلال خطابه.. وبذلك عرف هذا النص (حسب المراقبين المحليين والصحافة باللغة العربية التي نشرت نتائج بعض المحاكمات) تطبيقه الكامل، بما يوفر ذلك من تسهيلات لاجل فعالية مشروع قمع سياسي.

ومما يزيد في ضرورة ادانة هذا الواقع المؤسف، كون المغرب يدعي باستمرار تكييف بنيته التحتية القانونية مع المعطيات الراهنة والاكثر تقدما للضمير الانساني، علما بأن النظام الفرنسي يبقى هو النموذج في هذا الميدان كما في بقية ميادين النشاط الانساني بالمغرب.

## ٦ ــ سير الجهاز البوليسي:

أ) الاعتقالات: يمكن القول أن "متظاهرين" قد اعتقلوا، لكنه لم يتم الحصول على أىّ رقم مضبوط. وتنفيذا لاوامر الملك، قامت الشرطة بكل بساطة بصنع لوائح الاشخاص الذين سيلقى عليهم القبض، انطلاقا من استمارات الشرطة، مع البدء أولا بمناضلي أحزاب المعارضة الذين حوكموا سابقا، أو المعروفين بنشاطهم السياسي السابق أو الراهن.

هذا ما أكده جميع مخاطبي المراقب الفرنسي، وهذا ما تؤكده الاحداث أيضا، لان جميع المدن الكبرى التي لم تعرف أىّ حدث خلال شهر يناير ١٩٨٤، قد تم "تمشيطها" بنفس الطريقة، كما شاهد ذلك المراقب الفرنسي بالنسبة لمدينة الدار البيضاء التي لم تعرف أىّ اضطراب... في حين أن عشرات الاشخاص (رجالا ونساء) قد اعتقلوا، واحتفظ بهم، ثم حوكموا من طرف المحاكم الابتدائية بأحكام تتراوح ما بين شهرين وسنتين سجنا نافذة، اضافة الى الغرامات.

ب) عدد الاعتقالات: ليس هناك أىّ عدد رسمي (على حد علم المراقب الفرنسي)، لكن المعلومات التي حصل عليها تشير الى أن عدد الاشخاص الذين اعتقلوا في الظروف الموصوفة أعلاه، لا يقل عن ١٥٠٠ شخصا.

ج) ملفات الشرطة: أكد مخاطبوا المراقب الفرنسي المطلعين بشكل جيد على هذه النقطة، أن محاضر الشرطة قد "صنعت، وهي فارغة تماما من أىّ محتوى

من شأنه أن يبرر متابعة جنائية بشيء ضئيل من الجدية" ... كما أن معظم هذه المحاضر لها شكل "جماعي"، أي أنها تتعلق بعدة "حالات" اعتبرت مماثلة، وهي محررة باللغة العربية باستثناء البعض منها (والتي كتبت ربما من طرف شرطيين مسنين يجهلون كتابة اللغة العربية) المحررة باللغة الفرنسية.

ان دراسة هذه المحاضر يبين فعلا وجود تهم لا تستند على أيّ واقع مادي من شأنه أن يعطي الحجة بشكل ملائم حول مساهمة حقيقية في الاخلال بالامن العام من طرف الاشخاص المعنيين.

ولقد أثار انتباه المراقب الفرنسي صواب الاقوال التي تفيد بأن الامر يتعلق بمعاقبة "جريمة الرأي السياسي"، كما أنه تأكد بنفسه من أدوات هذا القمع.

د) أساليب البوليس: لم يتردد مخاطبوا المراقب الفرنسي في الاشارة الى أن البوليس يستعمل أسلوب "الاقناع عن طريق العنف" للحصول على توقيعات المحاضر التي أعدها في سياق عمله القمعي النشيط. ويبدو أن هناك حالات من التعذيب بالكهرباء في الاعضاء الجنسية، وبشكل منهجي: "الضرب على الارجل". ويقول المراقبون المحليون أن بعض رجال البوليس قد عاشوا أزمة ضمير صعبة، نتيجة سقوطهم في "فخ" هذه الحملة القمعية.

وبشكل اجمالي، فان الجهاز البوليسي قد اشتغل بما يبعث على ارتياح السلطات السياسية، وبفعالية من الناحية "التقنية"، خاصة على المستوى القانوني، أخذا بعين الاعتبار أن ملفا واحدا (على حد معرفة المراقبين المحليين) لم يعتبر غير صالح مسطريا بما يحول دون اصدار الحكم.

ان مهمة البوليس قد خطت فوق ذلك، بنوع من التكريم من طرف العدالة اذ لاحظ المراقبون المحليون أنه بالنسبة لمحاضر مماثلة تماما، تم انزال عقوبات أخطر بالمتهمين الذين لم يخضعوا للتوقيع على هذه الوثائق تحت الضغط، مقارنة بأولئك الذين قبلوا التوقيع عليها. وبمنطق مراقبة جيدة "للغرامات بشكل مشرف"، أصدر قضاة مدينة كبيرة بالجنوب المغربي (حسب قول عائلات المتهمين) في حق تلميذين على الاقل أحكاما بخمس سنوات سجنا نافذة وألف درهم كغرامة، في حين أن الاخرين لم يحاكموا "سوى" بسنتين و٧٠٠ درهم. كما تأكد أن أطفالا صغارا لا يتجاوز عمرهم الرابعة عشر، في جل الحالات (فتيانا وفتيات)، قد اعتقلوا فعلا في مثل هذه الظروف، وحوكموا، للاسف، بأحكام قاسية.

أما بالنسبة لاجال الاحتجاز من طرف الشرطة (الطويلة بشكل استثنائي في هذا البلد)، فان الامر يتعلق بـ"ممارسة" قارة في هذا الميدان، تسمح بتسجيل تاريخ معين في المحضر بشكل يتناسب مع مقتضيات القانون، بدون اعارة أيّ



اهتمام للتاريخ الحقيقي الذي تم فيه الاعتقال فعلا من طرف البوليس. وهكذا اعتقل هذا الاخير عددا من الاشخاص في مدينة الرباط (من بينهم صيادلة ومهندسون وأساتذة) في اليوم الثاني من الانتفاضة، لتقديمهم الى العدالة بعد مضي شهر كامل!

## ٧ ــ سير الجهاز القضائي

أ) تصرف المؤسسات القضائية: ان خطاب الملك كان موجها أيضا للقضاة الذين يتمتعون حسب القانون بـ"الاستقلالية"، لكنهم يخضعون في الواقع، على ما يبدو، للضغوطات التي يشكلها وضع سياسي من هذا القبيل. ولقد أجمع المراقبون القضائيون المحليون على القول بعدم صمود أيّ قاض أمام "ضرورة" اصدار الاحكام. وفي جلسة واحدة على الاقل، في احدى المدن الجنوبية، بلغت درجة التأثر ما حمل القاضي نفسه على البكاء داخل قاعة المحكمة التي عمتها الصدمة البالغة من جراء ما يجرى فيها من بطلان.

ب) طريقة انعقاد الجلسات: ان جلسات المحاكمات مفتوحة للعموم بالمغرب.. لكن عمومية محاكمات "المنتفضين" لم يكن لها في الحقيقة الا الاسم، لان الحضور لكل جلسة من جلساتها قد نظم بواسطة حشود كبيرة من البوليس. وان جميع الشهادات تلتقي حول هذه النقطة بالفعل، وتؤكد على أن القاعات كانت محتلة من طرف "بوليس بلباس مدني"، اذا ما استثنينا بعض أقرباء المتهمين.

وفي احدى المدن الكبيرة بوسط المغرب، كان بود المراقب الفرنسي أن يحضر احدى الجلسات، الا أنه طلب منه أن يعدل عن ذلك، بسبب المضايقات التي سوف يتعرض لها هو بنفسه، علاوة على تعريض مخاطبيه لخطر اعتقال مؤكد.

ولقد لوحظ أن بعض الجلسات قد تمت بدون جمهور، استنادا الى تأويل واسع للنصوص المتعلقة بالموضوع، الشيء الذي لم ينتقده الدفاع الذي لم يكن يتوفر على "صلاحيات" في هذا الميدان...

ونضيف أنه قد طلب من المراقب الفرنسي العدول عن زيارة بعض المدن التي مستها الحملة القمعية بشكل خاص، نظرا لاهمية المخاطرة التي سوف يتعرض لها الاشخاص الذين كان ينوى الاتصال بهم بهذه المناسبة.

ج) حقوق الدفاع: تعرضت العائلات في بعض المدن الجنوبية على ما يبدو، لضغوطات من طرف البوليس ووكلاء الملك، لمنعهم من تعيين محامين لهم، وخاصة أولئك المحامون الذين تعودوا على المسطرات الجنائية "السياسية". وكان

المقابل هو تسهيل الزيارة للمعتقلين، التي كانت مستحيلة عمليا بالنسبة للحالات الاخرى.

وليست هناك أية معلومات يمكن التأكد منها فعلا، حول دور الدفاع في المحاكمات التي جرت بالمدن الشمالية الكبيرة التي مسها القمع أكثر من غيرها. وفي بعض المدن التي مر منها المراقب، لم يتمتع المحامون بحرية الكلمة خلال الجلسات، نظرا للضغط النفسي السائد في هذه المناسبات، والذى تعرض له المحامون الذين كان من المحتمل أن يتخذوا موقفا نقديا تجاه مبدأ المسطرة المستعملة نفسه. كما أن توسيع عدد المتدخلين من طرف الدفاع، نظرا للعدد الكبير من المتهمين المحاكمين في نفس الجلسة، قد شكل عاملا أساسيا في اضعاف كلمة الدفاع، وجر المتدخلين الى تبادل الاحتجاجات فيما بينهم، نتيجة قلة تجربتهم في مثل هذه المحاكمات بـ"الجملة".

وحتى نكون موضوعيين، يجدر بنا أن نشير الى مدينتين كبيرتين بجنوب البلاد، حيث كانت الكلمة خلال الجلسات حرة تماما في حدود تقليد "المراعاة" الذى يبقى أقوى مما هو عليه في فرنسا. ولقد ذكر المحامون مهزلة التاريخ، حيث يتم تطبيق نص (ظهير ١٩٣٥) من طرف أولئك الذين كانوا يطعنون فيه على صواب خلال عهد الاستعمار. كما أنه من الضرورى التأكيد على التضامن الذى أبداه جل المحامين تجاه المتهمين وعائلاتهم، والعطاءات الكبيرة التي قدموها للتخفيف من هذه المآسي المعاشة. ولقد عم التآخي فيما بين المتهمين والمحامين، بشكل ترك لديهم شعورا بأنهم يعيشون مرحلة هامة، وفي نفس الوقت: الشعور بالمرارة والحزن أمام الظلم المعاش على نطاق واسع. واننا نكاد لا نرى ضرورة في التأكيد على أن كل المرافعات قد تمت مجانا...

هـ) الصحافة القضائية: كانت قاعة المحاكمات خالية من المختصين في ميدان الاخبار، الشيء الذى يؤكده غياب التعاليق في الصحافة التي تخضع لـ"رقابة مسبقة"، باستثناء صحيفة أسبوعية باللغة العربية التي نشرت في الاسبوع ما بين ٢٠ و٢٥ فبراير ١٩٨٤، بدون تعاليق حقيقية، الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في عدد من المدن المغربية، خاصة الجنوبية منها.

## خلاصات

هذه هي المعلومات التي حصل عليها مراقبنا، من لدن أشخاص جديرين بالثقة، يعرفون جيدا الوضعية السياسية والقضائية وينتمي البعض منهم الى مختلف



الاتجاهات التي تنتقد الحكم الحالي.

ولقد تم تأكيد جل هذه المعلومات من طرف ملاحظين مباشرين، أو عن طريق تقاطع المعلومات، أو حتى من خلال ما قاله بعض الناس الذين تم اللقاء بهم حسب مصادفات الحياة اليومية.

انها كلها تؤكد وجود مصاعب سياسية خطيرة لدى الحكم السياسي بالمغرب، على المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك وجود سخط شعبي حقيقي يمكن التأكد منه، مع قرب حفل هام مثل "عيد العرش"، من خلال ملاحظة قلة الحماس الواضح، الشيء الذى شعرت به السلطات التي تعرض من خلال التلفزة، عملها الحماسي لمعاقبة التجار المتهمين بخرق الاسعار المحددة، وذلك بالرغم من الاطروحة الرسمية حول التآمر الخارجي.

انها تؤكد أيضا، أهمية المصاعب التي أدت الى استعمال مسطرات تلفيقية، على أساس نصوص استثنائية، من طرف حكم لم ير حتى ضرورة اتخاذ بعض الاحتياطات الخطابية بالنسبة لاستقلالية القضاء، ولو من أجل حفظ المظهر الخارجي الذى تتشبث به ــ وهذا شيء مشروع ــ سلطات هذا البلد.

ونضيف الى هذا، الطابع النخبوى شيئا ما للقمع الذى وجه بشكل خاص لبعض الفئات الاجتماعية والمهنية، مثل الاساتذة والمحامين.

وباختصار، فان المظهر الخارجي، الذى نتمناه جيدا بالنسبة لهذا البلد القريب منا، مرهون بامكانية نقل صريح للاخبار حول سير المؤسسات في حالة وقوع أحداث هامة".

★

# شهادة من قلب الانتفاضة بمدينة الناضور

"بدأت الانتفاضة على الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس ١٩ يناير ١٩٨٤، حيث تدخل البوليس و"القوات المساعدة" لتفريق المتظاهرين. وصباح هذا اليوم قتلت فتاة طالبة في ريعان شبابها وذلك بعد أن رمى بها البوليس من سيارتهم "لاندروفر".

وقد انضمت الى المظاهرة فئات واسعة من الشعب الكادح ابتداء من الساعة الثالثة لتحتوى أكثر من ثلاثة آلاف مواطن من طلبة وعمال وفلاحين وعاطلين. واتجه غضب الشعب أولا نحو الابناك كرمز لادخار أموال البورجوازيين، ثم الى مخازن الاحتكاريين التي أخرجت منها المواد الاساسية كالسكر والدقيق والزيت، التي وزعتكلها مجانا. ثم الى قصر البلدية الذى استولى عليه المتظاهرون واحتلوه ساعات كاملة. كما استولوا على بعض الاسلحة الموجودة فيه، وكان ذلك على الساعة الرابعة مساء. آنذاك أعطي الامر بالقتل، وبدأت طائرات الهيلوكبتير تحلق فوق المتظاهرين، كما وصلت الى عين المكان طائرتان عسكريتان محملتان بألف جندى مسلح. وأعطي الامر للجنود بالقتل والفتك بالجماهير العزل التي صمدت بشجاعة منقطعة النظير، وواجهت الرصاص، والبنادق والمدافع.. بالحجارة والشعارات العديدة المعادية للنظام والمطالبة بالعيش الكريم. ولم تمض عشرة دقائق على بداية رمي الشعب بالرصاص حتى ملئت الشوارع بالقتلى، وكذلك الجرحى الذين حمل بعضهم الى المنازل ونقل البعض الاخر الى مستشفى مليلية

للعلاج، وبصفة خاصة شارع يوسف بن تاشفين وشارع طنجة...

ولقد اكتست المظاهرة، رغم كل هذا، طابع الحماس العظيم بمشاركة كل الفئات الشعبية بما فيها التجار الصغار والحرفيين، وخاصة النساء اللواتي خرجن حاملات الاعلام وهن يزغردن في الشوارع، الشيء الذى زاد من شراسة قوات القمع التي لم تتردد في مواجهة النساء بالبنادق والرصاص، مما ترتب عنه العديد من القتلى في صفوفهن. أما النساء اللواتي لم تخرج من بيوتهن، فلقد كانت ترش المتظاهرين بالملح والسكر وترفع شعارات التأييد والتشجيع...

وهنا سأقف لاصف منظرا رهيبا لام مغربية تم اغتيال ولديها الوحيدين أمام أعينها. لقد صب الولدان ماء ساخنا على الجنود الذين كانوا يفتكون بالشعب، ولما خمدت المظاهرة شيئا ما، رجع الجنود وكسروا باب المنزل وقتلوا الولدين رميا بالرصاص. ولما أخذت الام تبكي ولديها وتشتم الجنود، رموها بالرصاص هي الاخرى... وهكذا استشهدت عائلة بأكملها لا لشيء الا لانها طالبت بالخبز والسكر وبحقها في الحرية والحياة.

أما العائلة الاخرى، فهي التي تسكن أمام ثانوية الكسرى بالناضور، حيث كان أحد الابناء يطل من النافذة، فرموه بالرصاص، وأسقطوه الى الارض ميتا. وخرجت الام لتبكي ولدها وتغطيه بغطاء، لكن الوحوش المفترسة رموها بالرصاص كذلك...

وهذه مجرد أمثلة، وشبيهاتها عديدة جدا، بحيث يشعر أى فرد يوجد في مدينة الناضور أثناء الاحداث أنه يعيش فترة استعمار وحش..

وفي هذا الوقت، أى وقت انطلاق انتفاضة الناضور، انطلقت انتفاضات في العديد من القرى المجاورة مثل أزغنغان، والعروى، وبني الطار، وفرخانة، وأركمان سلوان التي ووجهت بالدبابات والبنادق وخلفت مئات القتلى والجرحى.

ولقد صاحبت هذه الاحداث حملة من الاعتقالات منقطعة النظير قامت بها مجموعة البوليس والجمارك والقوات المساعدة، مصحوبين بالمقدم أو الشيخ، وكانوا يداهمون البيوت اما على الساعة الواحدة أو الخامسة صباحا، مسلحين ببنادقهم، فيدخلونها بعد تكسير أبوابها، ويفتشونها تفتيشا دقيقا، ثم يأخذون أصحابها، بدون السماح لهم حتى بارتداء ثيابهم، ويحشر مئات المعتقلين في أماكن ضيقة لا تسع حتى لعشرة أشخاص، ولا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة. وبعد أن مليء سجن المدينة وكل الكوميساريات، سيق المعتقلون الى ساحة الملعب البلدى، حيث الحراسة المشددة فوق جدران الملعب من طرف الجنود المسلحين. ولاحاجة هنا للحديث عن تجويع المعتقلين وتعذيبهم والتنكيل بهم ومنع عائلاتهم



حتى من السؤال عنهم، فذلك أصبح من "العرف" المتداول في طريقة الاعتقال التعسفي ببلادنا...

أما الجرحى الذين نقلوا الى "المستشفى الحسني"، فلقد وضعت عليهم حراسة مشددة، ومنعت زيارتهم، واذا ما تم "علاجهم" الاولي، نقلوا مباشرة الى مقرات التعذيب ثم الى المحاكمة.

والجدير بالذكر أن أزيد من ٤٥٠ مناضلا قد نقلوا الى السجن المركزى بالقنيطرة قصد محاكمتهم. ويشاع هنا أن المدعو الفاهيمي حسين وهو من يمين الاتحاد وأنصار بوعبيد هو الذى حرض البوليس على اعتقال مناضلي الاتحاد الاشتراكي التقدميين المناهضين لبوعبيد، مدعيا أنهم نظموا المظاهرة والاضراب. ولقد اعتقل من بينهم فعلا العشرات والعشرات...

وكنتيجة للتعذيب القاسي الذى يتعرض له المعتقلون، فلقد استشهد البعض منهم داخل المعتقلات، كالمناضلين الاتحاديين: سعدان من فرخانة، والمناضل لكبير محمد الذى يبلغ من العمر ٦٥ سنة، وكذلك وفاة ستة مناضلين آخرين داخل المعتقل في اليوم الثاني من الانتفاضة.

أما بالنسبة لضحايا الانتفاضة نفسها، فيعدون بالمئات. ولقد قامت قوات القمع بدفنهم بشكل شبه سرى في مقابر جماعية وذلك يوم ٢١ يناير، حيث تم دفن ٣٢ قتيلا في خندق بالمنطقة العسكرية بتاويمة الغربية على بعد ١٥ كلم من الناضور. كما تم دفن ٤٥ مواطنا نقلوا من المستشفى بالناضور بعد استشهادهم، بنفس المنطقة العسكرية.

هكذا، بالقتل والتشريد والتعذيب والاعتقال تواجه انتفاضة الجماهير العزل التي رفعت صوتها من أجل الحرية والعدالة..."

★

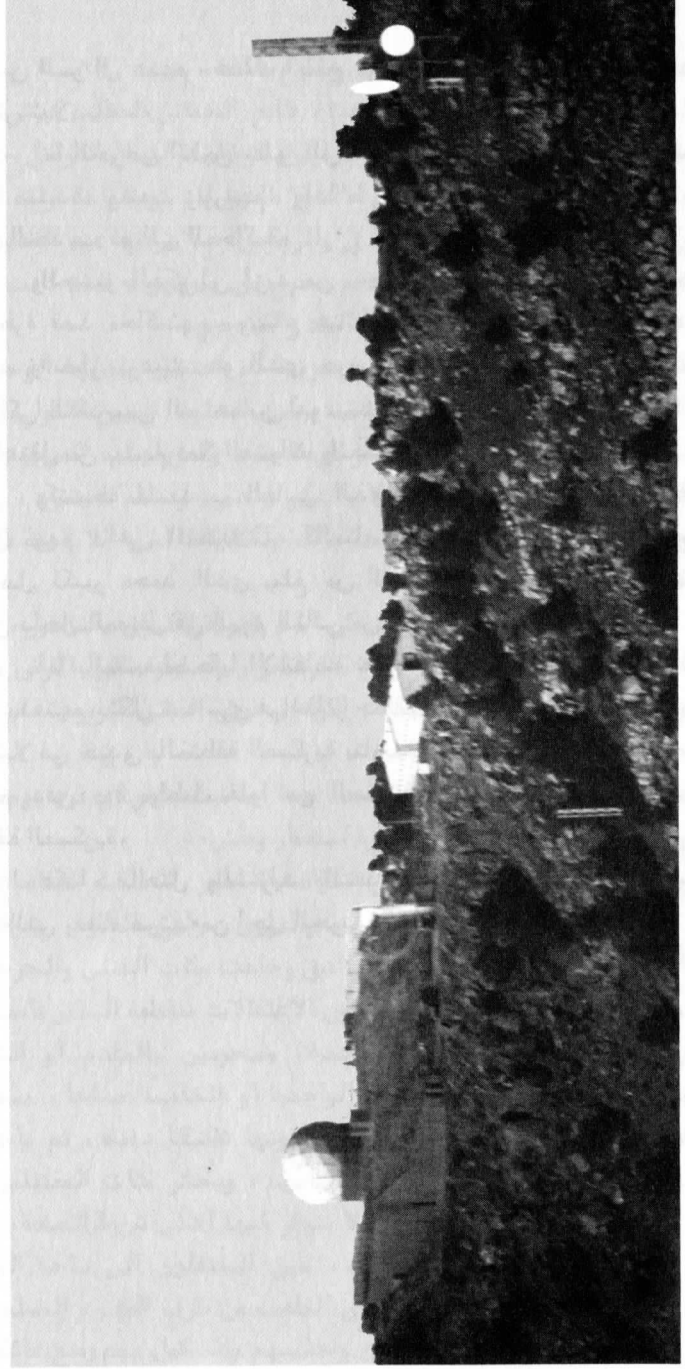

صورة للقاعدة الامريكية الموجودة بجبل كورورو
بالقرب من مليلية بالمغرب ، على شاطئ المتوسط



# القواعد العسكرية الامريكية
# في المغرب والوطن العربي وافريقيا

تعتبر القواعد العسكرية الامريكية أداة فعالة في يد الامبريالية لتنفيذ مخططاتها العسكرية/ السياسية الرامية الى فرض هيمنتها بالعنف والقوة. وهذه المخططات التي تدخل في اطار ماتسميه الادارة الامريكية بـ"الاستراتيجية الوطنية" أو "استراتيجية الامن الوطني" ، تحدد بعناية ودقة من طرف ما يسمى بـ"مجلس الامن الوطني" ، بمساهمة أجهزة المخابرات ووزارتي الدفاع والخارجية. ويقوم هذا المجلس بالاشراف على التنفيذ العملي للاستراتيجية المحددة وتنسيق مختلف الانشطة المتعلقة بها ، السياسية منها والعسكرية.

واذا كانت الولايات المتحدة قد غيرت من أشكال التعبير عن استراتيجيتها العدوانية خلال مراحل الحرب الباردة ثم التعايش السلمي ، فانها لم تغير يوما ما من طبيعة هذه الاستراتيجية وأهدافها. ولقد عادت في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات للتعبير الواضح والصريح والعملي عن حقيقة تلك الاهداف ، بعد أن مهدت وحضرت الشروط السياسية والعسكرية للتصعيد من هجمتها وتهديدها لسلامة الشعوب والسلم العالمي بصفة عامة ، وبات واضحا للعيان أن ما تسعى اليه الامبريالية الامريكية هو استعمال العنف والتدخل العسكرى لادامة هيمنة الرأسمال المستغل ، والتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب لفرض الانظمة الاكثر رجعية على رأسها ، ومنع أى تغيير اجتماعي سياسي يتعارض ومصالحها.

ويجد هذا التوجه تعبيره الملموس في اقامة وتعزيز الاحلاف العسكرية/ السياسية في مختلف المناطق، والتحالفات والاتفاقات العسكرية الثنائية، والتواجد العسكرى المباشر للقوات الامريكية فوق أراضي مختلف البلدان، وتعزيز وتقوية "قوات التدخل السريع" القادرة على التدخل في مختلف أنحاء العالم، وفي تزويد عشرات البلدان التابعة بأحدث الاسلحة واستعمال قواتها المسلحة لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسة الامريكية...

ومن أجل حفظ تلك المصالح الاساسية اعتبرت الولايات المتحدة عددا من مناطق العالم "مناطق المصالح الحيوية" بالنسبة لها ــ أى تلك التي توجد فيها المواد الاولية الاستراتيجية أو التي تحتل مواقع جغرافية أساسية ضمن استراتيجية الهيمنة الامبريالية ــ وأعدت تجهيزات وقوات عسكرية هائلة من أجل "حمايتها". وضمن هذه القوات، "قوات التدخل السريع" كما أسلفنا والتي أصبحت تضم اليوم أزيد من مائتي ألف جندى. واذا كانت هذه "الفرق التأديبية" قد أعدت في بداية الامر للتدخل في المشرق العربي والخليج، نظرا لحجم المصالح البترولية هناك، فان مناطق تدخلها المحتمل قد وسعت فيما بعد الى شمال افريقيا، وافريقيا الشرقية والوسطى. ولكي تتمكن هذه القوات من التدخل في مناطق توجد على بعد آلاف الكيلومترات من الولايات المتحدة، بسرعة وفعالية، كان من الضرورى ايجاد قواعد عسكرية في عدد من النقاط الحساسة فوق الارض العربية والافريقية تعمل على المراقبة والتجسس بشكل دائم، وتستعمل كمحطات للتدخل السريع كلما اقتضت الضرورة...

في هذا الاطار، قامت بعثة أمريكية رسمية تابعة للكونغريس (لجنة القوات المسلحة) في ربيع سنة ١٩٨٢، برحلة كان هدفها الرسمي هو "مراقبة بناء التجهيزات الخاصة لقوات التدخل السريع" وشملت كلا من المغرب ومصر وعمان واسرائيل وكينيا وجزيرة موريس...

## المغرب

وليس من قبيل الصدف أن تكون أول محطة في زيارة البعثة هي المغرب.. فقبل أيام معدودة، كان النظام المغربي قد وقع على اتفاقية سرية مع الادارة الامريكية، يتم بموجبها اعادة تنشيط القواعد العسكرية الامريكية بالمغرب وبناء أخرى جديدة في كل من الشمال والجنوب، ويسمح لقوات التدخل السريع باستعمال التجهيزات العسكرية والقواعد الموجودة فوق التراب وفي المياه المغربية.



وبالرغم من أن الاتفاقية لم تكن الاولى من نوعها، بل انها جاءت في سياق عدد من الاتفاقيات المماثلة مع عدد من الانظمة العربية والافريقية، الا أنها اكتست أهمية بالغة بالنسبة للادارة الامريكية لانها سمحت بتقنين امكانية نقل القوات العسكرية الامريكية عبر المحيط الاطلسي بالاعتماد على "محطة المغرب" قبل التوجه للتدخل في المشرق العربي أو الخليج أو افريقيا. وتنص الاتفاقية كما صرح بذلك أحد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية، على تواجد "خبراء عسكريين أمريكيين في القواعد المغربية" واستعمال هذه الاخيرة من طرف القوات الامريكية للقيام بـ"مناورات عسكرية دورية" بالمنطقة، كما كان الشأن بالنسبة للمناورات التي نظمت فوق تراب المغرب وفي مياهه الشمالية، خلال شهر نوفمبر ١٩٨٢ (مناورات الحسيمة). ولقد تمكنت البعثة المذكورة من مشاهدة عمل الخبراء العسكريين الامريكيين وفرق البناء ومنجزاتهم الرامية الى تكييف التجهيزات العسكرية الامريكية مع حاجيات التدخل السريع، انطلاقا من الاراضي والمياه المغربية.

## مصر والسودان

وكانت مصر البلد الثاني الذى زارته البعثة بعد المغرب، بصفتها البلد الاول الذى كان نظامها سباقا الى عقد الاتفاقات مع الولايات المتحدة في شكل قواعد عسكرية وامكانيات لتدخل قواتها بالمنطقة (اتفاقات كامب دافيد). هذه القوات التي تتواجد فوق التراب المصرى بشكل دائم، قامت غير ما مرة بمناورات واضحة اكتست طابع الاستفزاز الواضح ضد الامة العربية والشعوب الافريقية. وفي الوقت الراهن يوجد بشكل دائم فوق التراب المصرى فريق من قوات التدخل السريع يتكون من ٢٠٠ ١ جندى مارينز، مستعد للتدخل العدواني في أى وقت وحين. وفي نفس الوقت عملت الامبريالية الامريكية على اعادة تجهيز قاعدة رأس بناس فوق شاطئ البحر الاحمر، لكي يصبح بامكانها استقبال طائرات النقل العسكرية الضخمة من جهة، ومن جهة ثانية لانزال حوالي ١٦٠٠٠ جندى أمريكي مسلح ومجهز ومستعد للعمل العسكرى.

ولقد جرت أعمال مماثلة في مطار الدمازن في الجنوب الشرقي للسودان لكي يصبح محطة أساسية في عملية نقل قوات التدخل السريع نحو الخليج العربي أو في اتجاه افريقيا. والجدير بالذكر أن الاتفاقية الثنائية بين النظام السوداني والولايات المتحدة قد شملت بناء ثلاث قواعد عسكرية، واحدة منها بحرية واثنتان

جويتان. وعلى اثر الاتفاقية، شرعت فرق من قوات التدخل السريع في اجراء تدريبات عينية حسب مناخ المنطقة وخصوصياتها، وذلك بقاعدة "وادى سيدنا" شمال الخرطوم. ويتم استبدال هذه الفرق دوريا بفرق أخرى لكي يتدرب أكبر عدد ممكن من الجنود الامريكيين بنفس الطريقة.

## عمان والسعودية

ويتكامل دور القواعد العسكرية بمصر والسودان مع دور تلك الموجودة بسلطنة عمان، الذى يسمح موقعها الجغرافي بالتحكم الاستراتيجي في مدخل الخليج العربي. ويبلغ عدد القواعد العسكرية الامريكية فوق الاراضي العمانية، البحرية منها والجوية، على الاقل سبعة، استعملت غير ما مرة من طرف الطائرات والبواخر العسكرية الامريكية. والجدير بالذكر أن هذه القواعد قادرة على استقبال الطائرات الاستراتيجية ب٥٢ وكذا الغواصات النووية.

ولقد وضعت الامبريالية الامريكية بالنسبة للعربية السعودية "برنامجا طموحا" من أجل "بناء قواعد عسكرية احتياطية مجهزة بشكل كامل ومستعدة للاستعمال من طرف القوات الامريكية" على حد تعبير صحيفة الواشنطن بوست. ولانجاز هذا "البرنامج الطموح" الرامي الى ايجاد بنية تحتية عسكرية أساسية بهذا البلد الغني، انتقل الى عين المكان آلاف الجنود والخبراء للاقامة هناك بشكل دائم، والاشراف على اعادة تجهيز القواعد الموجودة وبناء أخرى جديدة في شواطئ البحر الاحمر، والخليج العربي، وفي مناطق أخرى.

ولقد نقلت الولايات المتحدة طائرات أواكس الشهيرة الى القواعد الجوية بالسعودية لمراقبة مناطق واسعة من المشرق العربي. وفي حالة اقبال قوات التدخل السريع على عمليات عسكرية بالمنطقة، فان هذه الطائرات ستستعمل كقيادة جوية، قادرة على ضبط وتوجيه تلك العمليات.

## الصومال

أما الصومال، فليس من المبالغة في شيء التأكيد على أنها أصبحت بمثابة معسكر أمريكي، بموجب الاتفاقية التي وقعها النظام الصومالي مع الامبريالية الامريكية. وتنص هذه الاتفاقية بشكل خاص على بناء قاعدة بحرية وجوية أساسية بنواحي بربرة، حيث قدم مئات الخبراء والجنود الامريكيين وقاموا بأعمال ضخمة



قصد بناء المخابيء الخاصة بالطائرات العسكرية، وتوسيع مدرجات الاقلاع، وبناء المعدات الضرورية لاستقبال البواخر الامريكية الكبيرة واصلاحها عند الضرورة ومدها بكل ما تحتاج اليه من وقود وذخيرة... وكذلك بناء مخازن واسعة، تجعل من هذه القاعدة ترسانة حقيقية وأداة أساسية ضمن مخططات الشغب والعدوان على الشعوب. واضافة الى ذلك، فان الاتفاقية الثنائية تضع رهن اشارة الولايات المتحدة أربع مطارات عسكرية صومالية...

ان الموقع الاستراتيجي الهام الذى تحتله الصومال، يجعل الامبريالية الامريكية قادرة على ارسال قواتها، انطلاقا من قواعدها العسكرية بالصومال، للتدخل في الخليج العربي وفي مختلف أنحاء افريقيا. ولقد قامت عدة مرات بمناورات عسكرية ضخمة بالصومال كتلك التي تمت في أواخر سنة ١٩٨٢ والتي ترأسها كل من الجنرال كينغستون قائد قوات التدخل السريع والاميرال لونغ قائد القوات الامريكية في المحيطين الهادى والهندى، بهدف التأكد من حسن استعمال الاسلحة الامريكية الجديدة في "المناخ الافريقي"، ومن فعالية القوات وقدرتها على التحرك السريع للقيام بـ"عمليات تأديبية" ضد البدان العربية والافريقية، كمثل الهجوم على "التجهيزات الاقتصادية والعسكرية لبلد افريقي تعادى سياسته المصالح الحيوية للولايات المتحدة" أو "انزال قوات كبيرة في بلد غني بالمواد الاولية"، كما كانت عناوين التدريبات التي قام بها الطيارون والمارينس الامريكان.

## كينيا وجنوب افريقيا

أما بالنسبة لكينيا، فلقد وقعت أيضا على اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠، تمنح لهذه الاخيرة "تسهيلات عسكرية" فوق ترابها. وبموجب الاتفاقية، تمت اعادة تجهيز ميناء كيليندني بمومبازا واصلاحه وتجديد معداته وتوسيعه للسماح للباخرات العسكرية الامريكية بدخوله بسهولة. وانتهت هذه الاشغال في نوفمبر ١٩٨٢، حيث استقبل الميناء باخرتين نوويتين أمريكيتين...

وليست كينيا آخر حلقة ضمن شبكة القواعد العسكرية التي تحاول الولايات المتحدة تطويق الشعوب الافريقية والعربية بها، بل ان هذه الشبكة تمتد الى أقصى الجنوب الافريقي، حيث يعد النظام العنصرى أداة مباشرة للعدوان الامبريالي.

وبهذا الصدد نشير الى الزيارة التي قام بها وزير خارجية النظام العنصرى للولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر ١٩٨٢ للتوقيع على اتفاقية تنص على تجهيز القواعد العسكرية بجنوب افريقيا بالصواريخ الامريكية "تومهوك" النووية. ولقد

صرح الوزير العنصرى على اثر ذلك ، أن هذه الصواريخ "ستسمح لنا بتخويف ليس البلدان المجاورة فقط، بل كل البلدان الافريقية" ... كما نشير الى التصريح الذى أدلى به الكاتب العام للحلف الاطلسي السيد لونس والذى قال : "يجب على جنوب افريقيا أن تتولى بشكل مباشر الدفاع عن المصالح الغربية بافريقيا" ...

## قاعدة دياقو قارسيا

وضمن شبكة التطويق العسكرى الامبريالي لافريقيا ، لا بد أن نشير كذلك الى القاعدة البحرية والجوية الامريكية بدياقو قارسيا بالمحيط الهندى ، والتي لها أيضا دور أساسي وخطير. ولقد وظفت الادارة الامريكية مئات الملايين من الدولارات لتجهيزها وتجديد معداتها باستمرار لدرجة أن هذه القواعد أصبحت قادرة على استقبال الطائرات الامريكية الاستراتيجية ب ٥٢ السيئة الذكر ، والتي يمكنها ، انطلاقا من هذه القاعدة أن تصل الى أى بلد افريقي في أقرب الاجال. وتوجد بها أيضا سبعة مخازن ضخمة تضم مختلف الاسلحة الخفيفة منها والثقيلة، الكافية لتجهيز ١٢ ٠٠٠ جندى الذين يمكن نقلهم من الولايات المتحدة نحو القاعدة بدون معدات، تم تسليحهم منها للتدخل في الوطن العربي أو افريقيا. هذا علاوة على الاسلحة النووية الموجودة بالقاعدة والتي يمكن لقوات التدخل السريع أن تستعملها عند الضرورة.

## النضال الوطني : واجب مقدس

هذه لمحة سريعة عن الشبكة المتكاملة التي تحاول بواسطتها الامبريالية الامريكية تطويق الشعوب الافريقية والعربيةضمن استراتيجية معلنة ، تستهدف ادامة ادامة نهب خيرات تلك الشعوب ، ومنع تحررها وادامة استغلالها واستعبادها.

ولم نر من الضرورى هنا ، الالحاح على الدور المباشر والاساسي الذى تلعبه اسرائيل ضمن هذه الاستراتيجية ، باعتبارها ليس مجرد قاعدة أو محطة تستعمل لاهداف العدوان الامبريالي ، بل انها في حد ذاتها ترسانة أمريكية هائلة مبثوثة في الجسم العربي / الافريقي ، وأداة مباشرة لتنفيذ المخططات الامبريالية العسكرية منها والاقتصادية والسياسية ، بل ان ذلك هو مبرر وجودها على الخريطة ، بوصفها كيانا استعماريا مباشرا.

ومن الواضح كذلك ، أن جميع البلدان العربية والافريقية التي تتواجد



فيها القواعد العسكرية الامريكية أو التي تسخر أجزاء من ترابها ومياهها لخدمة الاغراض الامبريالية العدوانية ـ بموجب الاتفاقات التي تمضيها أنظمتها العميلة ـ تعد بلدانا غير مستقلة، لا يزال مطروحا على شعوبها وقواها الحية انجاز أهداف التحرر وتحقيق السيادة الوطنية التي لا تقبل التجزئة ولا المساومة. وضمنها توجد بلادنا ، حيث لا يزال الاستعمار المباشر جاثما على أجزاء هامة من ترابها ، بعد مرور أزيد من ربع قرن على ما سمي بالاستقلال ، وحيث تمتعت وتتمتع الامبريالية الامريكية بقواعد وتسهيلات عسكرية هامة ، حاول النظام باستمرار اخفاءها عن الرأى العام والشعب المغربي ، ويحاول البعض تجاهلها أو السكوت عنها بدعوى "الاسبقية للقضية الوطنية"!.. وأى قضية "وطنية" تلك التي تسمح برهن السيادة الوطنية بكاملها وفتح الباب واسعا ، ليس لتكبيل الشعب المغربي ونهبه واستغلاله وحسب ، بل من أجل استعمال بلادنا جسرا للمخططات العسكرية والسياسية الامريكية في الوطن العربي وافريقيا.

وفي هذا السياق وضمن الاستراتيجية الامبريالية العامة، تندرج الادوار الخطيرة التي يلعبها النظام المغربي ، سواء اتجاه افريقيا ، حيث لم يتردد في اقحام قواتنا المسلحة في التدخل في شؤون الشعوب ، وحسم الوضع بالعنف والقوة لصالح الاستعمار الجديد والرجعية، كما حدث في الكونغو والزايير لاحقا ، أو بالنسبة للقضية العربية وما يلعب ضمنها من أدوار سياسية "طليعية" غارقة في التبعية والرجعية ، الى جانب أنظمة السعودية ومصر خاصة.

ان أى مواطن ومناضل حقيقي لا يمكنه أن يقبل أو يسكت على واقع من هذا القبيل. كما أن مسألة السيادة الوطنية لا تقبل أى تأجيل ، أو تنظير ، فهي واضحة وضوح الشمس، وهي قضية الساعة والنضال اليومي. وكل "التنظيرات الثورية" التي تسعى الى اخفاء الحقيقة عن الشعب وطمس واقع الاستعمار والهيمنة ، انما هي مغالطات وانحرافات ، لان النضال الوطني يأتي قبل "التقدمية" و"الثورية" ، وهو واجب مقدس مطروح على كل مواطن مغربي ، فما بالك بالمناضل التقدمي...

لنناضل صفا واحدا
من أجل اجلاء القوات الامريكية
من أراضينا

★

# صندوق النقد الدولي : "دركي" الرأسمال الدولي

تأسس صندوق البنك الدولي سنة ١٩٤٤، بهدف رسمي ومعلن، هو مراقبة حسن سير نظام النقد الدولي المبني آنذاك على نسب قارة ما بين مختلف العملات لكن الواقع أن هدفه الحقيقي كان منذ البداية هو دعم دور الدولار كعملة دولية، اضافة الى امكانية تقديمه قروضا للبلدان الاعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزانية أداءاتها.

ويبلغ عدد البلدان الاعضاء ١٣١ بلدا، يساهمون في الصندوق بنسب مختلفة تحدد خلال "اجتماعات في القمة"، وتتحدد معها نسب المساهمة في التصويت. وتتحكم البلدان الامبريالية في أغلبية الاسهم (٠٦٨٪)، اضافة الى حق "الفيتو" الذى تتمتع به مجموعة السوق الاوروبية المشتركة وكذلك الولايات المتحدة التي تتحكم لوحدها في ٥ر٢١٪ من نسب التصويت. أما البلدان المصدرة للنفط مثلا، فان نسبتها لا تتعدى ٨٨ر٩٪.

ويقول مسؤولو صندوق النقد الدولي (ص.ن.د)، أن هذه المؤسسة هي مجرد "مكتب لتصريف العملة"، ذلك أن أى بلد من البلدان الاعضاء، من حقه عندما يعاني من صعوبات نقدية، أن يقدم للصندوق مبلغا ماليا معينا بعملته المحلية، مقابل الحصول على المبلغ المقابل له بالعملة الصعبة. وبعد أجل معين (ثلاثة أو خمس سنوات) يعود هذا البلد ليشترى المبلغ الاصلي من عملته بالعملة الصعبة. ويمكن للصندوق كذلك أن يقدم لبلد ما قروضا شريطة أن لا تتجاوز قيمتها

١٧٠ ٪ من مساهمة هذا البلد في الصندوق.

لكن الواقع أن (ص.ن.د)، "مكتب لصرف العملة" من نوع خاص جدا. اذ نجده يقوم بدور بنك دولي حقيقي وذى سلطات واسعة ومتداخلة، اقتصاديا وماليا وسياسيا.. من بينها مثلا فرض اجراءات مالية واقتصادية على البلدان التي تقترض منه. والجدير بالذكر أن الصندوق لم يقتصر على مساهمات البلدان الاعضاء العادية، بل أنه فتح منذ سنة ١٩٥٢، امكانية تكوين "صناديق" خاصة تغذى من طرف الرأسمال الخاص والبلدان المصدرة للنفط، وتستعمل لمد البلدان التي تعيش أزمات مالية بالقروض، مقابل مزيد من التحكم في اقتصادها الداخلي وتسييرها المالي...

ورغم هذا وذاك، فان (ص.ن.د) لا يوفر بامكانياته الخاصة الا جزءا ضئيلا جدا من القروض والمبالغ التي تحتاجها الدول لسد عجزها المالي المتزايد مع احتداد أزمة الرأسمالية على الصعيد الدولي، بل ان مجمل هذه المبالغ والقروض توفرها البنوك الخاصة ذات الحجم والنشاط الدوليين. ومع تزايد الركود الاقتصادى الذى تعيشه الدول الرأسمالية منذ منتصف السبعينات، فلقد أصبحت هذه البنوك الدولية، سواء منها الموجودة في أمريكا أو في أوروبا، تحقق الجزء الاعظم من أرباحها من خلال القروض الخارجية...

أما (ص.ن.د) فانه يلعب دور الوسيط الاساسي في عملية الاقتراض هذه، ان لم نقل دور "دركي الرأسمال" المشرف والساهر على مردودية عملياته وصفقاته. فهو الذى يسطر مجموعة من الشروط الاقتصادية القاسية، بتدخل سافر في الشؤون الداخلية للبلد المقترض، مقابل التوسط له لدى البنوك الدولية التي تحصل بذلك على ضمانات أكيدة بالنسبة للمردودية والربح. وهذا ما ينص عليه أحد التقارير الرسمية للصندوق عندما يقول: "ان المؤسسات الخاصة لا يمكنها أن تطلب من الحكومات التي تريد قرضا لسد عجز ميزان أداءاتها أن تتبع سياسة معينة. ولذلك فان العلاقة المباشرة ما بين تلك الحكومات ومصادر التمويل الخاصة، يمكنها أن تؤدى الى تجاهل الاجراءات الداخلية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى". ثم يضيف أن هذا "الخطر" يضمحل عندما يتدخل (ص.ن.د) لفرض تلك الاجراءات.

والحقيقة أن مختلف التدخلات والوساطات والادوار التي قام ويقوم بها (ص.ن.د) توضح لنا أن دوره لا يقتصر على المجال الاقتصادى والمالي وحسب، بل يتعداه الى الميدان السياسي في شكل دور دولي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الكبرى، التي عرفت كيف تستفيد من أزمة الرأسمالية نفسها لتحقيق أرباح طائلة، مقابل اغراق شعوب بكاملها في مزيد من البؤس



والشقاء باسم "سياسة التقشف" و"الاستقرار الاقتصادى"...

وان الاساليب التي يستعملها (ص.ن.د) من أجل ذلك، لا تكاد تختلف من بلد الى آخر. فبتحدى كامل للسيادة والاستقلال الوطني، يبعث بخبرائه للعواصم المعنية للاطلاع على جميع الملفات، السرية منها والعلنية، الداخلية والخارجية، ثم التهديد بعدم منح القروض المطلوبة اذا لم يتم تطبيق نفس الشروط التخريبية، ألا وهي:

ـ التخفيض من قيمة العملة المحلية، في الوقت الذى يزداد فيه حجم الاستيراد دون أية ضمانة في نمو حجم التصدير.

ـ حذف صندوق الموازنة والميزانيات الخاصة بالمواد الاساسية (كالزيت والسكر والدقيق) وبالتالي تعريض جزء أساسي من سكان البلدان المتخلفة للمجاعة ليس الا.

ـ تخفيض الاجور، أو على الاقل تجميدها، وبالتالي التخفيض من وثيرة الاستهلاك.

ـ التخفيض من القروض التي تمنح للمؤسسات العامة والشركات الخاصة كذلك، بهدف تقليص التوظيفات، وبدعوى الحد من الديون الخارجية...

وواضح أن مجموع هذه الاجراءات ترمي الى فرض "التقشف" وسوء التغذية وتخفيض مستوى عيش الطبقات الكادحة الذى غالبا ما يكون دون الحد الادنى الضرورى للحياة، أى الدفع ببلد ما الى مشارف الكارثة الاقتصادية والمالية.

ومن أجل استرداد الديون الخارجية، فان (ص.ن.د) لا يقترح النمو الاقتصادى أو خلق وتنمية الخيرات، بل على العكس من ذلك، وباستمرار: عرقلة النمو وحصره وتقنين عجز البلاد المعنية بشكل لا آفاق له. انه أيضا لا يقترح الحد من استيراد واستهلاك مواد البذخ والزوائد، بل يهجم أول ما يهجم على المواد الغذائية الاساسية، التي يعيش منها الشعب، كمواد ضرورية لاغنى عنها. أنه لا يريد المس بالارباح الطائلة التي تحققها الاقلية المستغلة، بل التخفيض من مصاريف التسيير العادى للمرافق العمومية بما في ذلك اللجوء الى تسريح الموظفين والمستخدمين والحاقهم بجيش العاطلين.

وخلاصة القول، أن سياسة (ص.ن.د) الاقتصادية تعتمد على محورين أساسيين: التضخم المالي باعتباره أحسن وسيلة للتخفيض من قيمة الاجور الحقيقية، من جهة، ومن جهة ثانية: التخفيض المستمر من قيمة العملة المحلية. وتزاوج المحورين يعود بكل تأكيد بأرباح مضاعفة بالنسبة للاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية، التي غالبا ما تكون مهيمنة على الاقتصاد المحلي ومتحكمة

بشكل خاص في الانتاج المخصص للتصدير. فتخفيض الاجور يعود بأرباح مباشرة، ولا تنعكس سلبياته الا على السوق الداخلية التي يزداد ركودها، في حين أن امكانيات السوق الخارجية تنفتح بشكل أوسع بالنسبة لمواد يتم صنعها بأبخس التكاليف، علاوة على امكانية تسويقها بشروط أفضل نظرا لانخفاض قيمة العملة المحلية!...

وباسم الدفاع عن حقيقة الاسعار، فان (ص.ن.د) يدافع على مبدأ قد يثير الاستغراب لاول وهلة. تقول احدى وثائقه: "يجب منح القطاع العام مساعدات خاصة كلما دعت الضرورة للحيلولة دون ارتفاع أسعار المواد التي ينتجها، وبالتالي تجنب انتقال الصناعات الى الرأسمال الخاص، الشيء الذى سينعكس بتشجيع الاستهلاك على حساب التوفير"...

وهذا القول يترك لنا لاول وهلة انطباعا عاما بأن الهدف المنشود هو دعم القطاع العام، وبالتالي المس بالربح الرأسمالي الخاص. لكننا عندما ندرك أن هذا الاجراء موجه فقط للبلدان المتخلفة ولبعض البلدان الرأسمالية الضعيفة نسبيا، وأن الرأسمال الاحتكارى في عصرنا الراهن يعمل على تحطيم وضرب الرأسمال الوطني، وتحطيم آلات وتقنيات وصناعات بكاملها وحرمان ملايين الرجال والنساء من عملهم وقوت عيشهم... يتضح لنا أن (ص.ن.د) لا يعمل الا على تطبيق التوجهات العامة للرأسمال الاحتكارى والمتعدد الجنسية على الصعيد الدولي، وخدمة مصالحه بأكثر من اجراء وخدعة وتكيف.

ان سياسة (ص.ن.د) المعتمدة على التنظيرات الاقتصادية والمالية لجامعة شيكاغو برئاسة السيد فريدمان، ما هي في النهاية الا سياسة مبيتة لتعميق الازمة الاقتصادية وتجذيرها، وبالتالي الرفع من حدة التناقض الذى يتواجه فيه الرأسمال الدولي مع الطبقات العاملة وشعوب "البلدان المتخلفة" عامة، سياسة تخدم هذا الرأسمال من خلال ضرب الصناعات المحلية وتضخيم حجم البطالة، وبالتالي توفير الشروط للغزو الرأسمالي الاحتكارى وتسهيله.

والجدير بالاشارة أن هذه المؤسسة لا تعمل بأى وجه من الوجوه على حل المشكل الاول الذى يبرر وجودها، أى مساعدة البلدان العاجزة على تسديد ديونها الخارجية!... على العكس من ذلك، فان الاجراءات التي يفرضها تؤدى حتما الى استحالة تسديد تلك الديون، وتزج بالبلد المعني في حلقة مفرغة تحكمها الديون وارتفاع فوائدها، فاللجوء الى ديون جديدة، فالمزيد من التبعية للرأسمال الدولي.. والمزيد من الارباح السهلة بالنسبة للابناك الخاصة ذات النفوذ الدولي

ولا يفوتنا أن نؤكد، والحالة هذه، على أن الانظمة التي تقبل بهذه الشروط، وتزج ببلادها في الحلقة المفرغة المذكورة عن وعي وادراك، لا يمكنها أن



تكون الا أنظمة تبعية، تخدم بـ"أمانة واخلاص" مصالح الاستعمار الجديد والامبريالية، ضدا على المصالح الوطنية العليا، فهي بالتالي جزء لا يتجزأ من آليات السيطرة الامبريالية على الشعوب المضطهدة، وبيدق ضمن استراتيجية اعادة ترتيب الاوراق التي أقبل عليها الرأسمال الدولي المتعدد الجنسيات.. وبالتالي: التأكيد على الترابط العضوى بين النضال الوطني التحررى المناهض للامبريالية وكل أشكال الهيمنة، والنضال ضد الرجعية والطبقات الطفيلية وأنظمتها السياسية.

★

# حول تجربة الثورة في اليمن الديموقراطي

انعقدت بعدن ما بين ١١ و١٤ فبراير ١٩٨٤، ندوة علمية عالمية حول موضوع "الثورة الوطنية الديموقراطية ـ تجربة اليمن الديموقراطية"، وذلك بدعوة من الحزب الاشتراكي اليمني. ولقد ساهم في الندوة عدد من الوفود عن الاحزاب والمنظمات التقدمية من مختلف أنحاء العالم، وخاصة من الوطن العربي، وعدد من الباحثين العرب والاجانب المهتمين بتجربة الثورة في اليمن الديموقراطية.

ولقد اكتست الندوة أهمية بالغة من حيث تسليط الاضواء على التجربة باستخلاص الدروس والعبر الاساسية منها، وامتازت بجدية وقيمة المداخلات والمساهمات المقدمة، وحجم ونوعية الوفود والشخصيات المشاركة فيها، والنتائج الهامة التي توصلت اليها.

ومساهمة منه في النقاش حول الثورة في اليمن الديموقراطية والتعريف بها.. قام الدكتور ماهر شريف باعداد دراسة متكاملة اشتملت على الخلاصات ومعطيات أساسية حول التجربة، استمدها أساسا ـ كما يوضح ـ من الكلمة الافتتاحية للندوة والتقرير الذى قدمه الرئيس على ناصر محمد باسم اللجنة المركزية أمام المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني.

وننشر فيما يلي النص الكامل لهذه الدراسة نظرا لاهميتها ولان "الكتابة عن هذه التجربة والتعريف بها شكلا من أشكال التضامن مع رفاقنا اليمنيين وتعبيرا عن التقدير الكبير الذى نكنه لهم" كما يقول الاخ ماهر الشريف.

## نقطة الانطلاق : اندلاع ثورة ١٤ اكتوبر

في الرابع عشر من شهر اكتوبر ١٩٦٣ ، أطلقت ((الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل )) ، التي تشكلت في صنعاء وكان فرع حركة القوميين العرب يشكل عمودها الفقرى ، شرارة الثورة المسلحة ضد المستعمرين الانكليز في ظل ظروف محلية وعربية ودولية موءاتية. فعلى الصعيد المحلي ، شهد الشطر الجنوبي من اليمن في مطلع الستينات تصاعدا للنضال الوطني التحررى تحت تأثير احتدام التناقضات السياسية والاجتماعية بين الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والديموقراطية من جهة وبين المستعمرين الاجانب وركائزهم المحلية من جهة ثانية. وقد ساهمت عدة عوامل في تعزيز الطابع الكفاحي للنضال الوطني التحررى في تلك الفترة وتجذير شعاراته ، كان من أبرزها تنامي دور الطبقة العاملة الفتية وظهورها على مسرح الاحداث كقوة منظمة في اطار النقابات وتزايد النشاط السياسي والفكرى للعناصر الوطنية المثقفة وقيامها بنشر الافكار الوطنية والقومية التحررية وأفكار الاشتراكية العلمية ، وافلاس برامج وسياسات المنظمات الاصلاحية ، كالجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب العربي ، وتحولها الى قوى كابحة لتطور النضال الوطني التحررى ، وتزايد الشعور بالحاجة الى الارتقاء بأشكال وأساليب النضال والانتقال من الاضرابات والمظاهرات وأشكال العصيان المدني الى تفجير الثورة المسلحة.

وقد شكلت ثورة السادس والعشرين من سبيتمبر ١٩٦٢ التي اندلعت في شمال اليمن المقدمة الموضوعية الرئيسية لاندلاع الثورة المسلحة في الجنوب. فبقيام الجمهورية في الشمال ، وجدت الحركة الوطنية في الجنوب قاعدة للتحرك وحليفا طبيعيا تستند اليه. وهكذا توفرت محليا العوامل المساعدة لتفجير الثورة.

في تلك الفترة ، كانت حركة التحرر الوطني العربية ، وبخاصة بعد انتصار ثورة الجزائر وانتقال نظام عبد الناصر في مصر الى مواقع متقدمة ، قد بلغت درجة عالية من كفاحيتها وبدأت تسير على طريق تعميق محتواها من خلال ربط مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي. وعلى الصعيد العالمي ، شهدت تلك الفترة انتصار الثورة الكوبية وتصاعد النضالات الوطنية التحررية في آسيا وافريقيا ، وبدأ النظام الاشتراكي العالمي ، بعد نجاحه في تعزيز مواقعه ، يتحول الى العامل الحاسم في تحديد مسار التطور العالمي.

اتسمت ثورة الرابع عشر من اكتوبر ١٩٦٣ منذ اندلاعها بطابع شعبي عميق ، واستندت الى قاعدة جماهيرية واسعة ، ضمت في الاساس جماهير العمال والفلاحين والمثقفين وفئات البورجوازية الصغيرة. كما امتلكت طليعة سياسية منظمة ذات بنية

ديموقراطية ثورية وتقاليد حزبية متقدمة نسبيا. ومع أن هذه الطليعة لم تتجاوز آنذاك، على الصعيدين السياسي والفكرى، سقف التجربة الناصرية (وهذا ما عبر عنه بشكل ساطع «الميثاق الوطني» الذى أقرته الجبهة القومية في المؤتمر الاول الذى عقدته في مدينة تعز في عام ١٩٦٥)، الا أن العوامل المساعدة على تطوير مفاهيمها وتجديد برامجها كانت متوفرة منذ الحين. فالمنشأ الطبقي الكادح لمعظم قيادات الجبهة القومية وارتباطها الوثيق بالجماهير، وانفتاحها على أفكار الاشتراكية العلمية، واستعدادها المبكر لاقامة علاقات كفاحية مع التيار الماركسي المتكون سابقا في اليمن وانحيازها لمعسكر قوى التحرر والتقدم والاشتراكية على الصعيدين العربي والعالمي، كلها كانت عوامل مساعدة على تطوير معتقدات تلك القيادات وتجذير برامجها حينما تنضج الظروف لذلك.

## اختيار طريق التطور

في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧، وبعد أربع سنوات من النضال المسلح والسياسي المرير، انتصرت الثورة واستقل الشطر الجنوبي من اليمن. وطرح بالتالي السؤال الكبير: ما هو طريق التطور اللائق؟ ومن الطبيعي، كان لا بد أن يحتدم الصراع الطبقي في المجتمع حول مسألة اختيار طريق التطور وأن ينعكس هذا الصراع على جسم التنظيم القائد ممثلا بالجبهة القومية وهكذا بدأ يتبلور أكثر فأكثر بين صفوف الجبهة القومية تياران رئيسيان، تيار يميني يريد تجميد الثورة في حدود ما تحقق من استقلال شكلي والابقاء على علاقات التبعية للامبريالية والحفاظ على الاجهزة والمؤسسات الرجعية التي خلفها المستعمرون، وتيار يسارى يطمح الى تعميق محتوى العملية الثورية من خلال ربط مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي وانتهاج طريق التوجه الاشتراكي بوصفه الطريق الوحيد الذى يضمن القضاء على التخلف الموروث وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقامة دولة وطنية حديثة.

مع احتدام الصراع الطبقي حول مسألة اختيار الطريق، كانت عملية التمايز، السياسي والايديولوجي، تتسارع بين ممثلي التيارين اليميني واليسارى في صفوف التنظيم السياسي/ الجبهة القومية. وقد تجلى هذا التمايز بشكل ساطع في المؤتمر الرابع للتنظيم الذى انعقد في مطلع شهر آذار ١٩٦٨، وكرس، عبر المقررات التقدمية التي أقرها، غلبة التيار اليسارى في جسم التنظيم. وهذا ما

دفع بممثلي التيار اليميني للقيام، بالتعاون مع قيادة الجيش القديم، بانقلاب رجعي ـ بعد أقل من أسبوعين من اختتام أعمال المؤتمر الرابع ـ ترافق مع حملة قمعية واسعة استهدفت ممثلي التيار اليسارى في الجبهة القومية وكل القوى الوطنية الديموقراطية الاخرى.

وهكذا انتقل التمايز في المواقف الى صراع حقيقي بين ممثلي التيارين، تمحور في الاساس، حول مسألة السلطة السياسية في البلاد. وفي الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٩، تمكن ممثلو التيار اليسارى من حسم هذه المسألة نهائيا لصالحهم، ونجحوا في اسقاط رموز اليمين بالاستناد الى التفاف الجماهير الكادحة ودعم فصائل العمل الوطني الديموقراطي الاخرى.

كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، انعطافا حاسما في مسار الثورة اليمنية ونقطة الانطلاق الحقيقية للثورة الوطنية الديموقراطية ذات الافاق الاشتراكية في الشطر الجنوبي من اليمن. ومنذ ذلك الحين طرحت أمام الطليعة الثورية في اليمن الديموقراطية أسئلة كبيرة كانت تحتاج الى اجابات حاسمة: من هي القوى المحركة للثورة الوطنية الديموقراطية وما هي طبيعة قيادتها الطبقية، ما هي الارضية الفكرية التي ستقف عليها طليعة الثورة وتصوغ برامجها على أساسها، ما هي الاداة التنظيمية الكفيلة بحماية الثورة والسير بها على طريق استكمال مهامها وضمان انتقالها الى مرحلة البناء الاشتراكي.

## ظاهرة التحول

عبر اجابته العملية على تلك الاسئلة الكبيرة، سار التنظيم السياسي/ الجبهة القومية على طريق الانتقال من مواقع الديموقراطية الثورية الى مواقع الاشتراكية العلمية. فعلى صعيد تحديد القوى المحركة للثورة وطبيعة قيادتها، أقر التنظيم السياسي/ الجبهة القومية بالرسالة التاريخية للطبقة العاملة، وأشار منذ مطلع السبعينات الى أن الدور القيادى للطبقة العاملة اليمنية سينمو تصاعديا لتصبح هذه الطبقة ((القيادة الطبقية)) في المجتمع على رأس التحالف الطبقي العريض الذى يجمع الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين وفئات البورجوازية الصغيرة باعتباره القاعدة التي تستند اليها الثورة الوطنية الديموقراطية في اليمن. وعلى الصعيد الفكرى، كرس المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي/ الجبهة القومية (آذار ١٩٧٢)، بتبنيه للنظرية الاشتراكية العلمية كأساس فكرى وحيد لنشاطه، القطيعة التامة مع الفكر القومي البورجوازى ومع مذاهب الاشتراكية



اللاماركسية ونظريات ((الاشتراكية القومية)) و((الطريق الثالث)). وعلى الصعيد التنظيمي تبنى المؤتمر المذكور مبادئ التنظيم اللينينية ـ المركزية الديموقراطية ـ وطرح، للمرة الاولى، مسألة تشكيل حزب طليعي من طراز جديد باعتباره الاداة التنظيمية الوحيدة القادرة على حماية الثورة وحل مهامها المرحلية والتاريخية.

وفي سياق عملية تحوله، كان من الطبيعي أن يلتقي التنظيم السياسي/ الجبهة القومية أكثر فأكثر مع القوى اليسارية الاخرى المنتمية الى أيديولوجية الطبقة العاملة، وأن يباشر حواره معها للاتفاق على صيغ توحيدية تمهد لقيام الحزب الطليعي.

كان قيام التنظيم السياسي الموحد/ الجبهة القومية في اكتوبر ١٩٧٥، بعد اقرار الاتفاقية التاريخية حول توحيد فصائل العمل الوطني الديموقراطي في البلاد، خطوة انتقالية هامة على طريق تشكيل الحزب الطليعي. ومنذ ذلك الحين بدأ العمل الجاد والدؤوب لتوفير شروط قيام الحزب، وبخاصة تملكه للصفة البروليتارية. وكان هذا العمل يتم بالتوازى مع التحولات التقدمية الجارية في البلاد على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي، والتي ساهمت في تغيير بنية المجتمع وأدت الى زيادة وزن الطبقة العاملة اليمنية كما ونوعا ورفع مساهمتها في ادارة وتوجيه الاقتصاد.

في أيلول ١٩٧٧، اعتبرت اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد/ الجبهة القومية بأن الظروف الموضوعية والذاتية قد نضجت لاعلان قيام الحزب الطليعي، وتهيأت الاسس الطبقية والايديولوجية والتنظيمية التي سيقوم عليها. وقد جاءت المغامرة الانقلابية الفاشلة التي نظمها اليسار الانتهازى في صفوف التنظيم (حزيران ١٩٧٨) والذى كان يعارض مبدأ تشكيل حزب طليعي، لتدق نواقيس الخطر ولتطرح مهمة قيام الحزب كمهمة ملحة لا تقبل أىّ تأجيل.

وبقيام الحزب الاشتراكي اليمني في اكتوبر ١٩٧٨، كطليعة سياسية للطبقة العاملة وجماهير الكادحين اليمنيين تسترشد بنظرية الاشتراكية العلمية، امتلكت الثورة الاداة التنظيمية الكفيلة بحماية منجزاتها والسير بها على طريق استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية والانتقال الى مرحلة البناء الاشتراكي.

## طبيعة السلطة السياسية

تضطلع السلطة السياسية بالدور الرئيسي في انجاز عملية التحويل الديموقراطي للمجتمع في ظروف البلدان حديثة التحرر الطامحة للتغلب على

التخلف الموروث والسير على طريق التوجه الاشتراكي. ومن خلال هذا الدور الرئيسي للسلطة السياسية تتجلى تحديدا، في بلدان التوجه الاشتراكي، «أولوية السياسة على الاقتصاد».

وقد أدركت الطليعة الثورية في اليمن الديموقراطية، وبخاصة بعد حركة يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، هذه الحقيقة، وسعت حثيثا الى بناء سلطة سياسية جديدة، تعبر عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين وفئات البورجوازية الصغيرة، وتغدو شيئا فشيئا شكلا من أشكال ديكتاتورية الديموقراطية الثورية. وعلى طريق اقامة مثل هذه السلطة الجديدة، تمت عملية اعادة بناء الجهاز الحكومي وتطهيره من العناصر الرجعية القديمة، والغاء كافة القوانين والانظمة الموروثة عن عهد الاستعمار الاجنبي والسلاطين، وحل مؤسسات القمع والقهر الطبقي، واعادة بناء المؤسسات العسكرية والامنية على أسس ديموقراطية من خلال تجديد هذه المؤسسات طبقيا وتسييسها واحلال قادة جيش التحرير الشعبي على رأسها. ومع ظهور مجلس الشعب الاعلى ومجالس الشعب المحلية، باعتبارها أساس سلطة الدولة، بدأت تحدد مبادئ الادارة الديموقراطية الشعبية للدولة والمجتمع. كما تعزز دور ومكانة المنظمات الجماهيرية، وازدادت مشاركتها المباشرة في قيادة الدولة.

وبما أن السياسة الخارجية هي امتداد للسيادة الداخلية، فقد كان لا بد أن ينعكس الخيار الديموقراطي الذى اختارته السلطة الجديدة في اليمن الديموقراطية داخليا على سياستها الخارجية في المجالين العربي والدولي. فجاء انحياز اليمن الى معسكر قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في المنطقة والعالم استكمالا لخيارها الداخلي. وقد أثبتت مسيرة الثورة اليمنية بأن انحيازها هذا كان انحيازا مبدئيا صادقا، وضع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في قلب حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، وجعل منها موقعا متقدما في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، وحليفا ثابتا لقوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. كما أشار الرفيق على ناصر محمد، أسهم تحالف اليمن الديموقراطية الاممي الاستراتيجي مع قوى العملية الثورية العالمية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، في اغناء التجربة اليمنية وشكل مصدر قوة حيوية وهامة لضمان تطورها الثورى والتقدمي اللاحق.

## التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في عام ١٩٦٧، خلف الاستعمار الانكليزى وراءه بلدا متخلفا ضعيف الموارد



يغلب على اقتصاده الطابع الخدماتي وتسوده علاقات انتاجية شبه رأسمالية وشبه اقطاعية، وحتى بعض سمات العلاقات المشاعية. وبالتالي كان لا بد لليمن الديموقراطية، بعد حصولها على الاستقلال، أن تنطلق من نقطة الصفر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بدأت مسيرة الثورة في اليمن الديموقراطية بعد نجاح التيار اليسارى داخل الجبهة القومية بحسم مسألة السلطة السياسية لصالحه. فبعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، قامت الدولة بتأميم ملكية البورجوازية الاجنبية والمحلية الكبيرة، بحيث شمل التأميم الشركات الاحتكارية والبنوك الاجنبية وشركات التأمين والتجارة الخارجية والاسكان والفنادق ودور السينما. وفي عام ١٩٧٧، أممت الدولة مصفاة عدن لتكرير النفط والتي كانت تعتبر من أضخم المرافق الاقتصادية في البلاد. وفي نوفمبر ١٩٧٠، أصدرت الدولة قانونا جذريا للاصلاح الزراعي، استندت في تطبيقه، في الاساس، منذ مطلع السبعينات، بوضع خطط التنمية.

لقد هدفت سياسة الدولة في مجال التنمية الى تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية القديمة غير الانتاجية ببنية انتاجية جديدة، تستند، في الاساس، الى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، كما هدفت الى تغيير نظام العلاقات الاقتصادية الخارجية وتحقيق الاستقلال التدريجي عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال تطوير العلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية.

وهكذا، وعلى قاعدة قوانين التأميم والاصلاح الزراعي، بدأ قطاع الدولة يبرز شيئا فشيئا باعتباره عاملا من العوامل الرئيسية للتنمية ووسيلة من وسائل تقليص العلاقات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد تمكن هذا القطاع خلال العقد الاخير من السيطرة على المرافق الانتاجية الحيوية في البلاد كالمصانع والمصارف وشركات التأمين والتجارة الخارجية والفنادق ودور السينما والطيران والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما نمّى دوره في مجال الاسماك والنقل البرى والشحن والبناء والتشييد، وساهم بدوره في المجال الزراعي بقيام مزارع الدولة ومحطات التأجير والورش الزراعية. وفي المجالين الزراعي والسمكي، غدا قطاع التعاونيات شكلا هاما لتنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة بما يضمن تحرر المنتجين من علاقات الاستغلال.

ومع توطد قطاع الدولة والقطاع التعاوني في حياة البلاد الاقتصادية، بدأت تطرأ تطورات هامة على مساهمة أشكال الملكية في الانتاج الاجتماعي. فحسب تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني المقدم الى المؤتمر الاستثنائي في عام ١٩٨٠، انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الاجتماعي

من ٣ر٦١ ٪ في عام ١٩٨٠ الى ٤ر٣٠ ٪ في عام ١٩٧٨، في حين ارتفعت مساهمة قطاع الدولة في نفس الفترة من ٦ر٢٤ ٪ الى ٥٢ ٪، وبالارتباط مع تزايد دور ومساهمة أشكال الملكية الاجتماعية في الانتاج الاجتماعي، بدأت تحدث تغييرات عميقة على البنية الاجتماعية للبلاد. فقد نمت الطبقة العاملة اليمنية كما ونوعا، بحيث تزايد عدد العاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد من ٣٢٨ ألف عامل في عام ١٩٧٣ الى ٤١١ ألف عامل في عام ١٩٧٨، أى بنسبة زيادة مقدارها ٢٢ ٪، وتحسنت الى حد كبير ظروف العمل وشروطه وفتحت أمام القوى العاملة الفرصة للمشاركة في ادارة وتوجيه الاقتصاد. وقد ساعد ذلك كله على تحول الطبقة العاملة الى قوة رئيسية في المجتمع يتزايد دورها باضطراد في الحياة السياسية والاجتماعية.

وفي الريف، نشأت علاقات اجتماعية جديدة، وظهرت، على قاعدة القطاع التعاوني، فئة اجتماعية جديدة هي فئة الفلاحين التعاونيين الذين يشكلون حليفا استراتيجيا للطبقة العاملة، كما تزايد الوزن الكمي والنوعي للمثقفين، وبخاصة بعد أن باتت نسبة كبيرة منهم تنحدر من أصول طبقة كادحة، وتنامى دورهم في النضال من أجل نشر الفكر الثورى وتعميق التحولات التقدمية الجارية واحداث ثورة ثقافية شاملة.

لقد حققت اليمن الديموقراطية خلال السنوات الفائتة جهدا تنمويا بارزا ساهم في رفع مستوى معيشة الشعب ماديا وروحيا وفي احداث تغييرات جذرية على هيكل الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الانتاجية. ويكفينا للدلالة على ذلك أن نقارن أرقام العام ١٩٦٧ (عام نيل الاستقلال) بأرقام العام ١٩٨٣. ففي عام ١٩٦٠، لم تزد قيمة اجمالي الانتاج الاجتماعي في البلاد عن ٦٨ مليون دينار، كانت مساهمة القطاعات الانتاجية الرئيسية فيه، كالصناعة والزراعة والبناء، لا تتجاوز نسبة ٣٠ ٪. وفي عام ١٩٨٣، وصلت قيمة اجمالي الانتاج الاجتماعي الى ٣٩٠ مليون دينار، بلغت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الرئيسية فيه، كالصناعة والزراعة والبناء، ٥٩ ٪.

وقد تحقق هذا الجهد التنموى البارز بعد أن تمكنت البلاد من تحرير اقتصادها من قبضة الاحتكارات الرأسمالية وقضت على علاقات الانتاج القديمة وأحلت محلها علاقات جديدة تستند، في الاساس، على ملكية الدولة والملكية التعاونية. كما تحقق هذا الجهد بفضل المساعدة الاممية النزيهة المقدمة من الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية. فقد شمل الدعم الذى قدمه الاتحاد السوفييتي لليمن الديموقراطية استصلاح الاراضي واقامة السدود وحفر الابار وادخال



المكننة الحديثة في الزراعة وبناء أسطول وطني لصيد الاسماك واقامة وتطوير القاعدة الاقتصادية لقطاع الاسماك، كما شمل مجالات الصناعة والبناء والخدمات والتنقيب عن النفط والمعادن، بالاضافة الى تأهيل آلاف العمال والكوادر علميا وفنيا.

## معضلات التنمية

تجابه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديموقراطية معضلات وصعوبات عديدة. ففي ظروف شحة الموارد الطبيعية المتوفرة، تضطر الدولة للاستناد في تمويل خططها التنموية، الى المساعدة الخارجية في الاساس. فعلى سبيل المثال، ستشمل المساعدة الخارجية ما نسبته ٧٠ ٪ من موارد تمويل الخطة الخمسية الحالية ٨١/ ١٩٨٥ (٧٠ ٪ من هذه المساعدة تأتي من بلدان المنظومة الاشتراكية وبخاصة من الاتحاد السوفييتي)، من جهة أخرى لا تزال البلاد تعاني من ضعف في ادارتها الاقتصادية، وخبرتها في مجال التخطيط محدودة، بحيث لا تزال مجالات واسعة تنتظر التغطية وشمول الخطة لها. وفي الفترة الاخيرة، بدأت تبرز مشكلة جديدة تمثلت في نقص الايدى العاملة العادية والماهرة. وهناك عوامل أخرى خارجية تؤثر على عملية التنمية منها وجود خمس سكان البلاد في الخارج، وتجاور اليمن الديموقراطية مع البلدان النفطية الريعية. وكما أشار الرفيق عبد القادر باجمال، وزير الصناعة، فان المهاجرين اليمنيين، ومع أنهم لم يساهموا في توفير موارد للنقد الاجنبي، الا أنهم يخلقون تعقيدات جدية، بحيث أن قسما من سكان البلاد يعتمد على الموارد التي تتدفق من المهاجرين، وهذا مما يضعف من ارتباطه بالعملية الانتاجية، ناهيك عن أن الموارد المتدفقة من المهاجرين تخلق طلبا متزايدا على السلع الاستهلاكية يفوق قدرة السوق الوطني على العرض. من جهة ثانية، فان تجاور اليمن مع البلدان النفطية الريعية يؤثر سلبا على أنماط الاستهلاك بين مواطنيها، ويعرقل عملية خلق وعي جديد وقيم ثورية.

غير أن المعضلة الرئيسية التي تجابهها اليمن الديموقراطية، في مجال تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي تلك الناجمة عن استمرار فعل علاقات الانتاج الرأسمالية في المجتمع، خصوصا وأن الشوط الذى قطعته البلاد حتى الان على طريق التحويل الديموقراطي للمجتمع، لا يتيح لها بعد أن تتخلى عن دور القطاع الخاص (في المقاولات وتجارة التجزئة في الاساس)، والذى يساهم بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا من اجمالي الانتاج الاجتماعي.

طبعا عند معالجة هذه المعضلة، ينبغي توخي الحذر الشديد. فحل هذه المعضلة لن يتحقق من خلال حرق المراحل والقضاء الفورى على الرأسمال الخاص والملكية الفردية الصغيرة، كما كان يدعو الى ذلك اليسار الانتهازى في البلاد. ولكن اذا لم يكن بالامكان موضوعيا الاستغناء حاليا عن دور القطاع الخاص، الذى يتمتع باستقلالية اقتصادية ومالية، فكيف نمنع تضخمه، ونمنع خروجه عن رقابة الدولة وتحوله مع الوقت الى مركز للنشاط السياسي غير المراقب؟ وفي ظل استمرار فعل العلاقات الرأسمالية في المجتمع، واستمرار العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية الغربية كيف نمنع بروز مفاهيم وقيم تشجع الوصولية والسعي الى الكسب السريع، كيف نمنع تكون فئات بورجوازية بيروقراطية وطفيلية تنشأ في جسم جهاز الدولة ومؤسسات قطاع الدولة، حتى الذى بني من جديد، وتشكل مع الوقت تهديدا مباشرا لاستمرار عملية التحويل الثورى؟

قبل محاولة الاجابة على هذه الاسئلة، ينبغي التوقف عند مسألة ذات طابع نظرى ترتبط بما سمي في الادبيات الماركسية بمفهوم ((التطور اللارأسمالي)).

فقد ظهر هذا المفهوم في المؤتمر السادس للاممية الشيوعية الذى انعقد في موسكو في صيف العام ١٩٢٨ (وبالتالي لم يستعمله لينين كما أشيع كثيرا)، وكان المقصودبه تحديدا الاشارة الى الموضوعة اللينينية القائلة بأن البلدان المتخلفة في الشرق والتي لم تعرف العلاقات الرأسمالية بامكانها تجاوز مرحلة التطور الرأسمالي والانتقال مباشرة الى الاشتراكية وذلك بالاستناد الى دعم البروليتاريا الظافرة في الغرب. اذن أطلق هذا المفهوم في العام ١٩٢٨ فقط على البلدان التي لم تعرف أبدا العلاقات الرأسمالية. أما البلدان المتخلفة التي شهدت ولو تطورا محدودا للعلاقات الرأسمالية، فقد استثنيت من مجال فعل هذا المفهوم، كما كان حال الصين على سبيل المثال.

لنعد الى مثالنا الملموس، فعندما نالت اليمن الديموقراطية استقلالها في عام ١٩٦٧، كانت البلاد قد عرفت تطورا ــ محدودا ومشوها، هذا صحيح ــ للعلاقات الرأسمالية، وتكونت فيها طبقة عاملة فتية. وقد تولدت العلاقات الرأسمالية تلك بفعل ارتباط اليمن المستعمر بالبورجوازية الاحتكارية السائدة في المتروبول/ انكلترا. وبعد نيل الإستقلال، تحققت جملة التحولات التقدمية في البلاد في ظل استمرار فعل علاقات الانتاج الرأسمالية. من هنا، فان القضية التي جابهتها الثورة في اليمن لم تكن قضية السير على طريق ((تطور لا رأسمالي))، وانما قضية السير على طريق ((توجه اشتراكي)) يؤدى شيئا فشيئا الى قطع طريق تطور الرأسمالية بما يضمن خلق المقدمات المادية اللازمة للانتقال الى البناء



الاشتراكي.

وبالطبع، فان قطع تطور العلاقات الرأسمالية على طريق تصفيتها لن يتحقق الا عبر عملية تاريخية تتمكن الدولة خلالها من تعزيز دور ومساهمة اشكال الملكية الاجتماعية (قطاع الدولة والقطاع التعاوني) في الانتاج الاجتماعي وتقليص دور القطاع الرأسمالي الخاص وتعزيز الرقابة السياسية والاقتصادية عليه والتصدى لمختلف المفاهيم والقيم السلوكية والاخلاقية الناجمة عن استمرار فعل العلاقات الرأسمالية. كما أن ذلك لن يتحقق الا من خلال سعي الدولة شيئا فشيئا، لتقليص علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الرأسمالية الغربية وزيادة تعاونها وتكاملها الاقتصادى مع الدول الاشتراكية.

## ضمان انطلاقة جديدة في التنمية

ان ضمان انطلاقة جديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب، وكما أشير في التقرير المقدم من قبل اللجنة المركزية للحزب الى المؤتمر الاستثنائي زيادة دور أشكال الملكية الاجتماعية في الانتاج وفي مجمل الحياة الاقتصادية، والتصدي للافكار التي قد تبرز، تحت ضغط مصاعب التنمية، للتقليل من وزن ودور هذه الاشكال، وفرض رقابة صارمة على دور القطاع الخاص من خلال وضع نظم تقنن مجالات نشاط الفئات البورجوازية، وتسخرها في خدمة مصلحة الاقتصاد الوطني والسعي من أجل توسيع مجالات فعل الخطة وتحسين الادارة الاقتصادية وربط السياسة التعليمية بحاجات التنمية، ومواصلة العمل من أجل احداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات الانتاجية الرئيسية كالصناعة والزراعة والاسماك، واستغلال الثروات الطبيعية غير المستثمرة للان.

كما أن ذلك يتطلب تحسين وتطوير النشاط الايديولوجي بين العمال وزيادة مساهمتهم، عن طريق النقابات، في اقرار خطط التنمية وتوجيه وادارة الاقتصاد بما يضمن تحسين مستوى معيشتهم ورفع انتاجيتهم، والسعي من أجل اجتذاب الفلاحين، عن طريق الاقناع، الى العمل التعاوني، وتحديد سياسة واقعية في التعامل مع فئات البورجوازية الصغيرة وتعزيز العمل السياسي والايديولوجي بين صفوفها لاقناعها بتطابق مصالحها الطبقية مع أهداف العملية الثورية الجارية في البلاد.

وكما أشار وزير الصناعة الرفيق عبد القادر باجمال، سيشكل تعزيز علاقات اليمن الديموقراطية مع دول المنظومة الاشتراكية عاملا رئيسيا في ضمان انطلاقة

جديدة في التنمية. فمن خلال تنسيق الخطط وتطوير التكامل الاقتصادى وتوزيع العمل مع البلدان الاشتراكية، ستتمكن اليمن الديموقراطية من تجاوز الكثير من الصعوبات التي تعترضها في مجال التنمية. وفي هذا السياق، يكتسب وجود اليمن الديموقراطية عضوا مراقبا في اطار مجلس التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية (( سيف )) بعدا استراتيجيا.

وقبل الانتهاء من هذه النقطة، تنبغي الاشارة الى أن النضال الثابت الذى تخوضه اليمن الديموقراطية من أجل تحقيق وحدة شطرى اليمن على أسس ديموقراطية يطرح أمامها مهمة السعي من أجل ضمان انطلاقة جديدة واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكون سلاحا فعالا في أيديها في اطار المبادرة السلمية لابراز أفضليات الطريق الذى سار عليه الشطر الجنوبي من الوطن، ((طريق الاشتراكية)) ، واستجابة لمصالح الجماهير الشعبية الواسعة.

## الوحدة اليمنية

غدا شعار اقامة ((اليمن الديموقراطي الموحد والمزدهر)) شعارا رئيسيا من شعارات الثورة الوطنية الديموقراطية ذات الافق الاشتراكي في اليمن الديموقراطية وهدفا استراتيجيا أساسيا من أهداف نضال الشعب اليمني وحركته الثورية المعاصرة، التي مثل نشوؤها وتطورها، وكما أشار الرفيق علي ناصر محمد في كلمته الافتتاحية لاعمال ندوة عدن، ردا ثوريا على واقع الاستعمار والامامة والتجزئة وتجليا ساطعا لوحدة المشاعر والتقاليد الكفاحية الوطنية للشعب اليمني على مستوى الشمال والجنوب.

لقد كان قيام دولة مركزية واحدة في جنوب اليمن، بعد نيل الاستقلال، وتوحيد مناطق السلطنة القديمة المنعزلة، خطوة على طريق تحقيق وحدة شطرى اليمن. ومنذ نجاح الحركة التصحيحية في يونيو ١٩٦٩ وحتى الان، كانت قيادة الثورة في اليمن الديموقراطية تبادر دوما الى طرح المشاريع الوحدوية وتتصدى بحزم لمؤامرات القوى الامبريالية والرجعية التي كانت تعمل على ابقاء واقع التجزئة وتكريسه، وتسعى الى محاصرة النظام التقدمي في الشطر الجنوبي من اليمن وعزله اقليميا وعربيا.

ان الوحدة اليمنية تمثل، بالنسبة لليمن الديموقراطية، ضرورة وطنية وقومية وضرورة اقتصادية واجتماعية لتضافر الثروات والموارد وقوى الانتاج على مستوى شطرى الوطن بما يكفل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسير



قدما نحو توفير المستلزمات المادية الضرورية للانتقال الى البناء الاشتراكي.

مع ذلك، بل وبالرغم من ذلك، ينبغي الحذر من معالجة قضية الوحدة اليمنية من منطلق مثالي وعاطفي. فمن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي تجاوز عدد من الصعوبات الموضوعية الناجمة في الاساس عن اختلاف طبيعة السلطة السياسية القائمة في كل شطر من شطرى الوطن واختلاف النهج الذى انتهجته على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي. وفي هذا السياق، تكتسب مسألة النضال من أجل قيام البديل الديموقراطي في شمال اليمن أهمية خاصة على طريق تسريع العملية التاريخية الهادفة الى تحقيق الوحدة اليمنية. وبانتظار نجاح الحركة الوطنية الديموقراطية في الشمال بتوفير شروط قيام مثل هذا البديل الديموقراطي، تواصل قيادة الثورة في الجنوب سعيها من أجل تطوير التعاون والتكامل بين شطرى الوطن في الجانب الاقتصادى، وزيادة التفاعل والتنسيق السياسي مع القيادة السياسية القائمة في الشمال على الصعيدين العربي والدولي.

## الحزب هو الضمانة

تحتل مسألة تعزيز الدور القيادى للحزب الاشتراكي اليمني في الدولة والمجتمع أهمية استثنائية في ظروف المرحلة الراهنة التي بلغتها العملية الثورية الجارية في اليمن الديموقراطية منذ أكثر من عشرين عاما. فالحزب هو الضمانة الاكيدة لحماية منجزات الثورة وتعميق عملية التحويل الثورى للمجتمع على طريق استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية والانتقال الى مرحلة البناء الاشتراكي.

ان الحزب الاشتراكي اليمني، كطليعة سياسية للطبقة العاملة وجماهير الكادحين اليمنيين، لم يتشكل كنتيجة لقرار ذاتي اتخذته الطليعة الثورية، وانما تشكل بعد أن نضجت في البلاد الشروط الموضوعية والذاتية المؤاتية لذلك. غير أن قيام الحزب، بالرغم من أهمية الحدث ودلالاته التاريخية العظيمة، لا يمثل في الواقع سوى خطوة أولى في اطار عملية طويلة ومتواصلة تستهدف استكمال توفير كل المقومات السياسية والايديولوجية والتنظيمية التي يستند اليها الحزب الماركسي/ اللينيني.

ان التطوير اللاحق لدور الحزب الاشتراكي اليمني القيادى في الدولة والمجتمع، يستدعي تجديد بنيته الطبقية ومواصلة عملية تملكه لصفة البروليتارية من خلال انفتاحه أكثر فأكثر على جماهير الطبقة العاملة والعمل من أجل استقطاب أفضل عناصرها وضمهم الى صفوفه، مما يحتم مضاعفة عدد المنظمات الحزبية

القاعدية في مرافق العمل والانتاج.

كما أن ذلك يستدعي ترسيخ المركزية الديموقراطية في عمل الحزب ونشاطه، بما يضمن سيادة مبادئ القيادة الجماعية وخضوع الاقلية للاكثرية ومحاربة الاتجاهات التكتلية والتوازنات القبلية، والعمل على ترسيخ الوحدة السياسية والفكرية للحزب من خلال التمثل الامثل لتعاليم الماركسية/ اللينينية في ضوء الخصوصيات الملموسة للواقع اليمني، والسعي لاجتثاث كافة رواسب الافكار القومية البورجوازية والقبلية والعشائرية.

ان وجود الحزب الاشتراكي اليمني على رأس السلطة السياسية في البلاد سيدفع بالبعض للانضمام الى صفوفه طمعا بتحقيق مكاسب مادية ومعنوية، ولذلك تكتسب أهمية خاصة مسألة انتقاء وتربية أعضاء الحزب الجدد ومرشحيه وتحسين التركيب النوعي لقياداته واعداد وتوزيع الكادر، ونظرا للدور الهام الذى الذى تضطلع به المنظمات الجماهيرية، كقنوات رئيسية تربط ما بين الحزب والجماهير، فان تعزيز الدور القيادى للحزب سيرتبط بتطور نشاط المنظمات الجماهيرية ورفع فعاليتها.

## موقع الخاص اليمني في اطار العام الكوني

عبر مسيرة نضالية طويلة، تخللتها منعطفات حادة واعترضتها مصاعب موضوعية وذاتية عديدة نجمت عن ظروف التخلف وعن مؤامرات القوى الامبريالية والرجعية، جاءت تجربة الثورة في اليمن الديموقراطية لتؤكد كونية القوانين العامة للثورات الوطنية الديموقراطية وشروط تحققها في عصرنا الراهن، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على الصعيد العالمي. فالتجربة اليمنية قد أظهرت بأن الثورة الوطنية الديموقراطية ما هي في الواقع سوى حلقة وصل، مستقلة نسبيا، بين الثورة الوطنية التحررية والثورة الاشتراكية، تهدف الى تعزيز الاستقلال الوطني الناجز والقضاء على التخلف الموروث وبناء دولة وطنية حديثة تسير على طريق التنمية، بما يضمن رفع المستوى المعيشي، المادى والروحي، لجماهير الكادحين وخلق المقدمات الضرورية للبناء الاشتراكي من جهة ثانية، بينت التجربة اليمنية بأن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديموقراطية يتطلب تصفية مواقع الاجتكارات الاجنبية والقضاء على مواقع الاقطاع والبورجوازية الكبيرة المحلية وضمان سيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد من خلال تعزيز أشكال الملكية الاجتماعية والسير على طريق التطور المخطط وزيادة دور الجماهير الكادحة في الحياة السياسية والاجتماعية

واستئصال أشكال الثقافات الرجعية وانتهاج سياسة خارجية حازمة في عدائها للامبريالية وتعزيز علاقات التحالف والتعاون مع بلدان المنظومة الاشتراكية.

من جهة ثالثة، أكدت التجربة اليمنية أن البورجوازية، بجميع شرائحها، عاجزة عن قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية واستكمال مهامها، وأن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة المؤهلة لقيادة قوى التحالف الطبقي العريض ذات المصلحة بانجاز أهداف هذه الثورة.

من جهة رابعة، أثبتت التجربة اليمنية بأن قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق الا من خلال حزب طليعي يسترشد بنظرية الاشتراكية العلمية ويعبر في نهجه وسياسته عن مصالح الطبقة العاملة وجموع الكادحين.

من جهة خامسة، دللت التجربة اليمنية على أن ظاهرة الانتقال من مواقع الديموقراطية الثورية الى مواقع الاشتراكية العلمية هي ظاهرة ممكنة في ظروف عصرنا بالرغم من صعوبتها وتعقيداتها، وان تحقيق وحدة كل القوى اليسارية المنتمية الى ايديولوجية الطبقة العاملة في اطار منظمة واحدة هي أيضا ممكنة طالما توفرت القناعة بضرورة ذلك باعتباره شرطا رئيسيا لتعزيز دور الطبقة العاملة في قيادة العملية الثورية وتعميق محتواها.

والان، اذا أردنا اختصار كل ما كتبناه أعلاه عن تجربة الثورة في اليمن الديموقراطية بجملة واحدة، لامكننا القول بأنه كان هناك في جنوب شبه الجزيرة العربية بلد صغير بعيد عنا، ضعيف الموارد، قليل السكان، فصار هذا البلد، بفضل النهج الذى اختطة، بلدا كبيرا قريبا منا، يجسد الامل الذى تصبو اليه كل شعوبنا العربية.

"عن الهدف"
٥/٣/ ١٩٨٤ ـ العدد: ٧١٣
بقلم د. ماهر الشريف.

★

# في أصول السيطرة الرجعية على المغرب

## (٢)

## النخب المحلية، النخب الوطنية والنظام السياسي

لقد وضع الاستقلال على الطبقة السياسية المغربية مهمة تحديث البلاد. هذه المهمة التي كانت الحماية قد أخذتها على عاتقها بنجاح الى هذا الحد أو ذاك. ففي عام ١٩٥٦، كانت الملكية والبورجوازية الحضرية والطبقة العاملة متشاركة من أجل الحصول على أوسع استقلال ممكن من المستعمر، ولكنها كانت في نفس الوقت متنازعة على التحكم في البناء الوطني المقبل. فقد تم ابعاد الاعيان القرويين والفلاحين من الميدان السياسي الوطني بسبب تعاملهم الفعلي أو المفترض مع الحماية، بالرغم من تدخل جيش التحرير الذى جاء متأخرا. وبالعكس، بدت البورجوازية الحضرية في موقع يسمح لها بالاستفادة من مخلفات الاستعمار. غير أن الملكية لم ترض مع ذلك بتطور قد يقلص دورها الى مجرد رمز وطني.

لقد حاولت البورجوازية في البداية أن تستعمل البيروقراطية، التي كانت تتحكم فيها، من أجل اخضاع قطاعات المجتمع الاخرى وادماجها تحت قيادتها في مسلسل تحديثي كان يستعيد بعض الجوانب الليبرالية في سياسة الحماية، مع بعض التعديلات. لقد كان الملك سيجد نفسه في موقع سيء، لو أنه عارض هذا التطور، ولذلك استرجع مكانة مسيطرة في النظام السياسي عندما أثبت أنه هو الوسيط الوحيد الممكن لدى الفلاحين القلقين من مشاريع البيروقراطية الوطنية (١).

وسرعان ما ستستخدم المشروعية الملكية في اعادة الاعتبار للاعيان المتعاملين مع الحماية. ومقابل ذلك، سيضمن الاعيان للقصر الدعم السياسي

للبوادى، على أن هذا التحالف ما بين القصر والعالم القروى لم يكن هو الحل الوحيد الممكن تصوره. فمحمد الخامس، بحكم تكوينه وثقافته، كان بلاشك يرتاح لبورجوازيي فاس الذين كانوا يشكلون القسم الاعظم من القيادة الوطنية، أكثر من ارتياحه لاعيان القبائل. وكان التحالف مع الملك يبدو للقادة الوطنيين طبيعيا جدا لدرجة أنهم قضوا وقتا طويلا قبل أن يدركوا أن محمد الخامس كان عازما على أن لا يبقى تابعا لهم.

في هذه الحالة، هل كان بالامكان قيام تحالف مباشر ما بين بورجوازية الاعمال و"الاقطاعية" الفلاحية،الذى كان الملك سيكون مجرد أداة له (٢) على الرغم من أن فكرة جمع علال الفاسي والمحجوبي أحرضان في فريق حكومي واحد قد تبدو سخيفة، فقد تمت هذه التجربة فعلا ما بين ١٩٦١ و١٩٦٣ في الحكومة التي شكلها الحسن الثاني غداة وفاة أبيه. وظهر أن الملكية هي العنصر الموحد والمهيمن في هذا التحالف بين البورجوازية الوطنية والعالم القروى. وقد تم تشكيل وتسيير هذه الحكومة من طرف أحد رجال القصر وهو أحمد رضا كديرة الذى كان يلعب على التناقضات بين القوتين أكثر مما كان يعمل على توحيدهما فعلا. وفي هذا المحيط من التوازن اللامستقر، تخلت الملكية عن مشاريع التصنيع الكبرى (٣) التي كانت مقررة في المخطط الخماسي الاول، والتي كان تحقيقها يتطلب تعبئة الموارد تحت قيادة البيروقراطية. لكن ملاكي الاراضي لم يكونوا موافقين على تأدية ثمن هذه الاطروحات. وعندما تكتلوا ضد البيروقراطية، بتحفيز مخاوف العالم القروى التقليدى، ساندت الملكية رجالها بفتور ثم تراجعت، خوفا من أن يرجح التصنيع توازن النظام لصالح البورجوازية. غير أن هذه الاخيرة ظلت مع ذلك متضامنة مع الملكية، لان الطبقة العاملة المدينية تهدد سلطتها. هذا زيادة على أن معارضة الفلاحين لمشاريع الاصلاحات وللتصنيع كانت موجهة ضد البيروقراطية، التي كانت تبدو أداة في يد البورجوازية، أكثر مما كانت موجهة ضد الملكية.

صحيح أن الاعيان، الذين شكلوا الدعامة الرئيسية للملكية، ليسوا كلا متجانسا. وقد كان بمقدور ملاكين عصريين كبار من أمثال منصور النجاعي بسوق الغرب أو عباس القباج بأكادير، أن يتحالفوا مباشرة مع البورجوازية الحضرية اليمينية أو اليسارية، بدون حاجة الى تزكية الملكية، بل وبالموافقة على الحد من دورها. لكن ردود فعل الاعيان، في مجموعهم، كانت أكثر رجعية، فهم يرفضون كل ما يمكن أن يمس انسجامهم وقدرتهم على المقاومة. فبعد أن نظموا حركات تمرد مختلفة، من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠، أسندت لهم من جديد مهام الشرطة في

العالم القروى، مثلما كان الامر في عهد الحماية، فعرفت البوادى هدوءا تاما في الوقت الذى كان النظام السياسي معرضا للاهتزاز.

ماذا كان مقابل هذا التدخل المحافظ من طرف فئة الاعيان؟ وهل يمكننا أن نفترض أن هذا التدخل هو سبب جمود النظام السياسي المغربي؟ (٤).

لا شك أنه من الصعب اعتبار مختلف الفئات الاجتماعية كمجموعات متجانسة. فالبنيات القديمة تتفكك وتولد فئات متناقضة ليست في الغالب مرتبطة بالاحزاب السياسية، ولكنها تمنح تأييدا موءقتا الى هذا الحد أو ذاك لبعض التيارات. انطلاقا من هذه التحالفات التناقضية والمتغيرة، قد ينزع المرء الى تضخيم الجمود السياسي، بالتركيز على دور الملكية بصفتها حجر الزاوية في النظام. لكن لا يجب مع ذلك أن تغيب عنا مختلف التيارات التي تتصادم حول كل قضية سياسية. فهناك فئة أولى تتكون ممن يجدون مصلحتهم في الحفاظ على الوضع القائم، وهي تضم في آن واحد، وتحت لواء التقليدية، الاعيان القرويين والبورجوازية الصغرى الحضرية والمخزن القديم الذى تعززه أنواع مختلفة من رجال الدين المتزمتين. وفي مقابل هذه الفئة، هناك المتطلعون للتغيير، دون أن يكونوا دائما متفقين على مداه الجذرى: المثقفون ذوو التكوين الغربي، الطلبة، التقنيون، الموظفون الشباب، والشبيبة في مجموعها، بما فيها القروية.

ما بين هذين التيارين اللذين يجسدان التقليد والتغيير، نجد بعض المجموعات التي لا ترغب في الدخول الى مثل هذا النزاع، باعتبار أن قيمها ومصالحها لم تتحدد بعد بشكل واضح في أحد المعسكرين. فالجيش ورجال الاعمال العصريين وعدد من رجال السياسة ينتمون الى هذه الفئات الوسطية التي كانت الملكية تراهن عليها منذ الاستقلال. وقد سمحت نقاشات المشاركين في النظام السياسي بأن تنجح الملكية، منذ السنوات الاولى من الاستقلال، فيما كانت الحماية تريد القيام به ضد الوطنيين ولم تجد الوقت أو الوسائل لذلك، أى القيام بنوع من التجديد الديموقراطي في البوادى بشكل يخرج نظام الاعيان القديم من جموده بدون أن يقلبه رأسا على عقب. والواقع أن التطور الذى انطلق قبل نهاية الحماية بفعل النمو الديموغرافي والتمدين والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، دون الحديث عن التحولات الدولية، يحكم على هذا الجمود، ويحكم بالتالي، بشكل غير مباشر على النظام السياسي الذى يعتمد على الفئات الوسطية.

علينا اذن أن نحذر من المبالغة في استعمال التصنيفات الكبيرة التي قد نميل الى عزلها داخل النظام الاجتماعي المغربي لنستخرج منها نموذجا لتفسير النظام السياسي. فعلى سبيل المثال، هناك فعلا فوارق ونزاعات ما بين المقاولين

المغاربة الشبان بالدار البيضاء والتجار الشيوخ المضاربين بالمدن التقليدية، ولو أن الممتلكات العائلية توحدهم، مثلما يوحد البورجوازية الحضرية دورها الاقتصادى. وفي نفس الاتجاه، يمكن أن نقول أن القائد من النوع القديم الذى لا يزال موجودا ينتمي الى نفس العالم البيروقراطي الذى ينتمي اليه المهندس الشاب الذى له معرفة بالوسط الذى يعمل فيه.

لقد كان على الملكية أن تتخلى عن تغيرات عميقة على الصعيد الوطني، لكي تحافظ على سيطرة النخب المحلية التي تشكل قاعدة سلطتها. ويمكننا أن نتخيل نظاما من العلاقات كانت عناصر البورجوازية الحضرية، العازمة على القيام ببعض الاصلاحات، ستسلك فيه سياسة قروية تحطم سلطة الاعيان الاقتصادية والسياسية. فقد كان يكفي تنظيم الحملة حول عدم شرعية الممتلكات العقارية التي تم الاحراز عليها أثناء الحملة، لتقديم تبرير ايديولوجي لمثل هذه السياسة. وكان بالامكان القيام بمحاولة أولى في هذا الاتجاه، مع ظهير ٢٧ مارس ١٩٥٨ (٥) الذى صدر بدفع من المهدى بن بركة من أجل استرجاع أراضي "الاقطاعيين والخونة". لكن هذه المحاولة لم تكن منهجية ولا هي طبقت بمضمونها الحقيقي. غير أن سياسة استرجاع واعادة التوزيع السريع للاراضي كانت ستسمح لاصحابها بتحطيم سلطة الاعيان المحليين والتحالف مع شرائح قروية جديدة ذات المصلحة في استبدال الوضع القديم. لذلك فالاعيان، بمنحهم الدعم والتأييد للملكية، انما كانوا يحصنون أنفسهم ضد هذه السياسة. ومن المؤكد أيضا أن حواجز أخرى كانت ستعرقل تطبيق سياسة زراعية جذرية مثل هذه. فمن جهة، كان الملك، وعائلته، سيمس في الممتلكات المتعددة التي عرف كيف يحرز عليها في ظل الحماية وبتواطؤ الادارة الفرنسية وبعض القياد. ومن جهة ثانية، كان من المستحيل في هذه الظروف عدم المس بمليون هكتار التي بيد الاستعمار الفرنسي. لقد كان يجب اذن الاستعداد للمواجهة وللعقوبات الاقتصادية من جانب فرنسا، أو كان يجب على الاقل الاستعداد لاضفاء طابع اشتراكي شامل على الاقتصاد. وأخيرا، كان يجب مواجهة البورجوازية الحضرية، ولا سيما بورجوازية فاس، التي كانت أيضا تملك بعض الاراضي التي ما كانت ستسمح بضياعها دون رد فعل. ان اجراء موجها ضد الاعيان كان اذن سيجر في عمليات وقائية أو تعويضية، قوى أو فئات اجتماعية أخرى شعرت بالخطر فتحولت الى حليفة للاعيان البدويين.

وهكذا أصبح الاعيان المحليون، ابتداء من ١٩٦٠، مركز النظام السياسي لفائدة الملكية (٦). وقد تحكمت هذه الوضعية في اختيارات النظام في كل ما يتعلق بالقطاع القروى، كما أثرت فيها في مجالات أخرى. وجعلت من المستحيل

تحقيق أى مشروع اصلاح زراعي مهما كان محدودا، وبررت اشراك الملاكين العقاريين في ممارسة السلطة المحلية. كما أن هذه الوضعية نفسها منعت وضع أى نظام ضريبي قد يؤدى بالفلاحة الى تمويل تنمية قطاعات أخرى، وخاصة قطاعات التصنيع. وعلى العكس، فهي تدفع النظام الى عقد تحالفات تضمن له تمويل الاجنبي لتوزيع الموارد على القطاع التقليدى والاستثمارات الفلاحية الكبرى. وهذه بشكل عام هي التبريرات، الواعية أو اللاواعية، لقرارات مختلفة مثل الغاء ضريبة الترتيب وتكوين الانعاش الوطني عام ١٩٦١، ثم اقرار سياسة السدود الكبرى التي عوضته ابتداء من ١٩٦٥.

ولم تتمكن الا بعض الفئات المحدودة، مثل الجيش والشرطة، من الحصول على تغيير لفائدتها بشكل بطيء منذ ١٩٦٠، مساهما أيضا في ضمان استقرار العالم القروى التقليدى، بمنح مخرج للساخطين الاكثر تحركا.

لقد أدت تبعية النظام السياسي المغربي هاته ازاء النخب المحلية الى جمود كبير الانعكاسات، باعتبار أنه لم ينحصر في الميدان الفلاحي أو في الادارة المحلية، بل امتد تأثيره أيضا الى التربية الوطنية، حيث كانت للنظام بعض بوادر العصرنة، لكنه لا يتجرأ على اغضاب العناصر التقليدية. وفي ميدان السياسة الخارجية،استحال عليه الحسم بين التحالفات التي تضمن له تمويل برامج التنمية القروية والتحالفات التي تعبر عن تضامن اسلامي فعال ويرتاح اليها التقليديون.

لكن اذا كان النظام محكوما عليه بالجمود بسبب قاعدته الاجتماعية القروية، فان النمو الديموغرافي، وانتشار التعليم الثانوى والجامعي، وتنامي المدن والنماذج الاجنبية وخاصة الجزائرية... كل هذه العوامل تحول دون الانعزال والانكماش على النفس. وفي هذه الظروف، قد لا تكون المرحلة التي عقبت الاستقلال الا فاصلا زمنيا تكون بعض القوى الاجتماعية قد أخرت فيه التطور نحو تحديث سياسي لا مناص منه.

هل بامكان دراسة العلاقات ما بين النخب المحلية والبورجوازية الحضرية، التي تشكل نواة النخبة السياسية الوطنية، أن تقدم تفسيرا لجمود النظام السياسي المغربي؟ لقد قام جون واتربورى (٧)، في كتابه حول النخبة السياسية المغربية، بوصف هذه النخبة على الصعيد الوطني، وأبرز جمود اللعبة السياسية، معطيا الافضلية لتفسير يسحب على المستوى الوطني الاليات التي تتحكم، داخل الوسط القبلي التقليدى، في العلاقات ما بين مختلف الجماعات التي يفصل في نزاعاتها عادة ولي محلي، حيث نجد بدل النزاعات القبلية حول الموارد المحلية، نزاعات النقابات والاحزاب والمثقفين وفئات اجتماعية أخرى، والملكية تعمق ثم تفصل في

هذه النزاعات.

ويرى واتربورى أنه يتم ابقاء التوتر بين الجماعات في درجة عالية بما يكفي لكي لا تخامرها فكرة التكتل ضد القصر. لكن هذا التوتر يتم حصره في الحدود التي تؤمن بقاء النظام. وتقوم التحالفات، وهي دفاعية بالدرجة الاولى، التي تعقد داخل الطبقة الحاكمة على تبادل دائم للخدمات والمعلومات، تحت مراقبة الملك. اذن فالملكية، بالنسبة لواتربورى هي فعلا مصدر الجمود السياسي الملاحظ منذ الاستقلال.

بيد أن هذه المقولة لا يمكن قبولها مسبقا، رغم أن معرفة الكاتب العميقة للنظام السياسي المغربي مثيرة للاعجاب. ذلك أنه يبدو من باب المجازفة نقل الاليات السياسية الخاصة بالنظام القبلي الى المستوى العام وسحبها عليه. فالتحاليل المتعلقة بدور الملكية، مثلا، لا يمكن تعميمها، علما بأن محمد الخامس قد عرف، في بعض المناسبات، كيف يصبح زعيما وطنيا، مثلما كان الامر أثناء الحماية، وقبل بسبب ذلك أن يخاطر مخاطرة كبيرة بنفسه وبمصير الملكية. كما أن الحسن الثاني قد استهواه هذا النوع من المشاركة النشيطة في بداية ملكه. فلماذا تخليا عن هذا الدور وركنا الى الجمود؟ ان الجواب بكل تأكيد يكمن في العلاقات ما بين الطبقة السياسية وقاعدة النظام الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تبين دراسة واتربورى جيدا الفوارق التي يمكن أن توجد بين النخب المحلية والبورجوازية الحضرية. فهذه الاخيرة تشارك بحكم طبيعتها في التجارة التقليدية والعصرية، وكذلك في البيروقراطية وفي النشاطات الاقتصادية التي تمكنت من مزاولتها منذ الاستقلال. ويلعب الفاسيون دورا مسيطرا في هذه الفئة، رفقة بورجوازيي المدن الاخرى وبعض العائلات التي ارتقت في خدمة المخزن، دون أن تتميز عن البورجوازية المنحدرة من فاس لا بثقافتها ولا بنشاطاتها ولا حتى بالروابط العائلية. وهكذا فان حضور البيروقراطية العليا والبورجوازية الحضرية في قطاعات مختلفة مثل المعامل الصناعية وتجارة الاستيراد يعطي انطباعا عميقا بالوحدة في الاختلاف، لكنها تجد نفسها في نفس الوقت معزولة نسبيا عن النخب المحلية التي تضمن استقرار النظام السياسي.

وأغلب الفوارق التي تميز النخب المحلية توجد أيضا على المستوى الوطني، لكن دلالتها تتغير بشكل عميق. فعلى هذا المستوى، تحظى القيم الثقافية العصرية بالغلبة لدرجة أن اللغة الاجنبية تعتبر وسيلة يومية ضرورية للدخول الى النظام الفكرى الذى يحكم سلوك النخبة الاقتصادية أو البيروقراطية. ولا يستثنى النظام من هذه القاعدة. كما أن الماضي الوطني هو أيضا شرط ضرورى

للانتماء الى النخبة السياسية. وأخيرا، فان المسؤوليات البيروقراطية والفوائد الاقتصادية التي حصل عليها أعضاء النخبة السياسية الوطنية منذ الاستقلال تجعلهم يأملون في أن السلطة ستنظم، تحت مسؤوليتهم، مشروعا كبيرا لاعادة بناء الاقتصاد والمجتمع.

لكن الحفاظ على وضعيتهم يقوم في الواقع على نظام نخب محلية يختلف تركيبها ونظام القيم والسلطة فيها بشكل عميق عن تركيب وقيم النخبة الوطنية، علما بأن الملكية تشكل الرابط بين النخبتين. لا شك أن هذه الصورة مبالغ في بعض جوانبها، لكن الروابط الشخصية بين النخب المحلية والوطنية ليست وثيقة، ما عدا في الجيش والادارة المحلية. فالروابط العائلية منعدمة بين البورجوازية الحضرية والاعيان المحليين. كما أن الثقافة التقليدية هي السائدة في الوسط المحلي، واللغة العربية تفرض نظاما فكريا مختلفا. فالقيم السائدة هي القيم المكتسبة في جامعة القرويين أو جامعة ابن يوسف والتي تخلت عنها البورجوازية الحضرية منذ ١٩٥٦. والتعامل مع سلطات الحماية لا يشكل على المستوى المحلي شائبة لا تمحى، بل هي مجرد نوع من العلاقات التي يجب على الاعيان المحليين أن يربطوها مع أيّ سلطة قائمة. وعلى هذا المستوى أيضا، تأتي الثروة والنفوذ من الارض والقطيع، ولكن كذلك من نوع معين من العلاقات والخدمات المقدمة. وكل هذا لا يتم حسابه بمنطق عوامل الانتاج.

وتبقى مجالات الاتصال والتبادل بين النخبتين محدودة. على أن الدولة والى حد ما المؤسسات الاقتصادية والثقافية الاجنبية قد استطاعت أن تلعب دورا في هذا التواصل. فالبورجوازية الفلاحية امتدت الى بعض مرافق الدولة كادارات الداخلية والفلاحة وبعض المكاتب الفلاحية، وبشكل خاص الجيش. أما البورجوازية الحضرية فهي تسيطر على المرافق المالية والتقنية، معيدة القطيعة التي كانت ملموسة في ادارة الحماية. كما أنها تبقى على اتصال مباشر مع الاجانب من رجال البنوك والصناع والتجار والمعمرين الذين استمروا في لعب دور لا يستهان به كوسطاء اقتصاديين أقوياء.

ولا شك أن هذه الوضعية هي وضعية انتقالية. فالتدابير المتخذة منذ عام ١٩٥٦ في الوسط القروي (الانعاش الوطني، الهجرة الى الخارج) لا يمكنها أن تستوعب التزايد السكاني الى ما لا نهاية. لكن نوعية الازمة لا تسمح بتوقع حصول تطور ما، بل بقطيعة يصعب تقدير النتائج التي ستترتب عنها. فمن المحتمل أن تبقى النخب البورجوازية تعيش على أمجادها اذا ما تغير دورها. فتربيتها العصرية ستسهل عليها التكيف مع وضعية تجعلها تقبل نهاية احتكارها. فهل سيكون الامر

مماثلا بالنسبة للاعيان المحليين؟ ان التغيير يمكن أن يأتي من الفئات المرتبطة بها أكثر من البورجوازية الحضرية، مثل الجيش. لكن سيتطلب أيضا تحويلا اجتماعيا عميقا كانت النخب المحلية ترفضه لحد الان. وهل ستقبل أن يفرض عليها الجيش ما لم تستطع الملكية أو لم ترد فرضه عليها؟ قد يميل المرء الى الاعتقاد بذلك، خاصة اذا كان الجيش قادرا على ادماج أبناء الاعيان في نظام سياسي وطني أفلت من مراقبتهم لحد الان.

قد نتصور بسهولة ما ستؤول اليه، في ظل نظام عسكرى، سلالة القياد والامغار الذين كان جدهم قد كلف في بداية القرن بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وعرف كيف يفاوض خضوعه بشكل مبكر ليحافظ على سلطته في المخزن الجديد، ولكن بشكل متأخر ليحافظ على بعض الاحترام من جانب أقرانه. وطوال الحماية، عرف كيف يسجل لصالحه بعض الاراضي الجماعية أو أراضي الاحباس ويشكل بها ملكيته الخاصة، بينما القبيلة لم تكن ترى في ذلك الا حق استعمال زائل. وسيكمل أحد أبنائه دراسة الثانوية بثانوية آزرو. وقبل ١٩٥٤، كانت لديه حظوظ في أن يصبح ضابطا مساعدا أو يشغل منصب مساعد في الادارة المحلية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدراسة في فرنسا سهلة المنال عليه. وسيخلفه ابن آخر بصفة قائد حوالي سنة ١٩٤٠، دون أن تكون له نفس الهيبة التي كانت لدى سلفه. وسوف يشارك في تحرك الكلاوى ضد محمد الخامس، بينما أخوه ذو التكوين العصرى يبقى في موقع المتفرج أو كان يساند الوطنيين مباشرة.

ومع الاستقلال، أقيل القائد من وظائفه ولكنه بقي فوق أراضيه، أو انتقل الى المدينة في أقصى الحالات. أما أخوه ذو التكوين العصرى، فقد أصبح في تلك الاثناء شخصية ذات شأن، وبامكانه أن يجنب أخاه العديد من المشاكل. ولما أصبح الاخ ذو الثقافة العصرية قائدا أو عامل اقليم أو موظفا ساميا، على مر الاعوام، أصبح بمقدوره أن يستعمل لفائدة عائلته مساعدة مراكز الاشغال الزراعية في حرث وتنقية أو غرس الاراضي العائلية. وهو يحصل على السلف من القرض الفلاحي، بل ويستطيع أن يوسع ملكيته الخاصة بشراء ضيعة بعض المعمرين المجاورين، بشروط مناسبة، وهو متأكد من أنه سيحصل من الديوان الملكي على رخصة الامتلاك الاستثنائي. وغداة الانتخابات الجماعية لعام ١٩٦٠، ينتخب القائد القديم رئيسا للمجلس القروى. وأبناء عمومته واخوته كلهم شيوخ. وسيربط اتصالات بالحركة الشعبية، ويأتي الناس يطلبون منه المساعدة للحصول على قرض زراعي، أو ورقة ازدياد أوجواز سفر. واذا كان سيفقد على الصعيد المحلي النفوذ الذى كان لديه في الماضي، فان ثروته وعلاقاته تجعل الناس يراعونه، وهم يعرفون أن أخاه في

الرباط يستطيع مساعدته.

أما الجيل اللاحق، فسيكون قد أتم دراسته بثانويات البعثة الثقافية الفرنسية، ثم بفرنسا، في مدرسة تقنية كبرى اذا أمكن. وسيكون قد اكتسب بذلك سهولة في السلوك والتصرف ومعرفة سطحية بالماركسية.

لن يكون من الصعب وضع بعض أسماء الاطلس المتوسط أو الريف على هذه العائلات الوهمية، التي قد يسمح وضعها بتوضيح هذا التأويل الذى أعطيناه للسلطة المحلية والثروة العقارية وللبيروقراطية. وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هذه العائلات حتى وان فقدت قاعدتها العقارية، فستحافظ، بفضل العلاقات والمعرفة المكتسبة، على مكانة في النظام السياسي الجديد الذى قد يقوم بعد أزمة ما.

* * *

لقد لعبت النخب المحلية، ضمن النظام السياسي المغربي، بعد الاستقلال دور مجموعة الاستقرار، عن طريق الحد من توسع البورجوازية الحضرية. كما أنها عبرت، بمشاركتها في انتفاضات السنوات الاولى من الاستقلال، عن احتجاج البدويين المبهم ضد البيروقراطية الوطنية التي حولت لحسابها الخاص سياسة الشروط والعصرنة التي كان على الحماية أن تتخلى عنها. وبهذه الطريقة، تمكنت النخب المحلية، بتواطؤ الملكية، من افراغ النظام السياسي من النقاشات الايديولوجية الكبرى وغيرت دور الاحزاب والمنظمات. واذا ما عدنا لفرضية واتربورى (٨)، يمكننا القول بأن الحياة السياسية الوطنية قد طغت عليها مشاكل وأسلوب العالم السياسي المحلي. لكن العدوى تأتي من صعود المشاكل المحلية الى المستوى الوطني، وليس من ردة سلفية ما.

ان النخب المحلية تتحكم في الوضعية السياسية قاعديا، بفضل نظام العلاقات الشخصية المبنية على روابط القرابة وعلى تقديم الخدمات. وقد وسعت بالطبع نظام العلاقات الزبونية هذا ليشمل الاحزاب والادارة. وحتى يجد الاعيان الوسائل لكي يلبوا طلبات موكليهم، يتحولون الى زبائن لهذا الرجل السياسي أو ذاك الموظف، دون أن يلتزموا بأيديولوجية معينة أو يربطوا علاقات نهائية. فالعمل السياسي، بالنسبة لمن يقومون به، ليس الا امتدادا محليا أو وطنيا لمجموع الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل نسيجه. في هذه الشروط لا تكتسب "الزعامة" المحلية بالعمل السياسي وحده، فالبعد السياسي لا يقدم له الا تزكية وامكانيات اضافية. هذه العلاقات المفرغة من كل مضمون ايديولوجي أو حزبي،

سرعان ما تجعل من المستحيل قيام أى تعبئة سياسية ضرورية لانجاز تحديث عميق يبدأ من العالم القروى.

ان احتكار النظام السياسي من أجل حل عدد من القضايا الجزئية يمنع من مواجهة الحاجيات البعيدة المدى والتي تظهر بالحاح متزايد نتيجة الضغط الديموغرافي وانتشار التعليم والانفتاح على العالم الخارجي ونمو المدن.

وهكذا، فان الجيش الذى كان يلعب، مثل النخب المحلية، دور مجموعة الاستقرار، يجد نفسه مكلفا بأن يأخذ بعين الاعتبار مشاريع التغيير البعيد المدى في النظام السياسي والاجتماعي، ليكيفها مع الحاجيات الجديدة. فهل سيتدخل من أجل تحقيق توزيع أفضل للمنتوج الاجتماعي في شكل ميزانيات وتجهيزات، أو من أجل الحيلولة دون أخذ السلطة من طرف فئات أخرى، أو كذلك من أجل مقاومة الرشوة التي ليست في الحقيقة الا مظهرا اخلاقيا للتفاوت في توزيع الموارد الجماعية؟ ان حوافز الجيش المغربي تنبع، على ما يبدو، من امتزاج مختلف هذه المواضيع (٩). كما أن غياب موءسسات منظمة لحل النزاعات يقود الجيش الى التعبير عن بعض المطالب السياسية بالعنف (١٠). وقد يكون الامر مماثلا بالنسبة لقطاعات اجتماعية أخرى، كالطلبة والنقابات، لو أنها توفرت على وسائل تدخل بمثل هذه القوة. ان العسكر يعرفون أن فئات أخرى تشاطرهم أحاسيسهم، ولو جزئيا. فلن يكون عليهم اذن، في حالة نجاحهم، أن يخشوا هذه الفئات، بل قد يعتمدون على تأييدها. ومن أجل اعادة بناء الموءسسات واخراج الحياة السياسية من مناخها المحلي، سيحتاج الجيش الى ايديولوجية وحدوية وتعبوية، قد يستمد عناصرها من اليسار ومن التقليديين في آن واحد. وبالمقابل، فان بورجوازية المدن ستجد نفسها بسرعة في تنافس مع الجيش من أجل التحكم في البيروقراطية وفي الاقتصاد. والمعروف أن الاصل البربرى لعدد هام من الضباط يثير منذ الان قلق البورجوازية.

في الاتجاه المعاكس، سيكون على الجيش أن يطمئن قسما واسعا من العالم القروى. وهكذا قد يكون اللجوء الى الاسلام الاصلي والى القيم التقليدية عاملا ايجابيا في قبول النظام الجديد الذى قد تثير شعاراته التعبوية قلق ومخاوف القرويين من جهة أخرى. وفي حالة تحديث مفروض من طرف الجيش ــ الذى سيكون من بين نتائجه قلب الهياكل الزراعية ــ سيظهر الاعيان المحليون بدون شك تحفظاتهم. لكن لا يجب مع ذلك أن نبالغ في تقييم قدرتهم أو ارادتهم في معارضة التغيير. فمن المحتمل أنهم قد يقبلون هذا التغيير بسهولة أكبر اذا ما فرض عليهم من طرف مسوءولين وطنيين منحدرين من وسطهم، حتى ولو لم يتمكنوا

من اعادة تشكيل نظام العلاقات الشخصية التي كانت تربطهم مع السلطة المركزية في ظل الملكية.

وأخيرا، فانه ليس من المستحيل أن يعرف الجيش كيف يشرك بعض فئات القرويين في مشاريعه، وبذلك يخرج من جمود الوضعية التي تبدو جامدة الان. وفي هذا الصدد تشكل خاتمة كتاب ليرنر "ماضي المجتمع التقليدى" (١١) مثالا بالغ الدلالة. ففي احدى قرى الاناضول المعزولة ولكنها قريبة من أنقرة، كان هناك بقال غريب عن القرية ومنبوذ من الناس يجسد، عام ١٩٥٠، القيم الجديدة، مقابل الشيخ الذى كان يرمز للسلطة التقليدية والقيم الدينية، ويمثل فئة ملاكي الاراضي. وبعد أربعة أعوام، ربطت القرية بالعاصمة بواسطة طريق معبدة. ومات البقال في تلك الاثناء، وضعفت سلطة الشيخ بسبب مجيء ممثلين محليين عن البيروقراطية، فلم يعد يتحكم تحكما كاملا في جميع نشاطات القرية، وأصبح عليه أن يتفاوض حول قراراته، ولم يعد يجد عمالا زراعيين للاشتغال في أراضيه، ولكن هذه الاخيرة اكتسبت قيمة اضافية كبيرة كقطع أرضية للبناء، وأصبح أبناؤه تجارا في القرية، يجتذبون قسما وافرا من الثروة الجديدة. وتغير وجه القرية، ولكن الشيخ بدل أن يعارض هذا التغيير وجد فيه مصلحته. وبدل أن تكون عائلته نموذجا للسلوك التقليدى، أصبحت هي التي تدخل ــ بشكل محسوب ــ القيم الجديدة. وعرفت كيف تستفيد من التحولات الاقتصادية. فقد تغيرت وضعيتها، لكن ثروتها الجديدة مكنتها من وسائل نفوذ أخرى.

فهل ستعرف النخب المحلية المغربية، غدا، كيف تقبل هذا النوع من التطور؟

ريمي لوفو

من كتاب "الفلاح المغربي"

★

## هوامش

١ ــ أنظر: ارنست جيلنر

E. Gellner, « Patterns of tribal rebellion in Morocco », in P.J. Vatitiokis, *Revolution in the Middle East and other cases studies, op. cit.*, p. 120-145.

٢ ــ أنظر: ب. مور، الاصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية، باريس، مطبوعات ماسبيرو، ١٩٦٩.

٣ ــ أنظر الفصل الرابع.

٤ ــ من أجل الاطلاع على دراسة العلاقات بين النخب المحلية والنظام السياسي، أنظر كتاب جون واتربوري، "أمير المومنين، الملكية المغربية ونخبتها" ومقال ج.و.ج. أوبان حول المغرب، حوليات افريقيا الشمالية، ١٩٦٤، ص: ٧٣ــ٨٩

٥ ــ ظهير ٢٧ مارس ١٩٥٨ الذى يحكم على بعض الاشخاص بالخيانة الوطنية ويسمح للدولة بانتزاع ممتلكاتهم. من أجل الاطلاع على تقييم نقدى لمحاولات الاصلاح الزراعي في تلك الفترة، أنظر زارتمان:

I.W. Zartman, *Morocco : problem of new power, op. cit.*, p.119-152.

٦ ــ أنظر:

C. Henry-Moore, *Politics in North Africa. Algeria, Morocco and Tunisia*, Boston, Little, Brown, 1970, p. 237 et suiv.

٧ ــ أمير المومنين، الملكية المغربية ونخبتها.

٨ ــ المصدر السابق.

٩ ــ أنظر جون واتربوري:

J. Waterbury, « The coup manqué », *American Universities Fred Staff*, 15(1), 1971.

١٠ ــ أنظر:

S.P. Huntington, *Political order in changing societies*, New Haven, Londres, Yale University Press, 1969, p. 192 et suiv.

ومرافعة أحمد رضا كديرة في محاكمة القنيطرة، لوموند، ٧ نوفمبر ١٩٧٢.

١١ ــ نيويورك، المنشورات الحرة، ١٩٥٨، ص: ١٩ ــ ٤٣.

# من كتابات الشهيد محمد بنونة

سيصدر قريبا ملحق لـ"لاختيار الثورى" ، يتضمن بعض كتابات الشهيد محمد بنونة وخاصة منها مجموعة من المقالات غير المنشورة والمتعلقة "بتاريخ المغرب السياسي الحديث" والتي حررها الشهيد في أواخر الستينات وبداية السبعينات. ومن جهة ثانية، ونزولا عند رغبة قرائنا ، ننشر فيما يلي الرسالة التي بعث بها الشهيد محمد بنونة الى محمد البصرى بتاريخ ٧ – ٨ – ١٩٧١ ، والتي سبق أن نشرنا فقرة منها في العدد الثالث لسنة ١٩٨٣. ونشير الى أننا اضطررنا الى حذف الجزء الاول من الرسالة والذى يتضمن بعض التفاصيل والاسماء المتعلقة بالتجربة آنذاك .. تجنبا للاساءة لاى أحد . تقول الرسالة :

(...) " أغتنم فرصة الرد على هذه الرسالة لاثير عددا من المواضيع كنت دائما أرغب في مناقشتها معك ساعيا في توضيح جوانب أراها من النواقص العائقة تنظيميا ونظريا أسلوبا وتعاملا .

ان أحداث ١٠ ــ ٧، وما نتج عنها من وضع ناضج لخوض معركة الانتفاضة المسلحة، وعجزنا عن أخذ زمام المبادرة والاستفادة من عجز الحكم، ليست هي أول مرة نقف فيها متفرجين على الاحداث التي تهز المغرب .... ان تعثرنا في التحرك راجع لشكل تنظيمنا:

ــ غياب القيادة المركزية الجماعية التي تعطي أضعاف ما يمكن أن تعطيه قيادة شخص واحد، مهما بلغت عبقريته وطاقته على العمل الذكي المنهجي. وهذا الشكل من القيادة للحركة السياسية أو لقيادة الشعوب هو الشكل الصحيح والعملي، وما عداه انما هو مخالف لسير التطور والتاريخ ومصلحة الشعب.

ان المناضلين بمختلف ميولهم يطالبون بتحقيق هذه الخطوة وقد نضجت الظروف لتحقيقها في أقرب وقت بشكل منظم وبالتزام وليس بتوزيع المهام والمسؤوليات والقذف بالمسيرين من أعلى، الشيء الذى أظهر عن خطورته والمشاكل التي يخلقها، وما تخبط اليسار المغربي في تناقضاته الا نتيجة مثل هذه الاساليب، التي تخلق قمما من الزعامات الفارغة والمتسلطة. لم أقصد تطبيق أسلوب الانتخاب الديموقراطي، اذ لم تقم الثورة بالانتخابات كما قال تروتسكي، وانما أقصد بناء جهاز قيادى مركزى مسؤول على التخطيط والتسيير والتوجيه من الكفاءات المخلصة المتوفرة.

ــ غياب البرنامج السياسي الذى يعرف بأهداف الحركة ويشكل بديلا مقنعا لبرنامج الحكم الاقطاعي القائم وبديلا أيضا لبرامج الاحزاب السياسية المعارضة التي لم تتطور مع الاحداث، برنامج يوجه المناضلين ويوفر لهم مادة التحرك الدعائي لاثارة الكادحين والطبقة المتوسطة ضد الحكم. وموقف فقيدنا المهدى بن بركة من المطالبة بالبرنامج في "الاختيار الثورى" موقف صحيح. ذلك ان رفض الطلب بالبرنامج أو السكوت عنه لا يحل شيء وانما يخيب أمل السواد الاعظم من الاطارات ويترك الحركة ناقصة من أدوات قوية لمواجهة الحكم ولا يمكن الاعتماد فقط على الشعور أو السخط والاستياء ولا حتى الارادة، اذ أن هذا كله، لا يشكل مضمون مبدأ أو شعار، انما تحديد المبادىء في برنامج تتعهد الحركة بتطبيقه كبديل، وتفي بوعدها، هو سبب استثمار السخط والتذمر ضد الحكم للتعجيل بنهايته.

ـ غياب التنظيم الثورى الصلب بجناحيه السياسي والعسكرى: لا يمكن لمن يصادق نفسه منا ويصادق الناس أن يدعي أن ما لدينا هو تنظيما سياسيا ثوريا صلبا. فان تنظيمنا ما هو بسياسي ثورى ولا هو بصلب، ليس تنظيما سياسيا ثوريا، لان لهذه العبارة مدلول طبقي وما ينتج عنه من ايديولوجية الطبقة الكادحة أى تنظيم طليعتها التي تحقق التوعية السياسية وتعبئة الطبقة وتحقيق استلام السلطة بالانتفاضة المسلحة أو الحرب الشعبية.

أما الجناح العسكرى، فان اعتقالات ١٩٧٠، تبين أن أغلبية المعتقلين من الفلاحين، وهذه نسبة تعكس الوضع الاقتصادى والاجتماعي الصحيح للبلاد وتجعل من اختيار الحرب الشعبية الطويلة النفس اختيارا صحيحا، مع أن الشكل الذى نظم عليه الاخوان في البادية ظهر حسب محاضر الشرطة وجلسات المحكمة على أنه فيه انحراف، وعلى أن المسؤولين كانوا لا يدركون شكل العمل المطلوب منهم تحقيقه. أما ما تبقى بعد الاعتقالات فعدد من المناضلين لا جذور لهم وسط الجماهير المغربية، وهو الموجود بالخارج، والمبدأ الاساسي لحرب التحرير الشعبية يطعن في ذلك. وهذا الشرط يتوفر حاليا وتنظيميا في الاطلس، هذا هو الامل الذى يبرق دوما أمامنا ويبقى الامكانية الوحيدة التي تتوفر مبدئيا على الشروط الضرورية، والامل هو أن لا يكون هذا الفرع من تنظيمنا " كورة ماء صابون" هو أيضا كما اتضح بالنسبة للكثير من "الامكانيات".

ـ غياب استراتيجية سياسية وعسكرية واضحة المعالم: ان ما يربطنا هو اتفاق عام وهو بذلك غامض. ان مجرد اثارة هذا الموضوع مع المناضل أو المسؤول من بيننا تثير جدالا حادا لاختلاف المفاهيم. وليس الغرض هو توحيد المفاهيم فحسب وانما تزويد الجناح السياسي والجناح العسكرى على الخصوص باستراتيجية محددة يلتزم بها الكل ويعمل على تحقيقها، تنظم مجهوداتنا وتوحدها وتجعل حدا للفوضى الفكرية والتنظيمية وتقطع الطريق عن التصرف الذاتي وتزود المناضلين غدا في ميدان المعركة بقوانين تحركهم.

وفي هذا الصدد، فان الاعتماد على أفراد منعزلين ليقوموا بوضع ما تحتاج اليه الحركة من برامج وتخطيطات قد مورس وأظهر لنا من جملة ما أظهر، أن المنتوج يكون دائما غير كاف ودون المطلوب، لذلك يجب اعتماد طريقة العمل الجماعي وبشكل منظم هنا أيضا، بشرط أن يحول ما يخطط الى حيز

التطبيق وأن لا يلقى به في رف من الرفوف .

أما ما نقوم به اليوم ، نظرا لواقعنا وأساليبنا ، فليس من الممكن أن نعتبره بداية العمل الثورى ولا حرب التحرير الشعبية ، وانما هو اشعال نارها . معنى هذا أن عملنا هو اثارة الاحداث وتحرك القوة المنظمة والقوية تسخر نتائج العملية لصالح طبقتها ، وبالتالي لن تكون هذه القوة من القوة الشعبية ما دامت بعض الشروط لم تتوفر ومنها التغلب على النواقص التي أشرت الى بعضها . من اللازم تهييء تحقيق هذه الشروط بمجرد ما تنطلق العملية في الجبال . فقط في هذه الحالة ، يمكن أن نعتبر أن العمل الذى نحن مقبلين عليه ، هو بمثابة شعل نار الثورة أو حرب التحرير الشعبية ، والا فلن يكون سوى شعل نار الفتنة وتمكين احدى الطبقات المستغلة من السيطرة على السلطة . وهذا الاحتمال له حظوظ كثيرة ليحدث . أما حتى وان نجحنا في المحافظة على الاستمرار ــ وهذا واجبنا ــ وأن نستمر بشكلنا الحالي ، فاننا نعمل سوى على تعويض حكم فاسد بما قد يكون أفسد منه ، لان حركتنا قائمة على الولاء الشخصي في مختلف مستوياتها بدلا من أن تقوم على الارتباط العقائدى والتنظيمي والاختيار الحر المقنع ، وقائمة على سلسلة من الاساليب القديمة أغلبها من رواسب المجتمع الاقطاعي ، وأنا على استعداد الى ذكرها بتفصيل في غير هذا المكان . وان كنا نلتزم بما يحلو لنا ترديده في مناشيرنا من اعتماد التحليل العلمي ، فيجب علينا عند تقديرنا لوضع من الاوضاع ووضع خطة من الخطط أن ننطلق من الوقائع لا من الممكن ، غير أن التحليل يبقى عندنا وهم وأسطورة ، وفي أحسن الاحوال علم تتزين به حركتنا ، ما دمنا نستعمل الصيغ المحفوظة نرددها كما هي ، كباقي المنزلات السماوية ، تكون في أحسن الاحوال قادرة على ابراز أهداف عامة وبصفة تقريبية ، وأخطر من هذا ترك المغالطات تروج بين صفوفنا بل واثارتها .

لست أحاول هنا اعياء مسامعك بنصوص نظرية ، اذ أن مرض "الجملة الثورية" من أكبر العوائق ، وانما هي بعض الملاحظات أراها أساسية ، بل ومنها المبدئية طلبت باجتماع لطرحها في اطاره بعد انتهاء مرحلة الشرق وقبل أن نقدم على مرحلة الدخول سنة ١٩٦٩ ، غير أن ذلك لم يحدث . وأعرضها عليك بكل وضوح بناء على اقتناعي بأن التنظيم الثورى الحقيقي هو الى جانب "انضباط أعمى" و"طاعة حديدية" ، فانه أيضا متفتح لدرجة تسمح بنقل الافكار والابداع في تيار مزدوج من القمة الى القاعدة ومن القاعدة الى القمة . وهذه احدى الضمانات الاولية ليكون التنظيم طليعة فعلية للطبقة الكادحة

يعيش واقعها ويعيش في زمنه ويعيش مشاكله.

ليس غرضي محاولة للطعن أو النقد الغير المسؤول، وانما قصدى اثارة عدد من المتطلبات الضرورية التي لامجال لتجنب تحقيقها والتي وعاها جل المناضلين ويطلبون بالحاح تحقيقها.

وأخيرا فان اثارتي لكل هذه المواضيع ليس وليد تفاعل نفسي أو عاطفي، نتيجة أسلوب رسالتك ـ اذ ان كنت تقصد بها التوبيخ، أو ان كنت ترى أني المسؤول على "البطئ في العمل" و"التراخي في ربط الاتصال" و"عدم الحزم والصرامة"... فاني أرفض الرسالة عبارات ومحتوى، لان ليس لكل هذا محل من الواقع والموضوعية، مع علمي بأن النقد ضرورة تكوينية وتربوية، ضرورة اصلاح وتقويم، ليس المسؤول هو شخص، وانما شكل التنظيم وأسلوبه ـ وانما اخترت استعمال الفرصة التي تتيحها رسالتك لاثارة هذه المواضيع معك.

أملي أن تتمعن في كل ما جاء في هذه الرسالة وتوليها ما تستحق من عناية، اذ أنها تحتوى على بعض متطلبات التنظيم الضرورية، كان من الممكن أن تصلك من المغرب أو من أى مكان آخر، وان قول الحقيقة المرة بكل بساطة ووضوح، بلا لبس وابهام، طريقة من أجدى طرق التوضيح وحل المشاكل واني مقتنع بأنها من الاساليب الجدية لمخاطبة المسؤولين والمناضلين وجماهير الحركة، تبين جدية الحركة وصدق أقوالها.

كتبت نسخة من هذه الرسالة قبل ١٠ أيام سلمتها مغلقة الى عبد الرحمان على أساس ان ابراهيم سيحملها لك.. غير أن ابراهيم سافر دون أخذها. وظلت الرسالة في العاصمة في انتظار أن يأخذها بناني معه ان كان سيعبر من باريس. ونظرا لجهلي هل أخذها بناني معه أم لا، وحتى أغتنم فرصة سفر الاخ عبد الرحمان، فاني أعدت كتابتها.

★

## الاشتراك السنوي

50 ف ف او ما يعادلها

الطلبة : 35 ف ف او ما يعادلها

الاشتراك التشجيعي : غير محدود

## الحساب البريدي

OPTION REVOLUTIONNAIRE

CCP 115 150 D

45900 - LA SOURCE - CHEQUES

Commission Paritaire n° 60800

Imprimerie : Tardy Quercy - CAHORS

Directeur de la publication : Maurice BLANC

# ALIKHTIAR — ATHAOURI

*option révolutionnaire*

revue trimestrielle marocaine

1984 — N° 2 — 9ème année — 10F.